



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2015

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنوان :

دور حذف الأصفار من العملة النقدية في كبح التضخم
دراسة حالة: تطبيقات دولية (تركيا)

مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية و بنوك

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالبة:

غيشي عبد العالي

بوقبينة أسية

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم و لقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميله	بلحاج طارق
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميله	مشري فريد
مشرفا و مقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميله	غيشي عبد العالي

السنة الجامعية: 2014/2015

الملخص:

سعت هذه الدراسة إلى إبراز دور حذف الأصفار من العملة النقدية في كبح التضخم، حيث ركزت هذه الورقة على أهم أدوات السياسة النقدية الحديثة في معالجة التضخم وذلك بالتحكم في قيمة العملة من خلال إعادة تقييمها، حيث حاولت هذه الدراسة إيجاد العلاقة بين التغير في مستوى التضخم وحذف الأصفار من العملة من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة حالة تركيا وتجربتها في تطبيق هذه السياسة النقدية في الأخير، أظهرت النتائج أن عملية إعادة تقييم العملة من خلال حذف الأصفار هي عملية مكملة ضمن برنامج أوسع لاستهداف التضخم و تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التضخم، إعادة تقييم العملة، العملة.

Abstract :

This study examines the role of the deletion of zeros from currency to decrease the level of inflation. The study focuses on the most important monetary policy tools in controlling inflation which is redenomination of currency, as this study try to find the relationship between the change in the level of inflation and redenomination of currency through descriptive analytical method of the macro-economic indicators data in the study case was TURKEY and its experience with the application of redenomination of currency.

The results shows that the redenomination of currency is a complimentary process within a broader program of inflation targeting and economic stability.

Key words : inflation, redenomination , currency.

التشكرات

الشكر لله سبحانه و تعالى الذي وفقني في انجاز هذا العمل الذي
نحتس أجره لله وحده

أتقدم بخالص الشكر إلى أستاذي عبد العالي غيثي الذي ساعدني في
انجاز هذا العمل و لم يخل علي بالنصيحة

كما أتقدم بالشكر و الامتنان إلى جميع أساتذتي في جميع مراحل
الدراسة

إلى كل من قدم يد المساعدة وكان بجانبني طوال مدة انجاز هذه
المذكرة

الاهداء

الى كل من ساهم في نجاحي من قريب أو من بعيد

الى كل العائلة خاصة أُمِّي حفظها الله و رعاها

الى أساتذتي و معلمي

الى أصدقائي جميعا

فهرس المحتويات		
أ	الملخص.....	-
ب	التشكرات.....	-
ت	الاهداء.....	-
ج	خطة البحث.....	-
ح	قائمة الجداول.....	-
خ	قائمة الاشكال.....	-
فصل تمهيدي		1
1	المقدمة	1.1
2	إشكالية الدراسة	2.1
3	الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة	3.1
4	أسباب اختيار الموضوع	4.1
4	أهمية البحث	5.1
4	أهداف الدراسة	6.1
4	خلفية الدراسة	7.1
5	الخطوط العريضة للبحث	8.1
المراجعة النظرية		2
7	العملة (النقود)	1.2
7	التطور التاريخي لنشأة النقود	1.1.2
13	تعريف النقود و وظائفها	2.1.2
17	تحليل الكتلة النقدية و العناصر المقابلة لها	3.1.2
22	النظريات النقدية	4.1.2
29	التضخم	2.2
29	مفاهيم أساسية حول التضخم	1.2.2
37	قياس التضخم	2.2.2
41	النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم	3.2.2
45	إعادة تقييم العملة و محو الأصفار	3.2
45	مفهوم إعادة تقييم العملة	1.3.2
46	نظريات والأسس المنطقية لإعادة تقييم العملة	2.3.2
52	مراحل إعادة تقييم العملة	3.3.2

54	الجوانب القانونية و المالية و الفنية من إعادة تقييم العملة	4.3.2
	المنهجية	3
57	موضوع البحث	1.3
58	مصطلحات الدراسة	2.3
59	طريقة جمع البيانات	3.3
60	الطرق الإحصائية المستخدمة	4.3
	التحليل	4
62	نظرة عامة حول الاقتصاد التركي قبل أزمة 2001	1.4
68	فهم الأسباب الرئيسية للأزمة	2.4
73	برنامج استقرار معدل التضخم 2001 - 2006	3.4
79	سنة التحول و إصلاح العملة	4.4
84	الاستهداف الرسمي للتضخم ابتداء من سنة 2006	5.4
85	التضخم و المؤشرات الاقتصادية الكلية	6.4
	النتائج والتوصيات	5
95	أهم النتائج	1.5
96	أهم التوصيات	2.5
98	قائمة المراجع	6
102	الملاحق	7

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
18	المجمعات النقدية والتوظيفات المالية غير النقدية	01
66	تغير النسب المئوية لمجموع القروض طويلة الأجل و القصيرة الأجل بين (1997-2001)	02
67	بعض القياسات للقطاع الخارجي (رصيد الدين/الصادرات ،رصيد الدين/الناتج المحلي الإجمالي)	03
69	الأبعاد الاقتصادية للأزمة التركية لسنة 2000/2001	04
72	الإيرادات و الإنفاقات في الميزانية لعامي 2000 و 2001	05
79	الوحدات النقدية ذات القيم المرتفعة في التداول بين (1981 و 2001)	06
84	تقرير البنك المركزي التركي لإطلاق استهداف التضخم لسنة 2006.	07

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	نموذج الدراسة	3
02	العلاقة بين النقود المعروضة و مستوى العام للأسعار	23
03	دالة الطلب على النقود	27
04	تمثيل الدورة الخبيثة للتضخم	33
05	الفجوة التضخمية	40
06	التضخم حسب نظرية الكلفة الدافعة	43
07	التضخم بين (1961 – 2001)	62
08	التغير في الصادرات و الواردات بين (1987 – 2000)	64
09	التغير في ميزان الحساب الجاري بين (1984 – 2001)	65
10	أرصدة الديون الخارجية الإجمالية لتركيا بين (1989 – 2000)	66
11	التضخم بعد الأزمة المالية 2001/2000	74
12	نسب البطالة في تركيا	75
13	الدين الحكومي الإجمالي	76
14	الفجوة بين التضخم المتوقع و التضخم المستهدف بين (2002 – 2006)	78
15	التضخم (CPI) و معدل البطالة	85
16	التضخم (CPI) و نمو الناتج المحلي الإجمالي	87
17	التضخم (CPI) و عرض النقود M1	88
18	التضخم (CPI) و مؤشر ثقة المستهلك	90
19	التضخم (CPI) و صافي الدين الحكومي	92
20	إجمالي الدين الخارجي و الدين الوطني	92

1. فصل تمهيدي:

1.1. المقدمة:

في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتقلبة وضغوط التضخم النقدي التي ظهرت وأدت إلى آثار سلبية على اقتصاديات الدول والتي كان من بينها تواجد كتلة نقدية كثيرة الأصفار قليلة القيمة وعلى نحو لا يتناسب والتطورات المقبلة في الاقتصاد العالمي، مما يقتضي وجوب إيجاد حل لهذه الظروف ومخلفاتها، ومن هذه الحلول إصلاح نظام إدارة العملة النقدية من خلال هيكلتها وحذف الأصفار من العملة للسيطرة على تدفق وإدارة كتلة النقدية على نحو أمثل.

في أوقات التضخم، أسعار المنتجات والخدمات تكتب بأرقام كبيرة، عندما يتم استعمال هذه الأرقام الكبيرة فإنها تؤثر على المعاملات اليومية بسبب مخاطرها وعدم الراحة التي تسببها أو بسبب النفسية البشرية التي تكون عادة غير فعالة في التعامل مع عملية حسابية كبيرة، سوف تؤثر أيضا إعادة تقييم العملة على المالية و محاسبة الدولة التي قامت بها، الأثر الذي يحدث ليس مباشر على الاقتصاد وذلك لأن قيمة المال ستبقى كما هي و تبقى القوة الشرائية متساوية، والعرض والطلب على السلع والخدمات لن يتغير ولذلك يمكن للسلطات تقليص هذه المشكلة عن طريق إجراء إعادة تقييم العملة، حيث أن إعادة تقييم العملة هو مقياس السياسة العامة التي تبسط الفهم واستخدام وإدارة العملة الوطنية من خلال التعبير عنها في نطاق جديد وأصغر حجما وبعبارة أخرى، فإن إعادة تقييم العملة يقوم بالقضاء على عدد محدد من الاصفار في العملة، يجلب كل ما يعبر عنه من خلال العملة الوطنية إلى مقياس نقدي جديد، تشترك في جميع الحسابات من : أسعار السلع والخدمات التي تباع في البلاد، والأجور والرواتب، والادخار والمعاشات والديون و الإيجارات، والمدفوعات والتزامات أخرى، سعر الصرف والضرائب، وغيرها (Suhendra، 2012).

صنف Moseley (2005)، الأسباب التي تؤدي ببعض البلدان إلى إعادة تقييم عملتها في مزيج من العوامل الاقتصادية والسياسية مثل التضخم ومخاوف الحكومة بشأن مصداقية وتأثير العملة على الهوية الوطنية كما ذكر المقال أيضا أن إعادة تقييم العملة على صلة أيضا بالمتغيرات السياسية الأخرى مثل الآفاق الزمنية للحكومة أو إيديولوجية الحزب الحاكم وتشقق الحكومة والمجلس التشريعي ودرجة التجانس الاجتماعي. وأخيرا، فإن العديد من الدول التي لديها مستويات عالية من التضخم أيضا لديها عملات محلية أقل قيمة نسبيا مما يؤدي إلى تداول كمية كبيرة من النقود أو حجم أكبر من المعاملات.

في الغالب يكون الهدف من السياسة النقدية هو استقرار الأسعار حيث أن الطرق التقليدية للتأثير في التضخم بشكل غير مباشر عن طريق التحكم في المتغيرات الوسيطة كمعدلات الفائدة

وسعر الصرف والمجاميع النقدية لم تكن فعالة في تحقيق الهدف المنشود في خفض التضخم مما دفع إلى تبني أسلوب حديث للحد من التضخم سواء من قبل الدول النامية أو الدول المتقدمة. والغرض من هذه الدراسة هو دراسة الآثار المترتبة لإعادة تقييم العملة على التضخم وعلاقتها بالمؤشرات الاقتصادية الكلية، بينما القرارات بشأن إعادة تقييم العملة وتصميم العملات قد تبدو تقنية أكثر منها سياسية، و سيطرة الحكومة والإدارة على هذه العملة و التعاملات داخل حدودها هي أمثلة قليلة من السمات المميزة للدولة القومية الحديثة. هناك العديد من الدول التي شاركت في إعادة تقييم عملاتها من بينها تركيا التي سوف نخصها بالذكر في بحثنا هذا، البيانات التي يتم تحليلها ومعدل التضخم والنمو الاقتصادي تم الحصول عليها من هيئات دولية ، تم إجراء اختبار لعينة في فترة زمنية محددة التي عرفت بارتفاع معدلات التضخم و بعد تطبيق إعادة تقييم العملة قمنا بتحليلها لمعرفة آثار إعادة تقييم العملة على المتغيرات المذكورة .

2.1. إشكالية الدراسة:

طوال تسعينات القرن العشرين، عانت تركيا من معدلات مرتفعة من التضخم (مزمنة) ما بين 90% - 70%، لمكافحة هذه الضغوط التضخمية اعتمدت تركيا برنامجا لتحقيق الاستقرار في عام 1999 بدعم من صندوق النقد الدولي، ومن المتطلبات الأساسية لنجاح البرنامج تطبيق سياسة نقدية صارمة و تحرير الاقتصاد لتحقيق الاستقرار و خفض معدل التضخم لمستويات أقل، و لكن بعد سنة من اعتماد هذا البرنامج شهد الاقتصاد التركي تفاقم أزمة سيولة و انخفاض شديد في قيمة الليرة التركية في فيفري 2001.

سنحاول إبراز دور إعادة تقييم العملة في تركيا على كبح التضخم بناء على المؤشرات الاقتصادية، وتحليل البيانات المتحصل عليها من الهيئات الدولية والإقليمية لدولة تركيا حيث سنحاول الربط بين التغيرات التي تطرأ على هذه المؤشرات وبين السياسات المتبعة في إعادة تقييم العملة وإعطاء تفسيرات في هذا البحث ومدى الدور الذي تلعبه إعادة تقييم العملة ولأجل ذلك فقد ارتأينا طرح التساؤل الرئيسي:

ما هو دور عملية محو الأصفار من العملة النقدية في كبح التضخم؟

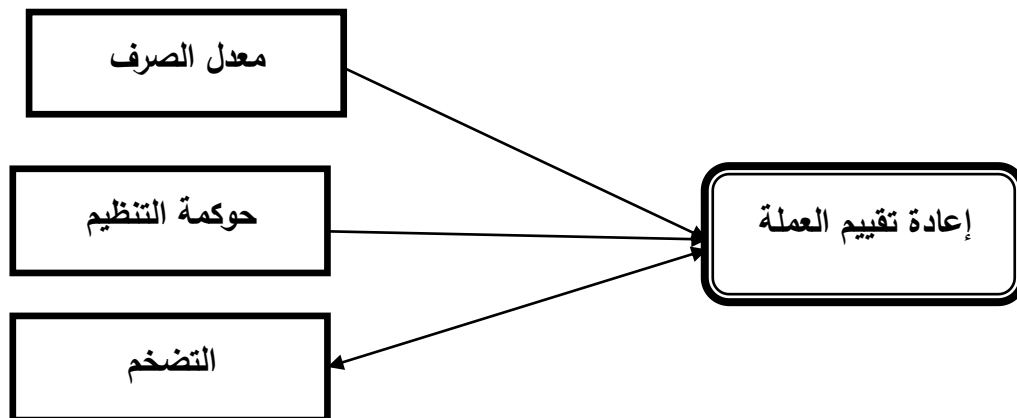
- تدرج تحته مجموعة من الأسئلة الفرعية لتسهيل الدراسة والوصول إلى النتائج كما يلي:
- لماذا تلجأ الدول إلى إعادة تقييم العملة بينما لا تفعل دول أخرى؟
- ما هي علاقة عملية حذف الأصفار من العملة النقدية بتحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

- بماذا يتأثر التضخم؟ وفيما يؤثر؟
- هل يمكن الاعتماد على عملية حذف الأصفار من العملة النقدية كحل ناجح في تخفيض مستوى التضخم؟
- هل يمكن أن تقوم الدول بإعادة تقييم عملتها إذا كانت تعاني من معدلات تضخم جامحة، بينما الدول التي لا تقوم بها عادة يكون اقتصادها مستقرا؟
- هل حذف الأصفار هو عملية مكاملة لا يمكن الاعتماد عليها لوحدها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي أم أنها عملية أساسية؟

3.1. الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة:

نوع البيانات التي يتم استخدامها في هذا البحث هي البيانات الثانوية التي يتم الحصول عليها من خلال بيانات التضخم من البنك الدولي، مؤشرات التنمية في دولة تركيا، نسبة التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك، ومؤشر ثقة المستهلك، البيانات اللازمة في هذا البحث تغطي التضخم وسعر الصرف وشكل الحكومة التي تستخدم إعادة تقييم العملة، تحليل البيانات يتكون من تأثير معدل التضخم/عمل إعادة تقييم العملة النقدية و إعادة تقييم العملة/ التضخم، وتأثير إعادة تقييم العملة ضد شكل من أشكال الحكم والنفوذ، إعادة تقييم العملة مقابل سعر الصرف(من خلال التأثير على البنوك و أسعار الفائدة)، التحليل الذي يغطيها هو تحليل وصفي لعلاقة التضخم بالمؤشرات الاقتصادية الكلية عبر البيانات المتوفرة في البحث، ووفقا للبحث، يتم ذلك بطريقة تحليل البيانات، والتحليل الوصفي.

الشكل (01): نموذج الدراسة:



المصدر: من إعداد الطالبة.

4.1. أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب تتعلق بالموضوع في حد ذاته: الاهتمام المتزايد من طرف الدول في طرح حلول جديدة للحد من ظاهرة التضخم، محاولة إضافة مرجع جديد في الموضوع، باعتباره موضوع حديث لم يتناوله أحد من قبل، أسباب ذاتية تتمثل في الميل الشخصي للمواضيع المالية والحديثة.

5.1. أهمية البحث:

توضح هذه الدراسة طريقة جديدة في الحد من التضخم، من خلال شرح مفصل لظاهرة التضخم وكيفية التأثير فيها من خلال إعادة تقييم العملة الوطنية، مع إبراز أهم العوامل والمتغيرات التي تتحكم فيها، للوصول إلى نتائج قد تكون مفيدة للحد من ظاهرة التضخم.

6.1. أهداف الدراسة:

حيث تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير إعادة تقييم العملة (حذف الأصفار من العملة) على التضخم، ومعرفة العوامل المتدخلة في هذه العلاقة، وما هي سبل الوصول إلى أحسن النتائج من تطبيق هذه السياسة النقدية، ما مدى نجاح عملية حذف الأصفار كسياسة نقدية في تخفيض مستوى التضخم.

7.1. خلفية الدراسة:

منذ عام 1960 قامت حكومات الاقتصاديات النامية و الانتقالية بإعادة تقييم عملاتها على ما يقارب سبعين مرة (Mosely, 2005). يتضمن إعادة تقييم عملة البلاد عموما معاينة العملة من خلال تخفيض في عدد من الاصفار بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية، على الرغم من أن الرقابة النقدية بدأت في منتصف القرن التاسع عشر لا يزال إلى يومنا هذا النضال الرئيسي للحفاظ على سيطرة الدولة على عملاتها، لاسيما في مواجهة الصراع المدني أو الانهيار الاقتصادي (Mosely, 2005)، فقد أجريت العديد من البحوث حول إعادة تقييم العملة و لكن كان لكل منها هدفه الخاص مختلف عن البقية حسب البلد الذي طبقت فيه واختلاف الظروف الاقتصادية و السياسية، من بين هذه الدول نذكر تركيا التي اعتمدت برنامج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في عام 1999 بدعم من صندوق النقد الدولي ، و هذا ما أثر ايجابيا على الاقتصاد التركي في مراحل الأولى، حيث شهدت انخفاض في معدل التضخم و انخفضت معدلات الفائدة على سندات الحكومة من 90% إلى 40% في نوفمبر 2000 (Megan, 2015) ومع ذلك

حوالي عام من تثبيت البرنامج شهد الاقتصاد التركي أزمة سيولة تفاقت حدتها مما أدى إلى انخفاض قيمة الليرة التركية في فيفري 2001.

كذلك في فيفري شهدت تركيا أخطر أزمة مالية و اقتصادية في تاريخها بعد حرب العراق، حيث في 19 فيفري 2001 ظهر الجدل الساخن بين رئيس الوزراء التركي و الرئيس و انهارت الليرة التركية يومين بعد هذا الاشتباك السياسي، وفي الشهر الموالي فقدت ما يقارب نصف قيمتها، وشرع الاقتصاد التركي بالتراجع بنسبة 9% في عام 2001 (Megan, 2015).

وفقا للبحوث التي رأيناها فإن إعادة تقييم العملة تأتي كجزء من حزمة واسعة من الإصلاحات الاقتصادية و السياسية، كما هو الحال في تركيا حيث بعد انخفاض قيمة عملتها مع وجود ستة أصفار حاولت الحكومة تثبيت الثقة في العملة الوطنية من خلال مجموعة من التدابير ومراجعة البرامج الإصلاحية، يقوم هذا البحث بعرض البيانات الاقتصادية للمرحلة التي واجهت فيها تركيا الأزمة الاقتصادية قبل تبني عملية إعادة تقييم العملة و مقارنتها ببيانات المرحلة بعد إعادة التقييم وشرح كيف أصبحت لإعادة التقييم دور في معالجة هشاشة القطاع المصرفي وانخفاض معدل التضخم واستقرار الاقتصاد التركي بعد سنة 2010 من خلال تحليل التطورات في مؤشرات الاقتصاد الكلي.

8.1. الخطوط العريضة للبحث:

تتكون هذه الدراسة على خمسة أجزاء، تناولنا في الجزء الأول فصلا تمهيديا فيه مقدمة الدراسة، أما الجزء الثاني فقمنا بالمراجعة النظرية حيث تطرقنا إلى مختلف المفاهيم النظرية القاعدية حول موضوع حذف الأصفار من العملة النقدية من خلال إعطاء مفاهيم واضحة حول النقود و أنواعها و النظريات المختلفة، التضخم و طرق قياسه، و عملية إعادة تقييم العملة، بعدها عالجنا المنهجية العلمية المستخدمة في الجزء الثالث حيث قدمنا المنهج المتبع و شرحنا الطرق التي حصلنا بها البيانات، أما الجزء الرابع فقد تم تخصيصه لتحليل البيانات المحصلة من الهيئات الدولية المختصة بدراسة تطور و نمو الاقتصاد، في الجزء الخامس قدمنا مجموعة من النتائج و التوصيات حول إمكانية تطبيق هذه الدراسة في الجزائر.

2. المراجعة النظرية:

1.2. النقود:

الهدف من هذا الجزء هو تحديد فهم دقيق وشامل لظاهرة النقود ووظائفها وأنواعها وعملية خلق النقود.

1.1.2. التطور التاريخي لنشأة النقود:

لقد مرت النقود في تطورها عبر التاريخ بعدة مراحل واعتبرت النقود كأساس لتقسيم التطور التاريخي للمجتمعات، فلقد بدأت بمرحلة اقتصاد المقايضة والذي كان ينتشر في المجتمعات البدائية ثم مرحلة الاقتصاد النقدي والتي بدأت عندما اهتدى الإنسان آنذاك إلى استعمال النقود المعدنية والورقية، ثم مرحلة الاقتصاد الائتماني وهي مرحلة توافق استعمال النقود الائتمانية.

أ) مرحلة المقايضة:

يعتبر نظام المقايضة مرحلة متطورة للإنسان وللحياة الاقتصادية أيضا، بحيث أصبح الأفراد ينتجون سلعا تزيد عن حاجتهم إليها، فبدأت الحاجة تظهر إلى الفائض من السلع، وازدادت الرغبة في تبادل الفائض من الإنتاج حتى ظهر السوق في شكل مكان يعتاده كل من يمتلك فائضا من منتج معين و في حاجة إلى منتج آخر، والبحث عن مبادل هذا الفائض عن حاجته بفائض آخر هو في حاجة إليه (أحمد، 2006). وبالتالي فإن المقايضة تعني مبادلة سلعة بسلعة أخرى أو خدمة بخدمة بصورة مباشرة بدون استخدام وسيط نقدي، وذلك مثل استبدال قمح بخروف أو خدمة زراعة مقابل خدمة سقي، أو خدمة حصاد لقاء جزء من هذا المحصول الذي تم حصاده.

أما قبل مرحلة المقايضة فهي توهي باقتصار العملية الإنتاجية للأفراد على الاكتفاء الذاتي لكل منهم، أي أن الفرد كان ينتج كل ما يحتاجه دون زيادة عن ذلك تكون موضوعا للتبادل، وعندما بدأ التعاون بين الأفراد ضمن قبائل تزايد الإنتاج وعرف الإنسان نوعا من التخصص وتقسيم العمل البسيط، فبدأت كل قبيلة تتقن و تخصص في عمل معين، و تنتج ما يزيد عن حاجتها، وتحقق فائضا من الإنتاج لسلعة معينة أو عدد قليل من السلع، في حين نجد أن الفرد أو القبيلة في حاجة إلى سلع أخرى. ومن هنا ظهرت المقايضة كطريقة أو كنظام يقوم بتبادل الإنتاج وفقا لحاجات الأفراد والقبائل وهو الأمر الذي يسمح بالتخصص ورغبة الأفراد في تبادل السلع لتحقيق إشباع متنوع، وهذا يظهر مدى تحول الهدف من الإنتاج أي من مجرد الاكتفاء الذاتي للفرد أو للقبيلة فقط إلى الإنتاج من أجل التبادل في السوق.

فقد كان التوزيع للإنتاج تلقائيا وداخليا حسب النظام الاجتماعي السائد في تلك العصور البدائية الأولى لكن احتياجات الأفراد لم تظل ثابتة ورغباتهم جامدة، ثم إن أساليب الإنتاج لم تبقى بدائية إذ

تغيرت الرغبات، وتطورت أساليب وفنون الإنتاج، فانتقل الإنسان إلى مرحلة الإنتاج المتخصص، لينتقل من اقتصاد اللامبادلة إلى اقتصاد المبادلة و المقايضة (رشي، 1985).

لقد تمثل هذا التطور في تخصص كل جماعة أو قبيلة في إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع، بل أن التخصص قد مس حتى نفس الجماعة وهو ما يسمى بتقسيم العمل، فالمشتغل بالزراعة يبادل أو يقايض بالقمح الزائد عن حاجته مع مشتغل أو متخصص آخر في الصيد ، كما أن المتخصص في الصيد الذي يكون لديه فائضا في اللحوم يحتاج إلى مشتغل آخر في الجلد و هكذا.

فالمقايضة إذن هي مبادلة سلعة بأخرى و بشكل مباشر بدون نقود، وكل المؤرخين يقولون بأن الحضارة بدأت بهذه المبادلات المباشرة بدون نقود، وهو التبادل الذي تأخذ فيه سلعة مكان أخرى عند التبادل.

لكن وسائل الإنتاج أخذت في التطور وزادت كمية الإنتاج وتنوعت المقايضة وأصبحت تعيق عملية وحجم المبادلات فتولدت عدة صعوبات مما جعل الحاجة إلى نوع جديد من النقود سببا في ظهور النقود كسلعة (زغلول، 2003).

ب) النقود السلعية:

تعرفنا في ما سبق على نظام المقايضة كبداية للإنسان في معرفته لطرق التبادل، فقد كان هذا النظام صالحا في ظل اقتصاد بسيط وبدائي قائما على الاكتفاء الذاتي والتبادل البسيط، ولكنه عرف صعوبات عديدة وكما فشل في وجه التطورات التي حصلت في زيادة الإنتاج واتساع رقعة التبادل التجاري، وبدأ الإنسان يبحث للتغلب على عيوب نظام المقايضة ولإيجاد طرق أكثر ملائمة كانت أول خطوة للتغلب على صعوبات المقايضة استخدام سلعة معينة تلعب دور النقد، وكان كل مجتمع يتخذ سلعة من السلع الشائعة والمستهلكة كنقد، فاتخذ الصينيون الحرير، وفي الهند استعملت الماشية كنقود، بينما استعمل قدماء المصريين القمح كنقود، واتخذت مجتمعات أخرى أنواعا من الخرز والأحجار الكريمة، كما صنعت النقود من الصدف والمعادن غير النفيسة مثل الحديد، النحاس، البرونز (محمود، 1986). و قد كانت نتيجة استعمال بعض السلع كنقود وكوسيط للمبادلة التخلص من بعض صعوبات المقايضة مثل صعوبة التوافق المزدوج في رغبات المتعاملين، كما اختفت صعوبة نسبة تبادل باستخدام سلعة معينة كنقود وأصبح لكل سلعة نسبة تبادل واحدة بينها وبين النقود السلعية والتي تعتبر مقياسا للقيمة، وتحظى بقبول الناس في معاملاتهم اليومية .

أما صعوبات المقايضة الأخرى التي أعاققت المبادلات مثل صعوبة تجزئة بعض السلع، وعدم قابليتها للتخزين وعدم إيجاد وسيلة للمدفوعات الآجلة فلم تتمكن النقود السلعية القضاء عليها فمثلا

عند استخدام بعض السلع كنقود لم يكن بعضها قابل للتجزئة، كالماشية التي استعملت في العصور القديمة وكان يطلق اسم (Pecus) على هذه النقود في اللغات اللاتينية (عطوي، 1989)، كما أن بعض السلع عرضة للتلف ويحتاج تخزينها إلى تكاليف كثيرة ولم تستطع النقود السلعية أن تكون وسيلة للمدفوعات الآجلة وهناك أسباب عديدة جعلت مرحلة النقود السلعية تفشل في توسيع المبادلات وتسهيل أدائها وهي :

1. أن السلع التي كانت منتشرة آنذاك لم تحظى بالقبول العام بين جميع أفراد المجتمع ولم يجتهدوا في الحصول عليها.
2. أن السلع التي كانت منتشرة كانت محل النقود تتعرض للتلف و النقص في قيمتها.
3. أن هذه السلع لم تكن متجانسة الوحدات.
4. أن السلع التي استعملت لم تتميز بالثبات النسبي في قيمتها.
5. أن النقود السلعية لم تكن قابلة للتجزئة لشراء بعض السلع الصغيرة.
6. إن النقود السلعية لم تتميز بخاصية هامة هي سهولة الحمل والتخزين

ومن المعلوم أن هذه الأسباب هي التي لم تجعل النقود السلعية تؤدي دورها بشكل خال من العوائق والتي كانت أول خطوة في طريق الإنسان لاكتشاف النقود، فقد ذكرنا أن الحرير والماشية والأحجار الكريمة والتبغ، كل هذه السلع استعملت في أعقاب الحرب العالمية الثانية في ألمانيا، والتي يمكن أن تكون عرضة للتلف وغير قابلة للتجزئة، ولا تستطيع أن تحافظ على قيمتها نسبياً، كما أنها لم تكن مقبولة بين جميع المتعاملين، وحتى إن كانت مقبولة من طرف جماعة فلا تكون معروفة لدى الجماعات الأخرى، وبالتالي فإن مرحلة النقود السلعية لم تتوفر على الشروط التي تجعل من هذه السلع تؤدي دور النقود، وبدأ الإنسان يبحث عما يخلصه من عيوب المبادلات التي ما زالت تحول دون قيام بعض المبادلات الأخرى، وبدأت الحاجة إلى نوع آخر من السلع محل النقود، وتتوفر فيه ميزات النقود، وهذا مما أدى إلى استعمال النقود المعدنية.

ج) النقود المعدنية:

تدرجت البشرية في اكتشاف خصائص النقود لاستخدامها في المبادلات فمن مرحلة المقايضة إلى مرحلة النقود السلعية إلى مرحلة النقود المعدنية، كما أن الوصول إلى مرحلة النقود المعدنية بدأت باستعمال معادن عديدة مثل الحديد، النحاس، البرونز، إلا أن هذا لم يلبث كثيراً حتى تم الاهتمام للمعادن النفيسة لاستخدامها كنقود في التبادل وهذا نظراً لما تتمتع به هذه المعادن (الذهب، الفضة) خاصة التي صنعت منها هذه النقود من مميزات هامة.

تتميز هذه النقود بعدة مميزات منها: خفة الوزن وصالحه للاذخار وسهولة التحديد، وقابلة للتجزئة والثبات النسبي وهو ما سنبينه فيما يلي:

1. خفة الوزن و ارتفاع القيمة : هذه الميزة تسهل عملية نقلها و حملها ، ثم إن هذين المعدنين النفيسين يعتبران من أفضل السلع الوسيطة للمبادلات فهي لا تستهلك بالتبادل لأنها أشياء ثمينة إذا ما قورنت بالسلع التي استخدمت في النقود السلعية أو عندما استخدمت المعادن غير النفيسة.
2. صالحة للتخزين و الادخار : فالنقود المعدنية التي تتكون من الذهب والفضة لا تتعرض للتآكل والتلف مع مرور الزمن كما هو الحال مع النقود السلعية أو المعدنية الأخرى، ومن النادر أن نجد من بين السلع المعمرة ما يبلغ ارتفاع قيمة مبلغ الذهب والفضة وزنا بوزن وبالتالي فإن هذه الخاصية تجعل من الذهب والفضة نقودا تصلح لأن تكون مستودعا أو مخزنا للقيمة (عطوي، 1989).
3. يعتبر الذهب والفضة من المعادن المتجانسة فالقطع المتساوية منها يكون لها قيمة واحدة، بحيث تكون سهلة التحديد كوسيلة للدفع ووحدة الحساب.
4. تتميز هذه المعادن بقابليتها للتجزئة دون أن تتعرض قيمتها للتدهور وبالتالي فهي تستخدم في المبادلات الصغيرة والكبيرة.
5. كما أن المعدنين الذهب والفضة يتميزان بالثبات النسبي في قيمتهما لفترة كبيرة نسبيا، وذلك نتيجة الندرة النسبية التي يتميزان بها وضعف المستخرج منهما، وهو ما يجعل قيمتهما ثابتة نسبيا. وتطورت النقود المعدنية من نقود مختارة من قبل الأفراد إلى نقود إجبارية و التي هي أساس النقود القانونية.

د) النقود الورقية و النقود الكتابية:

1. **النقود الورقية:** أظهرت النقود الورقية اتجاهين أساسيين هما :
الاتجاه الأول: ظهرت النقود النائبة أثناء عصر سيادة النقود المعدنية لأن النقود النائبة هي في الأصل شهادات ورقية استخدمت لكي تتوب عن النقود المعدنية مع بقاء الأخيرة أساساً للتعامل (فليح حسين، 2006).
 - الاتجاه الثاني:** اتجه الأفراد إلى حمل ما لديهم من ذهب أو غيره من المعادن لكي يودعونه في خزائن لدى الصاغة لتأمينه من المخاطر كالسرقة (طارق محمد، 2015).
- وفي مقابل الإيداع كان الصاغة يعطون للمودع شهادة ورقية عبارة عن تعهد منهم له بمقتضاه رد ما أودع لديهم من ذهب بمجرد طلبه ولكن ما لبثوا أن تخلوا عن حمل الذهب واكتفوا بنقل ملكية الشهادات، وساعد على ذلك ثقة الأفراد في قدرتهم على تحويل الشهادات إلى ذهب متى شاءوا وبذلك لم تعد الشهادات ممثلة للنقود فحسب بل أصبحت هي نفسها تقوم بكل وظائف النقود وبالتالي فهي أول أشكال النقود الورقية .

مع مزيد من التطور كانت النقود الورقية التي تصدرها مختلف البنوك مصاحبة للنقود المعدنية ونظراً لأن النقود الورقية أصبحت ليس لها في حد ذاتها أي قيمة سلعية فقد احتكر إصدارها البنوك المركزية لأن قيمتها أصبحت مشتقة بصفة أساسية من القبول العام لها كوسيط للتبادل، معنى ذلك أن النقود الورقية أصبحت نقود رمزية يديرها البنك المركزي كما لم تعد قابلة للتحويل إلى معادن نفيسة وتعتمد قيمتها على ما تحدده هيئة الإصدار لها وعلى غطاءها من العملات الأجنبية القابلة للتحويل وبعض الأصول الأخرى وتعتمد أيضاً على قبول العام كوسيط للتبادل .

بناءً على ما جاء به الباحث هتهات (2015) يمكننا القول بوجود نوعين من النقود الورقية وهي كالتالي :

- **نقود ورقية قابلة للتحويل:** ويقصد بها تلك الورقة أو الوثيقة التي يصدرها أحد البنوك، وقد أصبح البنك المركزي في أي دولة هو المحتكر لإنتاج هذا النوع من النقود متعهداً بمقتضاها بأن يرد إلى حاملها بمجرد طلبه في شكل عملة معدنية قانونية المبلغ المحدد المكتوب على الورقة .

تجدر الإشارة إلى أن الفرق بين هذا النوع من النقود النائبة يتمثل في أن البنك الذي أصدر كمية من النقود القابلة للتحويل ليس عليه أن يحتفظ بكمية من الذهب معادلة تماماً لما أصدره من أوراق بنكنوت وإنما عليه أن يحتفظ برصيد يعادل نسبة معينة من قيمة الأوراق المصدرة، والجدير بالذكر أن هذه النقود في ظل قاعدة الذهب تستمد قيمتها من إمكانية استبدالها بالنقود الذهبية، ولكن بسبب حالات الذعر المالي التي دفعت البنك إلى التوقف عن تحويل النقود إلى ذهب وقيام الحكومة باتخاذ إجراءات منها تحويل النقود الورقية الوثيقة إلى نقود ورقية إلزامية وإعطائها قوة إبرام غير محدودة في سداد الديون أو تسوية كافة المدفوعات .

- **نقود ورقية غير قابلة للتحويل:** بشكل عام إن النقود الورقية الغير قابلة للتحويل سواء حكومية أو بنكنوت ليس لها قيمة ذاتية وتستمد قوتها من إلزام جميع الأفراد بقبولها في التعامل بوصفها عملة رسمية بالإضافة إلى إمكانية استخدامها في إشباع الحاجات عن طريق استبدالها بسلع أخرى، وعليه فإن النقود الورقية غير القابلة للتحويل تختلف عن النقود القابلة للتحويل في النقاط الآتية :

- النقود الغير قابلة للتحويل تعتبر نقوداً محلية لا يتعدى تداولها حدود الدولة التي تضع القانون الذي يجعل من هذه النقود عملة رسمية أما النقود القابلة للتحويل فمن الممكن اعتبارها عملة دولية.
- قيمة النقود الغير قابلة للتحويل أكثر عرضة للتغير من قيمة النقود القابلة للتحويل.

2. النقود الكتابية:

- **النقود المصرفية:** عبارة عن ديون في ذمة البنك قابلة للدفع عند الطلب ويمكن تحويلها من فرد لآخر بواسطة الشيكات ويطلق عليها أيضاً نقود الودائع أو النقود الائتمانية، فودائع الحسابات يمكن استخدامها كوسيلة للدفع عن طريق الشيكات غير أن استخدامها يتوقف على موافقة الدائن إذ لا تتمتع بقوة الإبرام بحكم القانون، وهكذا نجد أن النقود المصرفية ليس لها كيان مادي ملموس إنما توجد في صورة حساب بدفاتر البنوك.

تعتمد النقود المصرفية على قاعدة هامة مفادها أن البنوك التجارية لها قدرة كبيرة للغاية على خلق النقود ومن ثم تقوم بإضافة هذه النقود الجديدة إلى كمية النقود المتداولة في المجتمع وهذه النقود الجديدة ما هي إلا قيود دفترية مسجلة في دفاتر البنك إلا أنها تتمتع بقوة إبرام غير محدودة (حافظ ، 1990).

- **النقود الإلكترونية البلاستيكية:** ظهرت النقود الإلكترونية البلاستيكية مع تطور شكل ونوعية النقود وهي أحدث صورة من صور النقود بل وتعتبر الطريق إلى عالم تختفي فيه عمليات التداول بالنقود، ويطلق عليها أيضاً بطاقات الدفع الإلكترونية أو وسائل الدفع الحديثة (صالح، 2009).

ويمكن القول بأن هذه النقود تعد نوعاً من أنواع النقود النائبة، بمعنى أنها تتوب عن النقود الحقيقية في القيام بوظيفة النقود كوسيط للتبادل ولكنها أخذت شعبية واسعة في إبرام الذمة وتسوية المدفوعات الأمر الذي ارتقى بها إلى مرتبة النقود، وبناءً على ما سبق فإن النقود الإلكترونية البلاستيكية تطلق على بطاقات الدفع الإلكترونية التي لا تخرج عن كونها بطاقات بلاستيكية يتم معالجتها إلكترونياً، وذلك لاستخدامها في أغراض متعددة من خلال المعلومات المخزنة عليها والدخول بها على الآلات المعدة لتحقيق هذه الأغراض ونذكر من هذه البطاقات :

بطاقات الائتمان، بطاقات الدفع الفوري، بطاقات الدفع المؤجل أو بطاقات اعتماد النفقات، بطاقات التحويل الإلكتروني، بطاقات الصراف الآلي، كروت ضمان الشيكات.

وفيما يلي نستعرض ثلاث أنواع من النقود الإلكترونية البلاستيكية المتداولة حالياً:

بطاقات الدفع: وهي التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية وهي أيضاً كروت يتم التحكم بها عن طريق البنك .

البطاقات الائتمانية: وهي التي تصدرها البنوك في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة وفاء وائتمان لأنها تتيح فرصة الحصول على السلع والخدمات من دفع آجل لقيمتها .

بطاقات الصرف الشهري: وهذه البطاقات تختلف عن البطاقات الائتمانية في أن السداد يتم بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي يتم فيه السحب.

2.1.2. تعريف النقود ووظائفها:

(أ) تعريف النقود:

يتم تعريف العملة بناء على الوظائف التي تقوم بها إضافة إلى قيمتها أو ما تعبر عنه ماديا سواء في شكل سلعة أو معدن، من هنا يمكننا ربط تعريف العملة بثلاث محاور:

محور 1: العملة شيء مادي كان معدنا أو ورقا إلى غير ذلك ويتمتع هذا الشيء المادي بصيغة السلعة وله قيمة ذاتية مثل السلع الأخرى (السمان، 1975).

محور 2: أما أصحاب هذا الاتجاه فيميلون إلى تعريف النقود بوظائف النقد الأصلية فقط وخاصة وظيفتها وسيط للتبادل ومقياس للقيم وفي هذا الاتجاه يمكن أن تعرف النقود على أساس هاتين الوظيفتين الأصليتين وذلك بأن النقود "هي أي شيء يتمتع بقبول عام كوسيط للتبادل وكمقياس للقيم" (درويش، 2008).

محور 3: العملة كوحدة قياس أو معدن، والتي لا يقابلها أي شيء مادي وإنما هي كتابة مجردة (مثل U.S.D) أو تصوير مجرد مثل ساعات العمل لإعداد قيمة المنتجات (هتهات، 2015).

بشكل عام: العملة مهما كانت أشكالها المادية، هي ذلك الرمز الاجتماعي للثروة الذي ينظم تقسيم الثروة بين الأفراد.

• عند اللغويين:

يطلق لفظ "القيمة" في اللغة ويراد به الثمن التبادلي للشيء، جاء في كتاب "العين" "القيمة: ثمن الشيء بالتقوّم، تقول: تقاوّموا فيما بينهم"، وفي "اللسان": القيمة ثمن الشيء بالتقوّم، يقال كم قامت ناقنك؟ أي: كم بلغت قيمتها"، وفي "القاموس" "والقيمة بالكسر واحدة القيم، وما له قيمة: إذا لم يدم على شيء -بمعنى له قيمة- وقومت السلعة و استقمتها : ثمنتها"، وفي "المصباح" "وقام المتاع بكذا أي تعدلت قيمته به، والقيمة: الثمن الذي يقاوم به المتاع أي يقوم مقامه، والجمع القيم مثل: سدره وسدر وشيء قيمى بنسبة إلى القيمة على لفظها، لأنه لا لفظ له ينضبط به في أصل الخلقة حتى ينسب إليه بخلاف ما له وصف ينضبط به، وقومت المتاع جعلت له قيمة معلومة، وأهل مكة يقولون استقمته بمعنى قومه" (درويش، 2008).

• عند الاقتصاديين:

يعرف الاقتصاديون النقود بالوظائف التي تؤديها في المجتمع، وبهذا المعنى فهي أي شيء يلقي قبولا عاما كوسيط في التبادل ويستخدم في نفس الوقت مقياسا للقيم ومستودعا لها. فالنقطة الجوهرية لاعتبار الشيء نقوداً هي أن يحوز الشيء قبولا عاما في تأديته لوظائف النقود، ومن ثم

فليس من الضروري أن يكون لهذا الشيء قيمة ذاتية (Intrinsic Value) كأن يكون مثلاً ذهباً أو فضة، فأوراق البنوك ليس لها قيمة ذاتية تذكر ولكنها تتمتع بصفة القبول العام. ويضيف الاقتصاديون خصائص أخرى هامة للشيء المستعمل كنقود، كأن يتمتع بدرجة نسبية، أي يجب أن تكون كميته متناسبة مع حاجة التداول، كما أنه لغرض تسهيل استخدام هذا الشيء وحسن تأديته لوظائف النقود يجب أن يكون قابلاً للتجزئة وسهل الحمل والتميز، ولا يستهلك بسرعة.

ويعرف الاقتصاديون آخرون النقود المعاصرة طبقاً لدرجة سيولتها، فيفرون بين النقود بالمعنى الضيق ذات السيولة العالية نسبياً وهي تشمل النقود المتداولة بين الجمهور زائداً الودائع الجارية طرف المصارف، وبين النقود بالمعنى الواسع وهي تشمل إلى جانب العملة المتداولة بين الجمهور والودائع الجارية وودائع التوفير وودائع الاستثمار وودائع النقد الأجنبي.

من خلال ما سبق يمكن تعريف النقود أكثر دقة وتحديداً بأنها: "كل ما يلقي قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة" (طارق، 2015).

ب) وظائف النقود:

إن مقدار السعادة أو الرضا والإشباع الذي يحصل عليه المرء هي مشتقة مما تستطيع النقود أن توفره له من سلع وخدمات التي هي نتاج للوظائف والخدمات التي تقدمها النقود. ويمكننا تلخيص هذه الوظائف والخدمات في أربع وظائف أساسية للنقود وهي:

• تستخدم النقود كأداة للتبادل :

إن ما يميز النقد هو قبوله من قبل الجميع مما يضيف عليه ثقة الجمهور كأداة لإتمام المعاملات التجارية ويدعم قدرة المرء على مبادلة سلعة لديه بمبلغ من النقد، ثم يستخدمه لاقتناء ما يرغب فيه من سلع وخدمات، ولاشك أن قيام النقود بهذا الدور قد ترك انعكاسات إيجابية على الوقت والجهد والبحث المتواصل مقارنة بما كان يقوم به الأفراد في اقتصاد المقايضة مما يوفر وقتاً أكبر للتخصص في الإنتاج وقيام الأفراد بالأعمال الإنتاجية التي يتقنونها بدلاً من هدر الوقت في البحث في الأسواق والقيام بأعمال لا يتقنونها، كما ساهمت هذه الوظيفة باستقلال عمليات البيع عن عمليات الشراء الأمر الذي أدى إلى تسهيل قيام التبادل المباشر بين أي طرفين في عمليات المبادلة (آدم، 2015).

• تستخدم النقود كوحدة قياس للأثمان:

في عالم المقايضة وفي ظل وجود عشر سلع مثلاً، تكون هناك خمسة وأربعون قيمة تبادلية، فهناك تسعة أسعار للسلعة الأولى، وثمانية أسعار للسلعة الثانية (سعرها مقابل السلعة

المراجعة النظرية

الأولى معروف عندما تحدد سعر السلعة الأولى مقابلها (وسبعة أسعار للسلعة الثالثة وهكذا، ولمعرفة عدد معدلات التبادل يمكننا استخدام المعادلة التالية:

$$\frac{n(1-n)}{2} = \text{عدد معدلات التبادل}$$

حيث أن (ن) هو عدد السلع.

وبناءً على ما سبق فإن استخدام النقود يقلص عدد الأسعار أو القيم التبادلية إلى عشرة أسعار حيث يوضع سعر نقدي لكل سلعة (حسين، 2006). وفي هذه الحالة ترد قيم جميع السلع لوحدة قياس واحدة، كما أن استخدام النقود كوحدة قياس سهل من عملية إعداد القوائم الحسابية والقيود الحسابية ومقارنة الحسابات.

• تستخدم النقود كحافظ أو مخزن أو مستودع للقيمة:

إن استخدام النقود كوسيط للتبادل سمح باستقلال عملية البيع عن عملية الشراء الأمر الذي يعني وجود فاصل زمني بين عمليات البيع والشراء وبالتالي ليس بالضرورة أن تحصل على النقود في وقت ما وإنفاقها فوراً وفي نفس الوقت، ولكن في الواقع العملي نجد أن الفرد ينفق جزء من دخله ويدخر جزء آخر ليقوم بالشراء به مستقبلاً وبذلك تتاح الفرصة للفرد ببيع سلعة يكتنيها ثم يحتفظ بقيمتها على شكل نقود بدلاً من سلع أخرى قد تكون عرضة للتلف أو تحمله تكاليف تخزين.

حيث أن الفرد يحتفظ بالنقود لكي ينفقها في المستقبل فإن النقود تعتبر في هذه الحالة كمخزن أو مستودع للقيمة، وتتوقف فاعلية النقود كمخزن أو مستودع للقيمة على فاعليتها كمقياس للقيمة حيث أنها يجب أن تحتفظ بقوتها الشرائية لفترة زمنية طويلة وهذا يعني الثبات النسبي لكل من العرض والطلب على النقود حتى يبقى مستوى الأسعار ثابتاً نسبياً، ولكن من الملاحظ أن القيمة الحقيقية للنقود ترتفع بالتدهور الذي يلحق المستوى العام للأسعار في فترات الانكماش، بينما تنخفض هذه القيمة في فترات التضخم .

مما سبق نلاحظ أنه في فترات التضخم واستمرار ارتفاع الأسعار يلجأ الأفراد إلى الاحتفاظ بالقيمة في صورة أصول حقيقية، ومن مزايا هذا أنه يدر عائد لصاحبه في صورة ربح، فائدة أو ربح، فضلاً عما تحققه من أرباح رأسمالية في حالة ارتفاع الأسعار، ومن ناحية أخرى فإن الاحتفاظ بالأصول الحقيقية قد تعرض الفرد لخسائر رأسمالية حين الحاجة لتحويل بعضها إلى أرصده نقدية.

وأخيراً فإن بيع سلعة اليوم والاحتفاظ بثمنها على شكل نقود لا يعني بأن القوة الشرائية لهذه النقود ستبقى ثابتة إلى الأبد (زغلول، 2009).

• تستخدم النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة :

إن زيادة حجم الإنتاج الجاري عن قيمة المبيعات الجارية خلال فتره معينة نتيجة لزيادة الإنتاج في المجتمعات الحديثة وتزايد حجم المخزون السلعي ، نتج عنه بالضرورة أهمية تسويق المنتجات على أساس العقود لتجنب تكديس المخزون وكذلك لضمان استمرار تدفق السلع المختلفة وتوفيرها في المجتمع.

وبناءً على ما سبق فإن بنود التعاقد تتم على أساس قيمة معينة ، يلتزم المقترض برد هذه القيمة في وقت لاحق مضاف إليه الفوائد المحسوبة عليه خلال تلك الفترة ، وبالتالي لا بد من وجود معيار يتم على أساسه تحديد الائتمان ، ومن هنا استطاعت النقود أن تقوم بهذا الدور والذي يطلق عليه (وسيط المدفوعات الآجلة) وبذلك فإن وظيفة النقود كمعيار للقيمة لا يقتصر على القيم الحاضرة وإنما يمتد لقياس المدفوعات الأصلية ، ولكي تقوم النقود بهذه الوظيفة وجب عليها الاحتفاظ بقيمتها لفترة طويلة نسبياً حيث أن التذبذب في قيمة النقود يسبب اضطراب سوق الائتمان مما يؤثر على حجم الائتمان والنشاط الاقتصادي .

ففي فترات ارتفاع الأسعار وما يتبعها من انخفاض وتدهور في قيمة النقود يجد الدائن أن قيمة السلع والخدمات التي يستطيع القرض شرائها عند رده أقل من القيمة التي كان يستطيع شرائها عند عقد القرض الأمر الذي ينطوي على إعادة توزيع الثروة من الدائن إلى المدين ، بينما في فترات انخفاض الأسعار ، يجد المدين أن قيمة السلع والخدمات التي يستطيع القرض شرائها عند رده تزيد عن القيمة التي كان يستطيع شرائها عند عقد القرض الأمر الذي يتضمن إعادة توزيع الدخل من المدين إلى الدائن ، وعليه يجب توافر الثقة بين المدين والدائن في أن وحدة النقود لن تتغير قيمتها في وقت السداد عنها في وقت التعاقد بدرجة ملموسة.

3.1.2. تحليل النقود و العناصر المقابلة لها:

أ) تحليل الكتلة النقدية:

الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع: هي مجموع الأموال المتاحة النقدية وشبه النقدية التي تتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العامة.

• الأموال المتاحة النقدية أو تسمى المتاحات النقدية : وتشمل ثلاث أنواع وهي:

الأوراق النقدية المتداولة الصادرة من البنك المركزي، النقود المساعدة المتداولة، الودائع تحت الطلب وتسمى النقود الكتابية وهي تكون موزعة حسب المؤسسات التي يتعامل معها وهي:

1. ودائع تحت الطلب لدى المصارف وباقي مؤسسات الإقراض وهي تمثل نسبة عالية من مجموع الودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى حسابات الشيكات التي تدخل ضمن الودائع تحت الطلب لدى البنوك.

2. ودائع لدى الخزينة (لدى مراكز الصكوك البريدية في بعض الدول مثل الجزائر، فرنسا) والحسابات الجارية للأفراد والمؤسسات.

3. حسابات الأفراد والمؤسسات لدى البنك المركزي.

4. الودائع الأخرى في حسابات الشيكات لدى صناديق الادخار.

• الأموال الجاهزة شبه النقدية:

تشمل الأموال شبه النقد ومجموع الودائع المصرفية والخزينة التي لا يمكن إدماجها في التداول بشكل مباشر وفوري بواسطة كل أشكال التعامل كالشيك أو الحوالات وتتضمن الودائع التالية:

1. الودائع تحت الطلب على الدفتر و هي: الحسابات على الدفتر في البنوك والتي تدر فائدة لأصحاب الودائع، وهي مخصصة للادخار.

2. حساب التوفير والاحتياط أو حسابات الادخار السكني التي تستفيد من الفوائد المنتجة، وتسمح فيما بعد بالحصول على قروض للسكن بفوائد تمييزية، هذه الودائع مثل الودائع تحت الطلب يجوز لصاحبها سحبها في أي وقت وبأي مبلغ، ولكن على عكس ودائع الحسابات الجارية لا يستطيع الصرف منها بشيكات، فإنه من الواجب عليه أن يتقدم للبنك بنفسه ومعه دفتر للتوفير.

• الودائع لأجل:

وهي نوع آخر من الأموال الجاهزة شبه النقدية وتكون إما في البنوك أوفي الخزينة لأجل محدد، ويتراوح هذا الأجل من شهر إلى سنة أو أكثر وهي ودائع يتفق على أجل استحقاقها بين المصرف والعميل ويتلقى صاحبها فائدة من المصرف، وبالتالي فإن الكتلة النقدية تتكون من المتاحات النقدية الجاهزة وشبه النقدية.

(ب) العلاقة بين سيولة الاقتصاد و الكتلة النقدية:

إن الكتلة النقدية هي مؤشر غير كاف لمعرفة سيولة الاقتصاد ولتحديد هذه الأخيرة ينبغي إضافة موارد الادخار السائل - القابلة للتحويل بسهولة إلى نقد - إلى الأموال المتاحة النقدية (علي بطاهر، 2006).
والشكل التالي يوضح المجمعات النقدية الأساسية.

الجدول رقم(1) : ا لمجمعات النقدية والتوظيفات المالية غير النقدية:

الأوراق النقدية ونقود التجزئة+ الودائع تحت الطلب في الحسابات الجارية وحسابات الشيكات البريدية
$M_1 =$
+ حسابات الإيداع على الدفاتر + حسابات من أجل التنمية الصناعية+ حسابات الادخار السكني.
$M_2 =$
+ الحسابات لأجل والسندات غير قابلة للتداول+ شهادات الإيداع وما شابهها الصادرة عن المصارف والمتداولة في السوق النقدية+ الأسهم والحصص المصدرة من قبل (SICAV) شركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير و (FCP) الصناديق المشتركة للتوظيف + إجمالي التوظيفات النقدية (وداائع تحت الطلب، حسابات لأجل، شهادات إيداع) بالعملات الأجنبية للمقيمين.
$M_3 =$
+ أوراق الخزينة الصادرة عن المشروعات ويمتلكها الأعوان غير الماليين+ سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة من الدولة بحوزة الأعوان غير الماليين.
$M_4 =$

المصدر: صالح مفتاح(2003)، النقود و السياسة النقدية مع اشارة لحالة الجزائر في الفترة (1990-2000).
من العادة أن يتم تحديد الأموال المتاحة والكتلة النقدية بالمعنى الواسع وسيولات الاقتصاد ب M_1 و M_2 و M_3 .

M_1 : المتاحات النقدية: وهي مجموع وسائل الدفع (الأوراق النقدية + التجزئة والودائع تحت الطلب لدى البنوك والشيكات البريدية والخزينة) + الأموال شبه النقدية.
 $M_2 =$ الكتلة النقدية: وهي تضم M_1 والتوظيفات السائلة قصيرة الأجل المسيرة من طرف البنوك والخزينة) + الأصول النقدية بالعملات الأجنبية + التوظيفات لأجل غير قابلة للتبادل الصادرة عن مؤسسات الإقراض والخزينة + أسهم السوق النقدية الصادرة عن مؤسسات الإقراض.
 $M_3 =$ سيولات الاقتصاد: وهي المجمع الموسع أكثر.

ومن ثم نستنتج أن الوحدات الرئيسية التي تقوم بإصدار النقود هي:

- البنك المركزي الذي يقوم بإصدار M_1
- البنوك تصدر النقد الكتابي وشبه النقد، وهذا كله يحتسب ضمن M_2
- الخزينة العمومية التي تقوم بسك نقود التجزئة والتي تقوم في بعض البلدان بإدارة الحسابات الجارية M_1 ، بالإضافة إلى باقي الحسابات لأجل M_2 وبإصدار سندات خزينة M_3 .
- إن المجمعات النقدية M_1 و M_2 و M_3 ... إلخ هي كمية النقود والتوظيفات النقدية الأخرى التي يقوم بها الأعوان غير الماليين، هذه المجمعات تسمح للسلطات العامة بتنشيط تطور النقود السنوي ضمن حدود متوافقة مع التوقعات الرسمية لتطور الناتج القومي الإجمالي.
- المجمع M_1 :** يشمل وسائل الدفع الكاملة السيولة (مثل الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي والتي تتداول بين الأعوان غير الماليين، ونقود التجزئة الصادرة عن الخزينة العمومية، والمدمجة في التداول من قبل البنك المركزي) والودائع تحت الطلب بالعملة الوطنية والتي تتداول بالشيكات الموجودة لدى مؤسسات الإقراض والخزينة وكل المؤسسات التي يسمح لها القانون بذلك، والتي تكون حسب قانون كل بلد.
- المجمع M_2 :** يشمل M_1 والتوظيفات تحت الطلب بالعملة الوطنية التي يستحق عليها فوائد دائنة، هذه التوظيفات تودع لدى مؤسسات الإقراض والخزينة، وهي غير قابلة للتحريك بواسطة الشيك ولكن يتم تحريكها عن طريق تقديم الدفتر (دفاتر الادخار المصرفية العادية) وهي سائر دفاتر الادخار لدى كافة المؤسسات المصرفية، حسابات التتمة الصناعية (CODEVI) حسب النظام الفرنسي وحسابات الادخار السكني... إلخ.
- المجمع M_3 :** يشمل بالإضافة إلى المجمع M_2 كل الودائع وسندات الدين القابلة للتداول بالعملات الأجنبية، و التوظيفات لأجل غير القابلة للتداول.
- المجمع M_4 :** يتضمن بالإضافة إلى M_3 أوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان غير الماليين الصادرة عن المؤسسات، سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة والموجودة بيد الأعوان غير الماليين.
- أما مجمعات التوظيفات فقد قررت المصالح الإحصائية في بنك فرنسا (SESOF) بإعادة ترتيب مختلف الأصول غير النقدية إلى مجموعات جزئية مختلفة، ومتجانسة قدر الإمكان حسب مميزاتها الخاصة وحسب درجة انخفاضها مع الموجودات النقدية، وبالتالي فإن التوظيفات غير المالية هي:
- الادخار p_1 :** يشمل:
- الإدخار التعاقدي (برامج الإدخار السكني وبرامج الإدخار الشعبي)
- سندات الرسملة التي تعرضها شركات التأمين.

الادخار p_2 : ويشمل:

- جميع التوظيفات بسندات.

- الاحتياطات التقنية للتأمين.

الادخار p_3 : يشمل جميع التوظيفات كأسهم.

(ت) العناصر المقابلة للكتلة النقدية:

إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية تمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد وشبه النقد التي تكون سبب أو مصدر الكتلة النقدية وهذا يعني أن أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها وتتمثل هذه العناصر حسب ما جاء به الباحث مفتاح (2005) فيما يلي:

• المقابل ذهب و عملات أجنبية (الذمم على الخارج):

إن التبادل التجاري بين دول العالم ينتج من عمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات المحلية إلى العالم الخارجي، وتتم المدفوعات الدولية إما بالذهب أو العملات الأجنبية المقبولة في التداول الدولي.

في حالة قيام الدولة بعملية التصدير إلى الخارج هذا يعني الحصول على الذهب والعملات فيقوم البنك المركزي بتحويل ما قيمة ذلك إلى عملة وطنية ومنه زيادة إصدار العملة الوطنية فيرتفع رصيد العملات الأجنبية لدى البنك المركزي، وفي حالة حدوث العكس فإنه إذا قام البلد بعملية استيراد السلع والخدمات أو تم خروج أموال خارج الوطن فإنه يجب على المستورد أن يدفع ديونه بواسطة عملة أجنبية فيقوم بتقديم مقابل ذلك مبالغ نقدية بالعملة الوطنية إلى البنك المركزي الذي يعطي مقابل ذلك عملة أجنبية لتسديد قيمة الواردات وهكذا نلاحظ أن احتياطي العملات الأجنبية ينخفض لدى البنك المركزي وتنخفض معه كمية النقود المحلية المتداولة في الداخل والاستيراد من الخارج يعني خروج العملة الأجنبية فيقوم البنك المركزي بمنح ما يقابل العملة الوطنية بعملة أجنبية فتتخفض كمية العملة الوطنية وبالتالي انخفاض رصيد العملات الأجنبية لدى البنك المركزي وهكذا نلاحظ كيف يؤثر رصيد ميزان المدفوعات في إصدار النقود الجديدة أو سحبها، فإذا كان الرصيد السنوي الناتج من العمليات المسجلة في ميزان المدفوعات موجبا أي أن قيمة الصادرات تكون أكبر من قيمة الواردات وبالتالي كمية النقود المتداولة ترتفع والعكس إذا كان الرصيد السنوي الناتج من العمليات المسجلة في ميزان المدفوعات سالبا أي قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات وبالتالي تنخفض كمية النقود المتداولة.

• المقابل قروض للاقتصاد الوطني:

تقوم البنوك بمنح قروض للمؤسسات الصناعية و التجارية و الزراعية انطلاقا من الودائع التي تجمعها، وتستعمل هذه القروض لتمويل عمليات مختلفة على المدى القصير والمتوسط وتعتبر القروض الموجهة للاقتصاد إحدى مكونات الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية لأنها تؤدي إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة فإذا ارتفع مستوى القروض ارتفعت الوسائل النقدية المتاحة، كما أن انخفاض مستوى القروض يؤدي إلى انكماش كمية النقود (الوسائل النقدية) وهذا ما يفسر تدخل السلطات الحكومية في توجيه سياسة البنوك من ناحية القروض لان عدم تقنين هذه السياسة قد يؤدي إلى المبالغة في منح القروض وبالتالي ارتفاع كمية النقود وظهور التضخم وتشمل عمليات القروض تلك التي تكون على المدى القصير والمتوسط، أما القروض على المدى الطويل لا تدخل ضمن الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية.

• المقابل الائتمان المقدم للخرينة العمومية:

تقوم الخزينة العمومية بتسيير ميزانية الدولة عن طريق بنود النفقات والإيرادات العامة فهي تمثل الصندوق المالي للدولة و تسعى الدولة إلى تحقيق التوازن بين عناصر الميزانية التي تسييرها، لكن مع تطور وظائف الدولة الحديثة وزيادة التكاليف عنها كثيرا أخذت الدولة على عاتقها القيام بوظائف أخرى وليس الإبقاء على توازن الميزانية مهما كانت ظروف معيشة الأفراد، لهذا عندما يحدث اختلال في توازن ميزانيتها تلجأ الدولة إلى البنك المركزي لمنحها الائتمان اللازم لمواجهة هذا العجز فتقدم له الخزينة مقابل ذلك سندات تعترف فيها بمديونيتها له، وتسمى أذونات الخزينة ويقوم البنك المركزي بتقديم نقود قانونية لصالح الخزينة تستخدمها الخزينة لتغطية تكاليف الإنفاق العام، وبهذا ترتفع كمية النقود المتداولة لدى الأفراد والمؤسسات، كما أن نشاط الدولة امتد ليشمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية فأصبحت موارد الدولة غير كافية لها في تمويل عملياتها، وبالتالي فهي تتقدم إلى السوق النقدية وإلى الجمهور لجلب الموارد النقدية اللازمة، وتحصل هذه المؤسسات البنكية والمالية والجمهور على السندات الحكومية وأذونات الخزينة مقابل حصولها على نقود الودائع، وبما أن هذه السندات لها سيولة عالية ومضمونة فإنه يمكن خصمها لدى البنوك التجارية وإعادة خصمها لدى البنك المركزي و بالتالي سيتحول جزء منها إلى نقود قانونية وهو ما يؤدي إلى التأثير على حجم الكتلة النقدية بالزيادة وقد يكون التأثير بالنقصان عند إتباع سياسة انكماشية، ويشمل هذا المقابل تسيقات البنك المركزي وتسيقات البنوك والمؤسسات المالية وقروض الأعوان غير الماليين.

4.1.2. النظريات النقدية:

أ) النظرية الكمية للنقود لدى الاقتصاديين الكلاسيك:

تم عرض النظرية الكمية للنقود من خلال مدخلين هما مدخل المبادلات الكلية بصياغة (فيشر)، ومدخل الأرصدة النقدية بصياغة مدرسة (كمبريدج).

• المدخل الأول: مدخل المبادلات الكلية بصياغة فيشر:

ينص مدخل المبادلات الكلية بأن هناك علاقة إيجابية بين كمية النقد المتوفرة للتداول وبين مستوى الأسعار المحلي، إذ يؤكد كذلك على أن التغيرات في عرض النقود ليست قادرة على تغيير المستويات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج والدخل وسعر الفائدة، مما يعني أن زيادة في الكمية المعروضة من النقود ينتج عنها ارتفاع في معدل الأسعار المحلية وبنسبة مساوية لنسبة النمو في عرض النقود مما يؤدي إلى تغير في القيمة الاسمية وليس الحقيقية للنتائج القومي الاسمي .

يمكن القول أنه ليس بالإمكان الاعتماد على عرض النقود لتحفيز أو تغيير مسار الاقتصاد لأن ما يحدث للقيمة النقدية للنشاط الاقتصادي هو نتائج لتغيرات في مستوى الأسعار وليس في مستوى الإنتاج .

وسعياً لتوضيح هذا الموقف النظري اعتمدنا على معادلتين هي معادلة التبادل أو التعامل ومعادلة الدخل للتبادل.

المعادلة الأولى: معادلة التبادل أو التعامل:

تصاغ هذه المعادلة ، على النحو التالي :

$$\begin{aligned} P.T &= M.V \\ P &= M.V/T \end{aligned}$$

حيث أن:

M = كمية النقود المتوفرة خلال فترة محدودة.

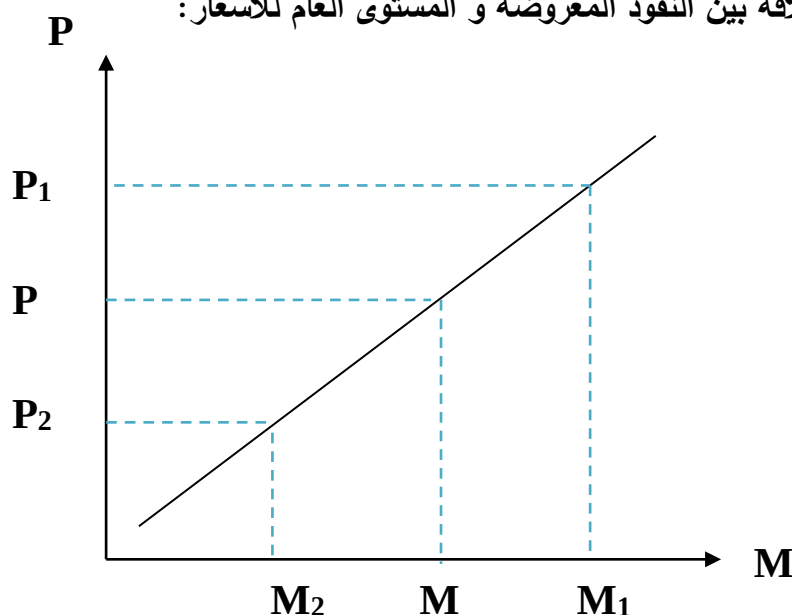
V = سرعة دوران النقود من أجل إتمام المعاملات.

P = متوسط الأسعار الذي تمت على أساسه معاملات التبادل.

T = عدد المعاملات التي أنجزت في فترة ما (تشمل سلعاً قد لا يتضمنها تعريف الناتج المحلي الإجمالي إلى أنه تم تبادلها مثل شراء السلع المستعملة).

يمكن توضيح هذه العلاقة بين النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار بالرسم التوضيحي التالي:

الشكل رقم (02): العلاقة بين النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار:



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري (2006).

ومن خلال هذه المعادلة يتبين لنا أن كمية النقد المتوفرة في الاقتصاد مضمرة في عدد مرات استخدام كل وحدة نقد خلال الفترة المعنية تساوي القيمة النقدية للتبادلات خلال فترة معينة .
المعادلة الثانية : المعادلة الداخلية للتبادل :

يمكن إعادة تعريف حجم النشاط الاقتصادي والتأكيد على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في فترة القياس ذاتها، واستبعاد السلع والخدمات التي يستبعدا تعريف الناتج القومي أو الدخل القومي وذلك باستبدال T بالدخل القومي Y لتصبح المعادلة:

$$\begin{aligned} M.V &= P.Y \\ M.P &= V.Y \end{aligned}$$

حيث أن :

Y = القيمة الحقيقية للدخل أو الناتج القومي.

$Y \times P$ = القيمة الاسمية للدخل أو الناتج القومي .

كما يبدو من المعادلة الداخلية للتبادل، فإنه في حال ثبات سرعة دوران النقود ، يحدد عرض النقود إجمالي الإنفاق ومن ثم حجم النشاط الاقتصادي . في حين إذا اتسمت درجة دوران النقود بالتقلب، فإنه لن يصبح من السهل على الجهات الحكومية المعنية كالبنك المركزي مثلاً، تحديد مدى تأثير تغيرات في عرض النقود على الناتج القومي، وهو ما يقلل من فاعلية ودقة السياسة النقدية.

وبناءً على ما سبق فإن هذا المدخل ينظر إلى أن الناتج الإجمالي الحقيقي Y ، لا يتغير في المدى الطويل لأن الموارد الاقتصادية محدودة ويتسم الاقتصاد بتوظيف تام للموارد مما يجعل مستوى الأسعار عرضة للتغيير نتيجة التغيرات التي تطرأ في كمية النقود في حين لا يتغير حجم الإنتاج في المدى القصير، كما أنهم افترضوا ثبات V لأنها تعتمد على عوامل لا تتغير كثيراً مثل أنماط الإنفاق، أساليب الدفع، ثروة الفرد وأسعار الفائدة وغيرها .

• المدخل الثاني : مدخل الأرصد النقدية بصياغة مدرسة (كمبريدج) :

رغم توافق رؤية اقتصادي كمبريدج مع فيشر حول أهمية حجم المبادلات والتعامل كمحدد لكمية النقد الذي يحتفظ به الأفراد حاضراً لديهم، نوه اقتصاديو جامعة كمبريدج إلى أهمية الثروة في تحديد هذه الكمية كذلك، ويرى الاقتصاديون بشكل عام أن إفساح المجال أمام قرارات الجمهور للتأثر بالثروة، اختلافاً بين الطرح الذي قدمه فيشر والذي جاء به اقتصاديو كمبريدج، وهو ما خلص إلى تأثر الجمهور بحجم المعاملات من جانب وبالثروة وما يطرأ عليها من تغير من جانب آخر، مع هذا فإنهم قبلوا بمعادلة فيشر لتحديد الطلب على النقود وهي :

$$M.d = K.(P.Y)$$

حيث أن: $K = 1/7$ ، وهي لن تكون ثابتة في المدى القصير بل تتغير لأن العوائد التي يمكن أن يحصل عليها المرء من الأشكال المختلفة للثروة تتغير .

يبدو أن المدخل الحالي يترك للأفراد حرية اختيار كمية النقد التي يحتفظون بها من أجل الحفاظ على ثروتهم إلى جانب استخدام جزء من النقود من أجل إتمام معاملات التبادل. وتأتي أهمية فهم معدل دوران النقود V من قدرته بالتأثير في مدى فاعلية السياسات التي تتبناها الحكومة للتأثير في حجم النشاط الاقتصادي.

فإذا افترضنا أن V ثابت فإن معادلة الطلب على النقود تبين أن عرض النقود أو الطلب على النقود يحدد الناتج المحلي الإجمالي، من جانب آخر إذا كانت V متقلبة فإنه يصعب التنبؤ بقيمة الناتج المحلي الإجمالي حتى لو وجهت السياسات الحكومية قيمة M .

كما أنه إذا كانت V تتغير بنفس معدل التغير في M ولكن في اتجاه مضاد، فستبقى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمعزل عن التغيرات في M ، وتصبح سياسة تغيير كمية النقود غير مجدية، إنه في حال قدرة البنك المركزي على التنبؤ بقيمة V وعدم ارتباطها بشكل مباشر بقيمة M ، يصبح بمقدوره التأثير في حجم النشاط الاقتصادي $P.Y$.

ب) نظرية الطلب على النقود كينز:

لقد احتفظ كينز بنظرية النقود التقليدية باعتبارها طلباً للنقود بغرض المعاملات وهو جزء من الطلب الكلي على النقود في نظريته العامة، وذكر (كينز) أن الطلب على النقود له ثلاث دوافع: المعاملات ، والاحتياط ، والمضاربة، ويمثل كل من دافعي المعاملات والاحتياط وظيفة الوسيط في التبادل ودافع الأمان كمستودع مؤقت للقوة الشرائية عند (فيشر) ومدرسة كمبيردج، وبذلك عالج (كينز) الطلب على النقود من خلال الدوافع المسببة لهذا الطلب في نموذج تضمن نظام مالي بسيط ضم:

- النقود كأصل يمثل قيمة السيولة أو السيولة ذاتها ويدر عائد ضمني هو الشعور بالأمان والثقة في تنفيذ المعاملات والوفاء بالديون ومواجهة المتطلبات غير المتوقعة والطارئة للسيولة النقدية، ولا يدر عائد نقدي.

- السندات كأصل مالي طويل الأجل منخفض السيولة ويدر عائد فائدة نقدي .

ودوافع الاحتفاظ بالنقود نقلاً عن جون كينز كما أوردها طارق (2015) هي :

- **دافع المعاملات :** يقصد بدافع المعاملات أن الأفراد يطلبون نقوداً من أجل إتمام معاملات التبادل التي تعتمد على الدخل، وأقر كينز من خلال هذا الدافع بالعلاقة الإيجابية بين هذا الجزء من الطلب على النقود وبين دخل الفرد، فالمرء بحاجة للاحتفاظ بمبلغ من المال من أجل دفع فواتير مستحقة عليه، أو من أجل شراء احتياجاته اليومية من المحلات التجارية، وبالرغم من أن هذا الجزء من الطلب يفقد الفرد عائداً كان من الممكن تحقيقه لو أنه احتفظ بمثل هذا المبلغ في أصول تحقق عوائد، فإن المرء مضطراً للتضحية بهذا إذا أراد إتمام تبادلات يتطلب القيام بها استخدام النقود .
- **دافع الاحتياط :** ويقصد بهذا الدافع أن الأفراد يحتفظون بكمية من النقود من أجل تقادي تقلبات قد تطرأ في دخولهم مما يعرض أنماط الاستهلاك المعتادة لديهم للتقلب، كما أن هذه الكمية توفر متكاً يستخدم في الحالات الطارئة التي يكون المرء فيها بحاجة إلى نقود متوفرة لديه، فعلى سبيل المثال يحتفظ الأفراد بالمبالغ لديهم بغرض قيامهم بشراء سلع لم يخططوا مسبقاً لشرائها أو من أجل تمكينهم من القيام بواجبهم تجاه ضيوف غير متوقعين، وبما أن التزامات الأفراد وقدرتهم على الشراء مرتبطة بدخولهم فلقد رأى كينز أن هذا الجانب من الطلب على النقود يعتمد إيجابياً على الدخل.
- **دافع المضاربة :** ويقصد به أن الفرد يفاضل بين العوائد والتكاليف المترتبة نظير توظيف ثروته في بدائل عديدة، وفي الصيغة الأصلية وضح كينز أن بإمكان الفرد أن يحتفظ بثروته على شكل نقود أو على شكل سندات، كما أن اختيار الفرد للسندات سيعتمد على العائد

المتوقع الذي قد يأخذ شكل الفائدة والتغير المتوقع في أسعار السندات أو التغير في قيمتها الرأسمالية، والتغيرات في سعر الفائدة تؤدي إلى تغيرات في أسعار السندات إذ أن ارتفاعاً في سعر الفائدة يؤدي إلى تناقص في القيمة السوقية للسندات والعكس صحيح .

وبناءً على ما سبق إذا قارنا بين احتفاظ الفرد لسندات وبين احتفاظه بنقود فإنه في الفترات التي يرتفع فيها سعر الفائدة تنخفض فيها أسعار السندات مما يشجع الأفراد للاستثمار فيها توقعاً منهم بارتفاع أسعارها مستقبلاً، وبما أن ثروة الفرد محدودة فإن طلبه على النقود يتناقص مفضلاً شراء السندات، من جانب آخر تدفع التوقعات بارتفاع سعر الفائدة الأفراد لتفضيل النقود على السندات سعياً منهم لتفادي خسارة متوقعة في القيمة الرأسمالية للسندات، أي أن العلاقة عكسية بين الطلب على النقود وسعر الفائدة.

إن في إبراز أهمية سعر الفائدة في الاستدلال على كمية النقد المطلوبة مما يميز النظرية الكينزية عن النظريات الكلاسيكية السابقة ويمكن وضع النظرية الكينزية للطلب على النقود في الدالة التالية :

$$M.d/P = F.(R,Y)$$

إذ أن الطلب الحقيقي على النقود Md/P ، يعتمد إيجابياً على الدخل الحقيقي Y ، وعكسياً على سعر الفائدة الاسمي R ، ويعود استخدام الفائدة الاسمي وليس الحقيقي لأنه يمثل العائد الفعلي على النقود. ويتضمن التغيرات المتوقعة في الأسعار عند حلول الأجل الذي يتحقق عنده العائد، كما أن هذه الدالة تمثل الطلب الحقيقي وليس الطلب الاسمي على النقود، والهدف من التمييز بينهما هو التأكيد على غياب (وهم النقد) أي أن الأفراد يهتمون بالقيم الحقيقية للمتغيرات وليست قيمتها الاسمية.

لقد أفصح كينز عن احتمال أن يصل سعر الفائدة إلى مستوى منخفض تعجز عنده زيادة في عرض النقود عن تخفيضه إلى مستوى أدنى من ذلك وهذا ما أطلق عليه (بمصيصة السيولة)، فنظراً لاعتقاد الجمهور أن سعر الفائدة الحالي أقل من مستواه الطبيعي فإنهم سوف يحتفظون بالنقود الإضافية التي وصلت إليهم نتيجة زيادة عرض النقود على شكل نقد، بل إنهم سوف يقومون ببيع السندات والأصول الأخرى التي تعود عليهم بفوائد منخفضة لتوقعهم بانخفاض أسعارها، إذ أن تناقص العوائد عليها وصل إلى حد جعل المنفعة من النقود تفوق تلك العوائد .

ت) النظرية الكمية الحديثة للنقود (النظرية النقدية) :

قام الاقتصادي الشهير (ملتون فريدمان) بإعادة صياغة نظرية الكمية في الطلب على النقود، وقد تناول فريدمان الطلب على النقود كأصل في محافظ الثروة الفردية لدى أفراد القطاع العائلي باعتبارهم الحائزين النهائيين لهذه الثروة، وكأصل في حافظة رأس المال لدى أفراد ومؤسسات

القطاع الإنتاجي، ومهد فريدمان لطرح نظريته في الطلب على النقود بالتساؤل عن سبب احتفاظ الأفراد والمؤسسات بالنقود وكانت إجابته احتفاظ الأفراد بالنقود باعتبارها أصل السيولة الذي يؤدي الوظائف التقليدية للنقود، واحتفاظ مؤسسات الإنتاج بالنقود كأحد أشكال رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية، وشملت دالة الطلب على النقود أهم العوامل المفسرة لسلوك الطلب على النقود كأصل في محافظ الثروة وفي حافظة رأس، وقد اتخذت دالة الطلب على النقود بصياغة (ملتون

فريدمان) الشكل والعلاقات التالية : $Md/P = f (y^p, r^b, r^s, r^m, p^e, \dots)$ حيث أن :

Md/p = الطلب الحقيقي على النقود.

y^p = الدخل الدائم وهو القيمة الحالية المخصومة لتدفقات الدخل المتوقعة لفترة طويلة في المستقبل .

r^b = العائد المتوقع من السندات .

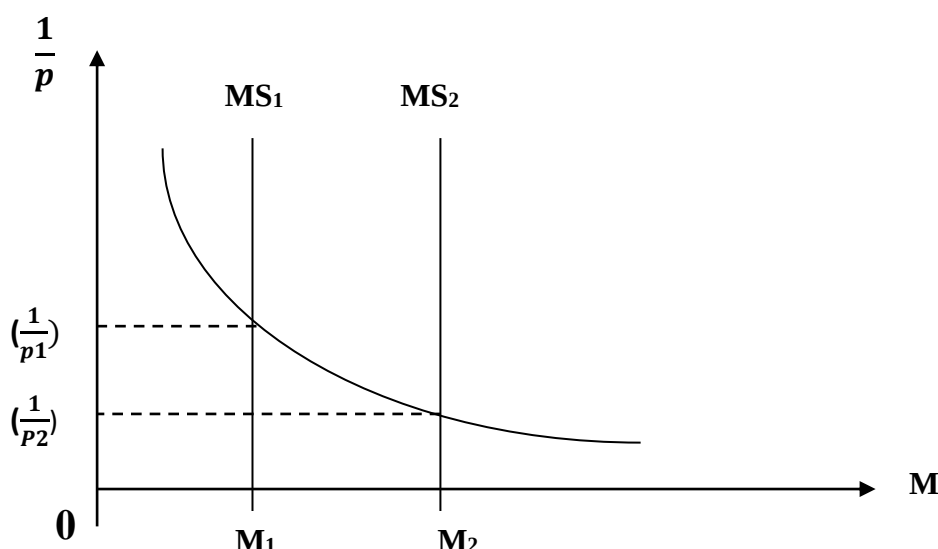
r^s = العائد المتوقع من الأسهم .

r^m = العائد المتوقع من النقود

p^e = معدل التضخم المتوقع (وهو بمثابة ضريبة على الاحتفاظ بالنقود) .

والشكل الموالي يوضح هذه العلاقة أكثر :

الشكل البياني رقم (03): دالة الطلب على النقود



المصدر : ناظم محمود الشمري (2006).

لقد أكد فريدمان أن للفرد حرية في اختيار البديل الذي يحتفظ فيه بثروته ، إذ أن طلبه على النقد يأخذ العوائد من مختلف البدائل في الاعتبار، فهناك العائد من احتفاظ المرء بالنقد rm ، والعائد من السندات rb ، والعائد من الأسهم rs ، والمفاضلة بين الاحتفاظ بنقد أو بدائل أخرى تعتمد على الفروقات بين العوائد على هذه البدائل والعائد مع الاحتفاظ بالنقد، فإذا ارتفعت العوائد على السندات والأسهم والأصول الأخرى مقارنة بالعائد من الاحتفاظ بالنقد فإن المرء يفضل البدائل على الاحتفاظ بالنقد مما يقلل من طلبه على النقد، ويلاحظ من المعادلة أن هناك علاقة عكسية تؤكد أنها إشارة السالب أعلى العائد على السندات والعائد على الأسهم، والإشارة الموجبة أعلى العائد على النقد ، بين هذه العوائد والطلب على النقد ، فإذا ارتفع العائد على السندات rb فإن المرء يفضل توظيف المزيد من نقوده في السندات ومن ثم يقلل مما يحتفظ به من النقد ، أما بالنسبة للعائد من الاحتفاظ بالنقد rm فإنه يعكس المنافع والخدمات التي يحصل عليها المرء من احتفاظه بالنقد حاضراً لديه أو في حساباته الجارية ، ويعكس pe نسبة التغير في أسعار السلع وهو بمثابة نسبة التضخم الذي تمثل ضريبة على الاحتفاظ بالنقد ، فإذا توقع المرء ارتفاع مستوى الأسعار في المستقبل ومن ثم تناقص القوة الشرائية للنقد ، فإنه سيباشر بإنفاقها واقتناء سلعة بدلاً عنها وهذا يعني تناقص الطلب على النقد ومن ثم زيادة معدل دورانه (طارق ، 2015) .

2. التضخم:

1.2.2. مفاهيم أساسية حول التضخم:

أولاً: مفهوم وأسباب التضخم:

(أ) تعريف التضخم انطلاقاً من الأسباب المنشئة له:

- **التعريف المبني على النظرية الكمية للنقود:** التضخم حسب هذه النظرية هو كل زيادة مستمرة في "كمية النقد المتداول، بأكثر من زيادة الإنتاج، تؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار"، وسنفصل لاحقاً هذه النظرية عند الحديث عن أسبابه (منتدى الأعمال الفلسطيني، 2011).
- **التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق:** تعرف هذه النظرية التضخم بأنه "زيادة مستمرة في معدل الإنفاق والدخل"، فزيادة مستمرة للإنفاق النقدي تسبب ارتفاع الأسعار، ويفترض لصلاحيّة هذه النظرية أن تكون الزيادة في الإنفاق عامة وشاملة تفوق نسبة الزيادة في الأسعار (أحمد، 2006).
- **التعريف المبني على نظرية العرض والطلب:** يبني هذا التعريف على العلاقة الموجودة بين العرض والطلب، فيعرف التضخم بأنه "زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار"، ومن أشهر منظري هذه النظرية الإنجليزي كينز حيث يقول عن التضخم بأنه "زيادة القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في الإنتاج" (أحمد، 2006).

(ب) تعريف التضخم انطلاقاً من خصائص ومظاهر التضخم:

يبني تعريف التضخم وفق هذا الأساس على الخصائص والآثار الناتجة عنه وأهمها ارتفاع الأسعار، ومن الاقتصاديين الذين اعتمدوا هذا الأساس هم "مارشال"، "روبنس"، "فلامان" وغيرهم، فيعرف روبنس التضخم بأنه "ارتفاع غير منظم للأسعار"، بينما يعرفه فلامان بأنه "حركة الارتفاع العام للأسعار"، ويعرفه كلوز بأنه "الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر انقضي كعامل محرك دافع".

لقد أصبح هذا التعريف العام للتضخم سائداً ومتداولاً بكثرة، وذلك لسرعة وسهولة ملاحظته من قبل العامة، وقد أرجع أصحاب هذا المعيار ظهور التضخم في الأسعار شرط دوام هذا الارتفاع واستمراره، ولهذا لا يمكن تسمية الارتفاع المؤقت للأسعار بأنه ارتفاع تضخمي (كركاشة، 2012).

ت) أسباب التضخم:

هناك عدة تفسيرات لأسباب التضخم ذكرها سليمان (2008) نجملها فيما يلي:

• الزيادة في إصدار النقود (زيادة الكتلة النقدية):

يرجع سبب التضخم حسب النظرية الكمية للنقود إلى التزايد المستمر والكبير في الكتلة النقدية دون أن يصاحبها زيادة في إنتاج السلع والخدمات، فحسب هذه النظرية فإن الزيادة في كمية النقود المتداولة في السوق أي الإصدار النقدي غير المحدود هي السبب في ظهور الظواهر التضخمية ومنها ارتفاع الأسعار.

وتقوم هذه النظرية على الفرضيات التالية:

1. كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار، أي أن التغيرات الطارئة الحاصلة في الأسعار إنما ترجع إلى التغيرات الحاصلة في كمية النقود.
 2. كمية النقود تتناسب طردياً مع الأسعار، أي بمعنى أنه كلما زادت كمية النقود المتداولة ترتب عنها ارتفاع في مستوى الأسعار السائدة وبنفس النسبة والعكس.
 3. تتناسب كمية النقود عكسياً مع قيمة النقود التي تمثلها فهي العامل الرئيسي والهام في التأثير على القدرة الشرائية للوحدة النقدية، بمعنى إذا ازدادت الكمية النقدية المتداولة انخفضت القدرة الشرائية للنقود التي تمثلها.
 4. الكمية النقدية تتناسب طردياً مع الطلب على السلع والخدمات وعكسياً مع العرض.
 5. الاستخدام التام أو الكامل لعوامل الإنتاج أي بمعنى آخر عدم قدرة الاقتصاد على زيادة الإنتاج.
 6. تفترض ثلاث عوامل تؤثر على الاقتصاد وهي: كمية النقود، سرعة تداول النقود، كمية المبادلات أو حجم المبادلات.
 7. تغير كمية النقود هي العامل الفعال والرئيسي في تغير الأسعار، بمعنى أن سرعة التداول النقدي وحجم المبادلات ثابتة وغير متحركة وليس لها أي تأثير على حركات الأسعار.
- #### • الزيادة في الطلب:

يؤدي فائض الطلب الاستهلاكي بالنسبة للعرض إلى الاختلال، وقد يحدث هذا الاختلال نتيجة التزايد المستمر للنفقات العمومية أو تزايد الإنفاق الاستهلاكي للعائلات أو تزايد الإنفاق الاستثماري للمؤسسات فإن ارتفاع الطلب قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار (قانون العرض والطلب).

• الزيادة في التكاليف:

تتكون تكاليف الإنتاج أساساً من المواد الأولية والأجور، والتزايد المستمر لهذه التكاليف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

1. ارتفاع الأجور (تضخم الأجور): تطالب النقابات برفع أجور العمال وتهدد بالإضراب، لذلك نجد أن أغلب أصحاب المؤسسات يقبلون بذلك، هذه الزيادة في الأجور تؤدي إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض أرباح أرباب العمل، فيقوم هؤلاء برفع أسعار المنتجات حفاظا على أرباحهم، عندئذ يجد العمل أن قدرتهم الشرائية تبقى على حالها أو قد تنخفض، فيطالبون من جديد برفع الأجور وهكذا دواليك، فيكون السباق بين الأجور والأسعار مما يؤدي إلى تراكم الزيادات السعرية وانخفاض القدرة الشرائية للنقود.

2. ارتفاع أسعار المواد الأولية: إذا ارتفعت أسعار المواد الأولية يؤدي هذا إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وقد يحدث هذا عندما ترتفع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية فتؤثر على تكاليف الإنتاج المحلية وإذا ذاك نتكلم عن التضخم المستورد (مثل السكر والقهوة بالنسبة للجزائر).

• الأسباب الهيكلية (البنوية):

استمرار وتسارع وتيرة التضخم منذ 1965 أحدث تفسيرات جديدة تعتمد على هيكل أو بنية الاقتصاد ونمط الحياة والسلوكيات.

1. هيكل بعض الأسواق: ظهور الأسواق الاحتكارية خاصة بعد لجوء الشركات إلى التكتل وإنشاء ما يعرف بالكارتل والتروست، مما يسمح لها بالتحكم في الأسواق والأسعار معا.

2. البنية الاجتماعية والثقافية: المجتمعات المعاصرة مجتمعات استهلاكية، فهي تنتج من أجل الاستهلاك، واستهلاكها يفتقر إلى العقلانية. كما أن الصراعات الموجودة بين التنظيمات الاجتماعية وجماعات الضغط (نقابات العمال، تجمعات أرباب العمل، جمعيات المستهلكين، جمعيات حماية البيئة... الخ) تؤدي دائما إلى التنافس فيما بينها للحصول على مكاسب أكثر وفي هذه الحالة فإن التضخم سيستمر ولا يمكن مكافحته (بن سالم، 2011).

ثانياً: أنواع التضخم:

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المعيار المستخدم وقد أورد هتهات (2006) تصنيفات للتمييز فيما بينها نوردها فيما يلي :

أ) حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار:

تتحدد بعض أنواع التضخم من خلال مدى تدخل الدولة في تغيرات الأسعار من خلال مراقبتها لتحركات الأسعار والتأثير عليها، حيث يندرج تحت هذا التصنيف نوعين من الاتجاهات التضخمية:

- **التضخم الطليق أو المكشوف:** يتصف هذا النوع من التضخم بانطلاق الأسعار نحو الارتفاع وذلك دون تدخل الدولة للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها، فقد تتدخل عوامل أخرى في رفع مستويات الأسعار ومنها الأوضاع السائدة في بعض القطاعات الاقتصادية، وكذلك العوامل النفسية للأفراد من بائعين ومشتريين، وكذلك إما لزيادة الطلب على السلع والخدمات، أو زيادة الإنتاج...الخ.

- **التضخم المكبوت أو المقيد:** هذا التضخم هو عكس سابقه، حيث تتدخل السلطات الحكومية في ضبط التضخم بالتحكم في سير حركات الأثمان، وهذا من خلال إجراءات تشريعية وضوابط إدارية تحدد المستويات العليا للأسعار الواجب عدم تجاوزها، والهدف من تدخل الدولة هو منع استمرار الأسعار في الارتفاع ومن ثم الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية، وليس هدفها القضاء على الظواهر التضخمية، ومن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة في ذلك هي تجميد الأسعار والرقابة على الصرف...الخ.

ب) حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية:

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عنه في سوق عوامل الإنتاج:

- **التضخم في أسواق السلع:** يصنف كينز التضخم في أسواق السلع إلى صنفين:
التضخم السلعي: هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقه انتاج سلع الاستثمار على الادخار.

التضخم الرأسمالي: هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، وكنتيجه لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباحا كبيرة تتحقق في كلا قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

- **التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:** أما في أسواق عوامل الإنتاج، فيفرق كينز أيضا بين نوعين من التضخم:

التضخم الربحي: يحدث هذا النوع من التضخم عندما تحدد الأسعار الإدارية من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو الأجور، في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأجور لأن الأرباح ليست جزءا قليلا من سعر التكلفة.

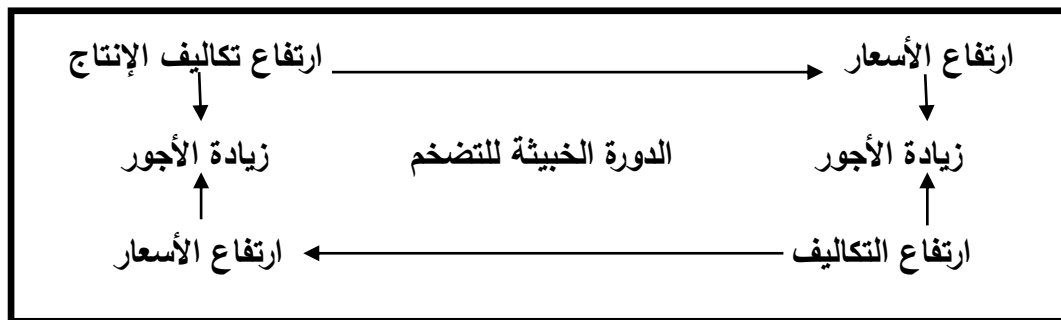
التضخم الدخلي: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع أجور الكفاية للعمال.

ت) حسب مدى حدة الضغط التضخمي:

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى:

- **التضخم الزاحف أو التدريجي:** ويتصف بارتفاع بطيء في الأسعار في حدود 2% سنويا، حتى عندما يكون فيها الطلب الكلي معتدلا، وبالتالي يمكن حصول ارتفاع نسبي على المدى الطويل قد لا يصل إلى 15% خلال عشر سنوات لذلك هناك من يسمي هذا النوع بالتدريجي، حيث تكون آثاره أقل خطورة على الاقتصاد الوطني بحيث يسهل على السلطات الحكومية علاجه والحد من آثاره، ويكون ذا تأثير ضعيف على المستهلكين في البداية، ومع مرور الوقت تتراكم معدلات التضخم خلال سنوات يبدأ المستهلكون يشعرون بثقله، وفي هذه الحالة يحاول أصحاب الدخل المحدود مقاومة التضخم الزاحف بأساليب مختلفة من أهمها الأسلوب النقابي، بحيث يطالبون برفع الأجور لتعويض الارتفاع في تكاليف المعيشة، وبذلك ترتفع تكاليف الإنتاج ثم ترتفع الأسعار مرة ثانية نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج، هذا ما يسمى بالدورة الخبيثة للتضخم (كركاشة ، 2012).

الشكل رقم (04) تمثيل الدورة الخبيثة للتضخم:



المصدر: (كشكاشة حسين، 2012)

- **التضخم الجامح أو المفرط:** يحدث عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن، تصل فيها إلى حدود 50% أو 60% سنويا، وحتى أكثر من ذلك. لأجل هذا يمكن اعتبار هذا النوع أشد الأشكال ضررا وأثارا على الاقتصاد الوطني، حيث تتوالى الارتفاعات

الشديدة للأسعار دون توقف، وتزداد سرعة تداول النقود، مما يصعب على السلطات التحكم في الوضع، فتفقد النقود قوتها الشرائية، وقيمتها كوسيط للتبادل، وخاصيتها كمستودع للقيمة، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها، واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة، مثل الأراضي، المباني، الأجهزة الكهربائية والسيارات، أو يتجهون لشراء الأسهم والسندات.

ث) حسب مصادره وأسباب نشوئه:

تتحدد بعض أنواع التضخم حسب المصادر والأسباب المذكورة سابقا التي تؤدي إلى استحقاقه، وحسب الظواهر والظروف الجغرافية والطبيعية المساعدة على ذلك، ونجد من خلال هذا الجانب الأنواع التالية:

- **التضخم الاستثنائي:** وهو غير اعتيادي ينشأ لظروف طبيعية كالزلازل، أو انتشار الأوبئة والأمراض، أو الحروب... الخ فهذه الظروف وغيرها قد تكون حافزا لظهور الاتجاهات التضخمية واستحقاقها.
- **تضخم الطلب:** وهو ينتج عن زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات عن العرض الكلي لها، بحيث ينتج عن هذا الخل ارتفاع عام في الأسعار، ويحدث هذا عند عدم قدرة الجهاز الإنتاجي عن تلبية احتياجات الطلب الكلي.
- **تضخم التكاليف:** ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يكون سبب ارتفاع الأسعار هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها وذلك بعدة أسباب يمكن أن يكون نتيجة ارتفاع تكاليف المواد الأولية أو تكلفة العمل أو ارتفاع أسعار الواردات من عوامل الإنتاج، حيث سيعمل أرباب العمل الى نقل عبء الزيادة في التكاليف إلى المستهلك عن طريق رفع أسعار منتجاتهم، مما يحصل تضخم التكاليف.
- **التضخم المستورد:** يظهر هذا النوع في البلدان النامية، والتي تستورد معظم السلع والخدمات من الخارج، فنتيجة لارتفاع الأسعار في الدول المستورد منها ترتفع هذه الأسعار في الدول المستوردة (كمال البصري، وإبراهيم موسى، 2006). ويمكن حسابه كما يلي:

$$\text{نسبة التضخم المستورد} = (\text{قيمة الواردات} / \text{قيمة الناتج الوطني الإجمالي}) \times \text{التضخم العالمي.}$$

ثالثاً: الآثار الاقتصادية للتضخم:

تتمثل أهم الآثار الاقتصادية الناجمة عن التضخم فيما يلي:

أ) فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة:

تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية مما ينعكس في ضعف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية، وفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة، والذي يؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد وزيادة الميل للاستهلاك في مقابل انخفاض الميل للادخار، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبية ذات قيمة مستقرة أو استخدامها في اقتناء سلع معمرة، أو المضاربة في شراء الأراضي أو العقارات الفاخرة، وذلك بهدف الاستفادة من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم، وبناء على ذلك فإن التضخم يعمل على زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد خاصة عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، حيث أن الزيادة في الطلب الكلي لا يقابلها زيادة مماثلة في العرض الحقيقي مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار. (هتهات، 2006)

كما يؤدي التضخم إلى حالة من الادخار السلبي، وذلك من خلال استخدام الأفراد لمدخراتهم التي تم تكوينها سابقاً قبل حدوث ارتفاعات الأسعار، من خلال استخدامها في الإنفاق على سلع الاستهلاك وذلك بهدف المحافظة على نفس مستوى إنفاقهم، على أن الجانب الأكثر تأثيراً في الاقتصاد يتمثل في إقدام أصحاب رؤوس الأموال في ظل الارتفاعات المتوالية في الأسعار، ونقص العائد الذي يحققونه من استثماراتهم إلى تحويل أموالهم إلى خارج البلاد بهدف استثمارها في بلدان أقل تأثراً بالضغوط التضخمية، وبما يكفل تحقيق تلك الاستثمارات لعوائد مرتفعة (أحمد، 2006).

ب) اختلال ميزان المدفوعات:

يؤدي ارتفاع معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد الوطني إلى التأثير سلباً على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً، الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادراتها، ليس هذا فحسب بل إن زيادة أسعار السلع المنتجة محلياً نتيجة التضخم، يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المماثلة لها المنتجة محلياً، بحيث ينجم عن الزيادة في حجم الواردات مع انخفاض حجم الصادرات إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري، يؤدي بدوره إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، ويزداد تأثر ميزان المدفوعات عند قيم الحكومة بوضع عدد من الإجراءات التي تحاول منع تسرب المزيد من القوة الشرائية وذلك من خلال وضع ضوابط تحد من الزيادة على الاستيراد والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط

التضخمية، وحدث ارتفاعات متوالية في مستويات أسعار السلع المحلية، في ظل محدودية الكميات المعروضة منها. (أحمد أحمد، 2006).

ت) توجيه استثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني:

تستهدف عملية التنمية الاقتصادية توسيع الطاقات الإنتاجية في كافة قطاعات الاقتصاد، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية، بهدف توفير مختلف السلع سواء كانت استهلاكية أو استثمارية، وعادة ما تضع الحكومة الخطط والبرامج الاقتصادية التي تستهدف توجيه الاستثمارات نحو تلك المجالات، بغرض تحقيق زيادة في معدلات إنتاجية تلك الاستثمارات، غير أن التضخم يقف دون تحقيق ذلك، حيث أن زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية الضرورية، يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي تحقيق أرباحا طائلة لمنتجيتها، ولذا يتجه أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في المشروعات الإنتاجية التي تتمتع بالدوران السريع لرأس المال والتي تحقق أرباحا مرتفعة، وتتمثل تلك المجالات في مشروعات إنتاج السلع الاستهلاكية حيث يحقق منتجوها أرباحا كبيرة نتيجة ارتفاع أسعارها في ظل محدودية الطلب الحقيقي منها و زيادة حجم الطلب الكلي عليها، ويؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة نحو المشروعات التي تتسم ببطء دوران رأس المال المستثمر فيها، مما يحدث خلا في توزيع الاستثمارات في الاقتصاد القومي، حيث تشهد الاستثمارات في مشروعات إنتاج السلع الاستهلاكية والكمالية نموا كبيرا بسبب الزيادة في معدلات الطلب الكلي عليها وارتفاع الأرباح التي تحققها، وفي نفس الوقت يشهد قطاع الخدمات نموا كبيرا نظرا لزيادة الاستثمارات الموجهة إليه، نظرا لارتفاع العائد الذي يحققه قطاع الخدمات (بن سالم، 2011).

ث) حدوث حالة من الارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية:

تمارس الضغوط التضخمية تأثيرا كبيرا على القرارات التي يتخذها المنتجون وأصحاب رؤوس الأموال وكذلك السلطات الحكومية في سبيل وضع الخطط والبرامج التي تستهدف تحديد المشروعات الاستثمارية التي تطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى صعوبة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات الإنتاجية، وذلك نظرا للتغيير المستمر في مستويات أسعار مستلزماتها، والتي تساهم في خلق صعوبات مالية تواجهها المشروعات الاستثمارية لتوفير موارد التمويل اللازمة لتمويل تلك المشروعات، بسبب التغيرات المستمرة في تكاليف اقتنائها، والذي يؤثر سلبا على إنتاج خطط التنمية في تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة، مما قد يؤدي إلى ظهور بعض الظواهر السلبية في الاقتصاد كارتفاع معدلات البطالة وسوء استخدام الموارد المالية من خلال توجيهها نحو المشروعات الأقل إنتاجية (بن سالم، 2011).

2.2.2. قياس التضخم:

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي أنه يركز على درجة ارتفاع الأسعار، وهذا ما يعرف بالأرقام القياسية للأسعار. هناك عدة طرق لحساب الأرقام القياسية وسنقتصر فقط على رقمين هما الرقم القياسي البسيط والرقم القياسي التجميعي البسيط من أجل إعطاء فكرة حول قياس التضخم أو حساب معدل التضخم (كركاشة، 2012).

(أ) الرقم القياسي البسيط:

إذا كان لدينا:

P_0 : سعر السلعة (س) في السنة (0) (سنة الأساس).

P_1 : سعر نفس السلعة في السنة (1) (سنة المقارنة).

فإن الرقم القياسي للسلعة (س) في سنة المقارنة (1) هو:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{سعر السلعة في المقارنة سنة}}{\text{سعر السلعة في سنة الأساس}} \times 100.$$

$$i_{1/0} = \frac{P_1}{P_0} \times 100$$

و بالتعبير الرياضي:

المصدر: الأستاذ مناعي (2012)

ومن أجل معرفة مقدار الزيادة أو الانخفاض في السعر أي معدل التضخم نطبق العلاقة:

معدل التضخم = الرقم القياسي لسنة المقارنة - 100.

ملاحظة: تعتبر 100 قيمة الرقم القياسي في سنة الأساس.

مثال عددي:

لدينا سعر السلعة (س) كما يلي:

السنة	1990	2000
السعر	20	80

إذا اعتبرنا سنة 1990 هي سنة الأساس (السنة "0")، أي سنقارن السعر في سنة 2000 (السنة

"1") بالنسبة للسعر الذي كان سائدا في سنة 1990.

$$i_{1/0} = \frac{P_1}{P_0} \times 100$$

$$i_{2000/1990} = 400 = (20/80) \times 100$$

$$\text{معدل التضخم} = 100 - 400 = -300.$$

المراجعة النظرية

وهذا يعني أن سعر السلعة في سنة 2000 ارتفع بنسبة 300% مقارنة بسنة 1990.

(ب) الرقم القياسي التجميعي البسيط:

يحسب هذا الرقم لمجموعة من السلع ذات الطبيعة الواحدة مثل أسعار المواد الغذائية، أسعار الملابس، أسعار النقل... الخ. ويحسب هذا الرقم باستخدام المتوسط الحسابي لمجموع الأرقام القياسية البسيطة لكل سلعة.

$$\text{الرقم القياسي التجميعي البسيط} = \frac{\text{رقم قياسي للسلعة بسيط (1)} + \text{رقم قياسي بسيط للسلعة (2)} + \dots}{\text{القياسية الأرقام عدد}}$$

وبالتعبير الرياضي:

$$I_{1/0} = \frac{i_1 + i_2 + i_3 + \dots + i_n}{K}$$

$$I_{1/0} = \sum_{j=1}^K i_j / K$$

المصدر: الأستاذ مناعي (2012)

مثال عددي:

لدينا أسعار السلع التالية في سنتين مختلفتين:

السنة	2006	1996
حليب	25	20
خبز	8.5	5
بطاطا	55	25

نلاحظ أن سنة الأساس هي سنة 1996

- حساب الأرقام القياسية لكل سلعة:

$$\text{-الحليب: } 125 = 100 \times (20/25)$$

$$\text{-الخبز: } 170 = 100 \times (5/8.5)$$

$$\text{-البطاطا: } 220 = 100 \times (25/55)$$

$$\text{-الرقم القياسي التجميعي البسيط: } I_{06/96} = \frac{125 + 170 + 220}{3} = 171.66$$

إذن معدل ارتفاع أسعار هذه المواد هو: 71.66 = 100 - 176.66

أي معدل التضخم هو: 71.66%.

باعتراف الباحث كركاشة (2012) وفق ما جاء به الخبراء، فانه ليس هناك مقياس دقيق لقياس التضخم ولا توجد كذلك طريقة موحدة لقياسه، إذ يمكن قياس التضخم من خلال ثلاث طرق مختلفة وهي: الأرقام القياسية، الفجوة التضخمية، طريقة فائض المعروض النقدي. ومن بين الأرقام القياسية مجموعة أهمها:

- **الرقم القياسي (لاسبير la Speyers) المرجح بكميات فترة الأساس:**

كلمة مرجح تشير إلى أن الرقم القياسي يأخذ الأهمية النسبية للسلعة بعين الاعتبار، وفي هذا الإطار اقترح لاسبير (1864)، ترجيح الرقم القياسي التجميعي للأسعار بكميات فترة الأساس، ويحسب كما يلي:

$$\text{La speyers Index} = \frac{\sum P_0.Q_0}{\sum P_1.Q_0} \times 100$$

P_1 : أسعار فترة المقارنة، Q_0 : كميات فترة الأساس، P_0 : أسعار فترة الأساس.

ومنه يعبر رقم لاسبير عن أثر تغير سعر، كما لو بقيت الكميات في فترة الأساس هي نفسها في فترة المقارنة.

- **الرقم القياسي (باش PAACHE Index):**

استخدم باش (1874) رقما قياسيا لترجيح الأسعار، ولكن بكميات فترة المقارنة، أي كما يلي:

$$\text{La pache Index} = \frac{\sum P_1.Q_1}{\sum P_0.Q_1} \times 100$$

حيث أن: Q_1 : كميات سنة المقارنة، P_0 : أسعار سنة الأساس، P_1 : أسعار سنة المقارنة. ومنه فان رقم باش يعبر عن أثر تغير سعر كما لو أن الكميات في سنة المقارنة قد اشترت في سنة الأساس.

- **الرقم القياسي الأمثل: (رقم فيشر FISHER Index):**

بعد استمرار الجدل حول مدى فاعلية الرقمين السابقين حتى العقد الثاني من القرن العشرين، جاء إيرفينج فيشر واقترح رقما قياسيا جديدا، وهو عبارة عن الوسط الهندسي لكل من رقمي لاسبير وباش، أي أنه الجذر التربيعي لحاصل ضرب رقم لاسبير وباش:

$$\text{Fisher Index} = \sqrt{\left[\frac{\sum P_1.Q_0}{\sum P_0.Q_0} \times 100 \right] \left[\frac{\sum P_1.Q_1}{\sum P_0.Q_1} \times 100 \right]}$$

المراجعة النظرية

تستعمل الأرقام القياسية السابقة لإزالة أثر التضخم من كل الوحدات الاقتصادية كالإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار، مثلاً كما يلي:

الإنتاج الداخلي الخام لسنة 2005 بأسعار سنة

$$2000 = \frac{\text{الإنتاج الداخلي الخام لسنة 2005 بأسعار سنة 2005}}{\text{المناسب السعر مؤشر}} \times 100$$

وهذا يعني إزالة أثر التضخم من

الإنتاج الداخلي الاسمي.

• طريقة الفجوات التضخمية:

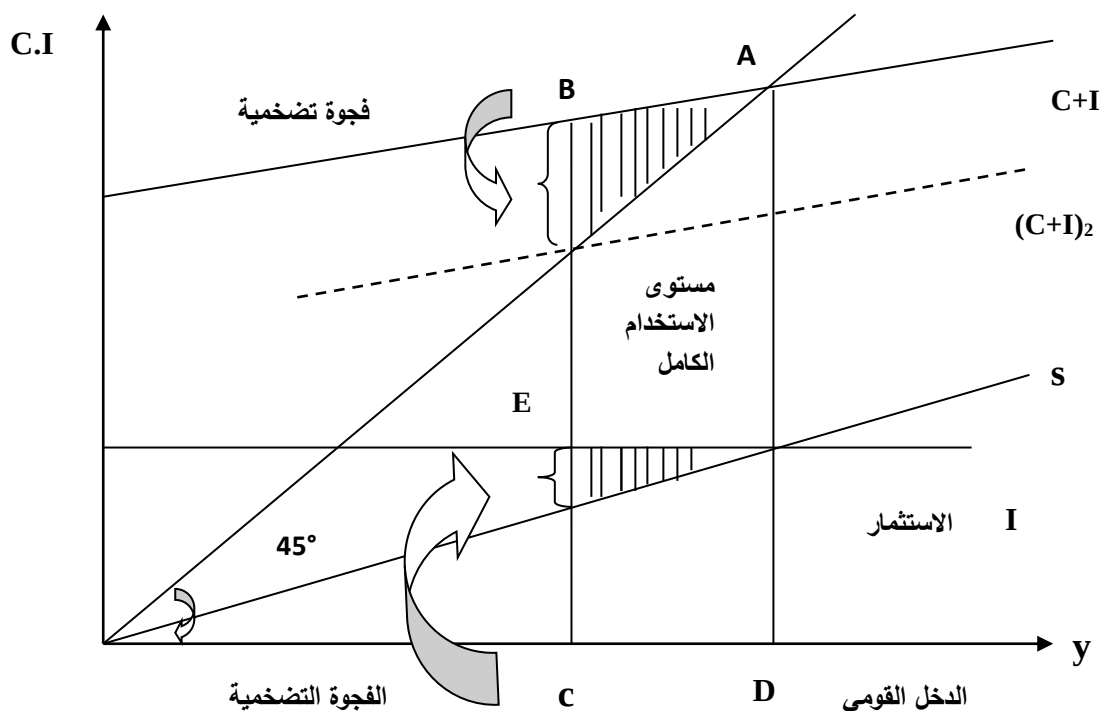
تعتمد هذه الطريقة على قياس الفجوات التضخمية (وهي طريقة متأثرة بالتحليل الكينزي) والتي تقيس الفروق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد وبين القوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين، وهي عبارة عن الفرق بين الطلب الكلي النقدي (الإنفاق الوطني المقدر بالأسعار الجارية) وبين الحجم الناتج الوطني الحقيقي، أي تقيس الاختلال بين النمو في مخزون النقود والنمو في الناتج الداخلي، ومنه:

$$\text{الفجوة التضخمية} = \text{الطلب الكلي النقدي} - \text{الدخل الوطني}$$

$$\text{الطلب الكلي (الإنفاق الكلي)} = \text{الإنفاق الاستهلاكي} + \text{الإنفاق الاستثماري} + \text{الإنفاق الحكومي} - (\text{الواردات} + \text{الصادرات}).$$

الشكل الموالي يوضح الفجوة التضخمية

الشكل رقم (05): الفجوة التضخمية حسب النظرية الكينزية.



المصدر: ناظم محمد النوري الشمري (2006).

• طريقة فائض المعروض النقدي:

ترتكز هذه الطريقة على الاتجاهات المعاصرة في النظرية الكمية للنقود، بإدخال عنصر التغير في حجم الإنتاج، وهذه الطريقة يتبعها صندوق النقد الدولي، تعتمد على معيار فائض المعروض النقدي في الاقتصاد الوطني، وهو الفرق بين التغير في عرض النقود (السيولة) وبين التغير في الطلب على النقود، أي حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به في شكل نقود وذلك خلال فترة زمنية معينة، حيث يمكن حساب الفجوة التضخمية كما يلي:

$$F = \Delta M - \frac{M}{Y} \times \Delta Y$$

F: الفجوة التضخمية، ΔM : التغير في عرض النقود، Y: الناتج الوطني الإجمالي، التغير في الناتج الوطني الإجمالي: ΔY ، الطلب على النقود (مقلوب سرعة التداول الداخلية للنقود): $\frac{M}{Y}$ تتعدم هذه الفجوة ليحدث الاستقرار النقدي وهذا عندما يكون تناسب بين الزيادة في الأرصدة النقدية الجديدة والزيادة في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية (كركاشة، 2012).

3.2.2. النظريات المفسرة للتضخم:

بالإضافة إلى النظريات النقدية التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير التضخم هناك أيضا بعض النظريات التي حاولت تفسير التضخم و هي:

(أ) النظرية الهيكلية:

يعتقد الهيكليون أن التضخم كان حتميا في اقتصاد كان يحاول أن ينمو على النحو سريع مع وجود عوائق هيكلية بوصفها أوجه أساسية معينة من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للاقتصاد الوطني والتي بطريقة أو بأخرى تمنع التوسع.

إن التغيرات الأساسية في الهيكل الاقتصادي الاجتماعي لا يمكن تحقيقها عن طريق آلية السعر التي تعمل ضمن هياكل سوق غير تامة تماما وتتصف بمحدودية حركة الموارد وهكذا تظهر النواقص وعدم التوازن ولقد كان التحليل الهيكلي يهتم بالتعرف على هذه العوائق وتحليلها (الضغط التضخمية الهيكلية) وكانت القيود التي ينظر لها الهيكليون هي:

1. العرض غير المرن للغذاء.

2. قيد الصرف الأجنبي.

3. قيد الميزانية.

بالنسبة لقيد القطاع الزراعي فقد كانت المدرسة الهيكلية ترى أن التحضر و ارتفاع الدخل قاد إلى طلب متزايد و سريع على الغذاء، والذي لا يمكن مواجهته من قبل القطاع الزراعي، وهكذا فان استجابة العرض كانت ضعيفة بسبب القيود الهيكلية ضمن القطاع الزراعي ، إن عدم مرونة

العرض تشكل عنصرا في التضخم الهيكلي، أما قيد الصرف الأجنبي فإنه ينشأ لأن معدل نمو الصرف الأجنبي المستلم لم يكن كافيا لمواجهة الطلب المتزايد على نحو سريع.

إن العجز في الاستيراد والارتفاع في الاستيراد وارتفاع أسعار المواد المستوردة قد عزز تراكم الارتفاع في السعر، وصعوبات ومشكلات ميزان المدفوعات كانت قد أجبرت الدول على تخفيض قيمة عملاتهم وهذا بدوره يضيف ضغوطا محلية وخاصة عندما تكون مرونة الطلب على الاستيراد منخفضة جدا، والقيد الثالث الذي أشار إليه أصحاب المدرسة الهيكلية قد كان النقص في الموارد المالية الداخلية وأن مجهودات التنمية قد أدت لتدخل الحكومة في الاقتصاد الوطني وبخاصة تجهيز وتوفير الهياكل الارتكازية المادية ولكن إيرادات الحكومة نادرا ما تتوسع على نحو سريع وكافي لمواجهة نمو الإنفاق وأن هياكل الضريبة كانت غير كفؤة وعدم كفاية الإيراد عادة يتم تجاوزها عن طريق الموارد مما يخلق عجز مالي تكون له نتائج تضخمية (محمد صالح، 2009).

ب) النظرية السويدية:

لقد تميزت الدراسات التي قامت بها المدرسة السويدية لتحليل التضخم بأسلوب جديد أدخلت فيه عنصر التوقعات في التحليل باعتباره محددا لارتفاعات الأسعار، وتبنت المدرسة أسلوبا جديدا في التحليل يقوم على العلاقة بين الادخار أو الاستثمار المتوقع والاستثمار المخطط، وترتبط هذه الدراسة بين العرض الكلي والطلب الكلي بحيث لا تتوقف هذه العلاقة على مستويات الدخل النقدي فقط وإنما على العلاقة بين خطط الادخار والاستثمار أي بين خطط الإنفاق القومي وخطط الإنتاج القومي، حيث ترى الاستثمار المخطط لا يساوي الادخار المخطط إلا في حالة التوازن لأن قرارات الاستثمار تصدر عن أفراد تحفزهم عوامل ورغبات تختلف عن العوامل التي تحفز المدخرين، في حين أن الاستثمار المتحقق يتساوى مع الادخار المتحقق وبالتالي فإن عدم تساوي الاستثمار والادخار المخطط يؤدي إلى تقلب الأسعار بحيث أن الزيادة في الاستثمار المخطط عند الادخار المخطط يؤدي إلى ارتفاع الأسعار لأن الطلب الكلي يزيد عن العرض الكلي في هذه الحالة (سعيد سامي، 2010).

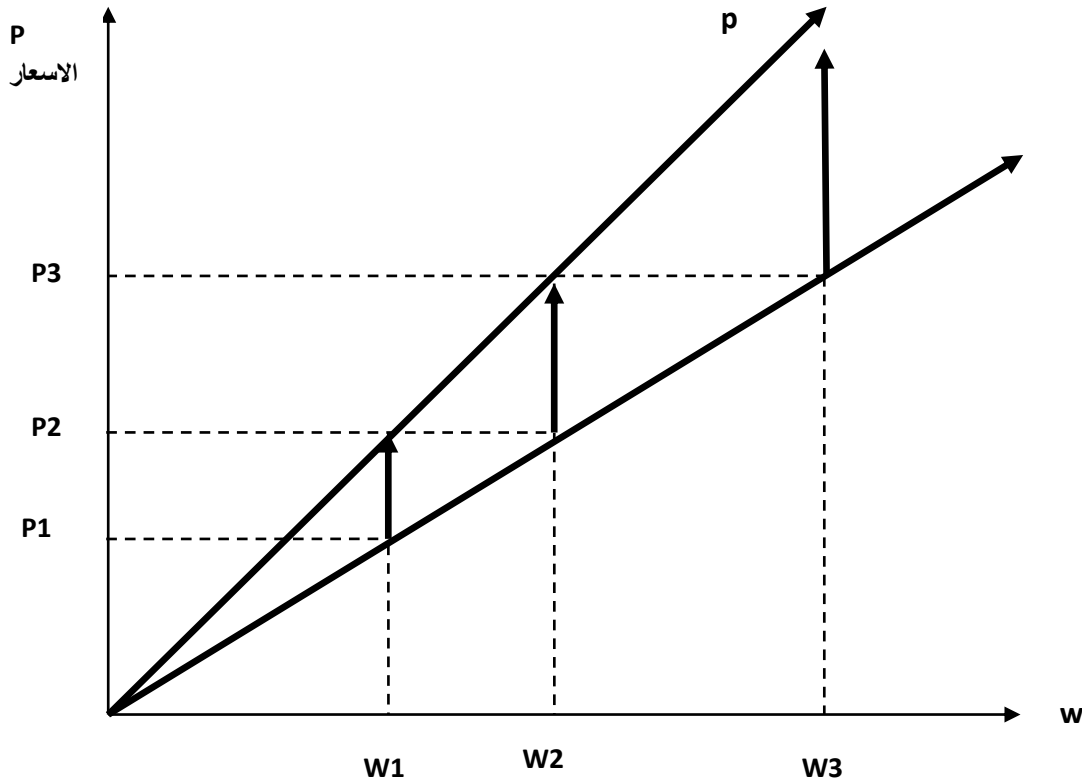
ت) نظرية تضخم الكلفة الدافعة:

تهتم هذه النظرية بتحليل جانب العرض أكثر من جانب الطلب في تفسير التضخم خاصة في البلدان الصناعية الرأسمالية المتقدمة حيث أن معظم النظريات السابقة لها والتابعة للمدرستين الكلاسيكية والكينزية تؤكد تحليل جانب الطلب مثل تحليل المدرسة الكينزية لما يعرف بالطلب الجاذب لعملية التضخم، ومن رواد نظرية الكلفة الدافعة الاقتصادي Dusenbery، أصحاب هذه النظرية لم يستبعدوا تماما التأثيرات الناجمة عن الإنفاق إلا أن اهتماماتهم بالأسعار انصببت على تحليل جانب العرض من خلال تأثير المنتجين في تحديد الإرباح وكذلك تأثير نقابات العمال في

المراجعة النظرية

تحديد الأجور في ظل وق تسوده حالة الاحتكار أو احتكار القلة، إذ تستطيع نقابات العمال بحكم قوتها التساومية في الضغط على المنتجين برفع الأجور مما يؤدي إلى زيادة كلفة الإنتاج من وجهة نظر المنتجين مما يدفعهم إلى زيادة الأسعار لتغطية الزيادة في الأجور فيقابل زيادة الأسعار زيادة في الأجور ثم زيادة في الأسعار و هكذا تستمر الضغوط التضخمية (ناظم ، 2006). ويمكن توضيح اتجاهات التضخم بحسب هذه النظرية في الشكل الآتي:

الشكل البياني رقم (06): التضخم حسب نظرية الكلفة الدافعة.



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري (2006).

ث) نظرية ضغط الطلب:

تفسر هذه النظرية التضخم على أساس التغيرات الحاصلة في إجمالي الطلب الكلي كما هو الحال في النظرية السابقة (نظرية جذب الطلب)، إذ أن التضخم حسب نظرية تغير الطلب ينجم عن التغيرات الداخلية في تركيب الطلب حتى لو لم يكن إجمالي الطلب مفرطاً في الزيادة و لم يكن هناك تجمع احتكاري في تركيز السلطة الاقتصادية و على أساس وجود مناطق معينة في الاقتصاد تكون فيها الأجور و الأسعار مرنة تستجيب للزيادات في الطلب و غير مرنة في انخفاضه، بمعنى إن الزيادات الحاصلة في المستوى العام لأسعار تعود إلى التغيرات الحاصلة في مكونات الطلب

الكلي بقدر أكبر من التغيرات الحاصلة في مكونات العرض مع التغيرات في الطلب الكلي، و لهذا يمكن لمثل هذا النوع من التضخم أن يعيد تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع بحيث يتكيف العرض مع التغيرات في الطلب الكلي علما بأن هذا النوع من التضخم ليس حادا و يمكن أن يلاحظ في الفترات التي تعقب الحروب، إذ يتم تغيير مجالات الإنفاق و التمويل العسكري مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج في صناعات عديدة، مقابل زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي مما يترتب على ذلك زيادة أسعار السلع الاستهلاكية التي تتعرض لزيادة الطلب عليها مما يدفع بالمستثمرين إلى التوجه نحو الاستثمار في هذه الصناعات الاستهلاكية ثم زيادة حجم المعروض من السلع من السلع الاستهلاكية اللازمة لمواجهة الطلب عليها.

3.2. إعادة تقييم العملة ومحو الاصفار:

يعتبر مفهوم إعادة تقييم العملة من اجل تحسين معدل صرف العملة المحلية للدولة من بين السياسات الحديثة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ولكن التسمية لم تكن كذلك حيث ظهرت هذه التسمية في تسعينات القرن الماضي، و من اجل توضيح الغرض من هذه العملية و النظريات التي تشرحها قدمنا في بحثنا هذا مجموعة من الشروحات سنتناولها تاليا.

1.3.2. مفهوم إعادة تقييم العملة:

إن عملية إعادة تقييم العملة ليست فقط عملية سك الصفر وطرح عملة جديدة (الوحدة القديمة مع طرح عدد معين من الوحدات لتحويلها إلى وحدة جديدة) بل إصلاح للعملة لمواجه الصعوبات في التعبير عن القيم النقدية و المعاملات ومسك الدفاتر والسجلات الإحصائية وبرامج معالجة البيانات وأنظمة الدفع و علامات السعر، وما إلى ذلك. إذن بالإضافة إلى عملية إزالة الاصفار من العملة النقدية فهي أيضا تعديل لمعدل صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

يستعمل الكتاب عادة التعبير "إعادة تقييم العملة"، أو "إعادة هيكلة العملة" وفي كلتا الحالتين لا يوجد اختلاف حول هدف إصلاح العملة ولكن إعادة هيكلة العملة تشير إلى وضع قاعدة لاستقرار أسعار صرف العملة أكثر منها إلى عملية إزالة الاصفار من العملة لذلك سوف نعتمد في بحثنا على مصطلح إعادة تقييم العملة.

إعادة تقييم العملة لها تاريخ طويل ففي القرن التاسع عشر عندما واجهت الحكومات النقص من الذهب و الفضة، فإنها قامت بتعديل قيمة النقود، شاهدنا عملية إعادة تقييم العملة بين الدول النامية والانتقالية حوالي 60 مرة خلال الفترة بين 1960-2003 ، تختلف جميعها من حيث الحجم من إزالة صفر واحد من العملة (14 حالة) لإزالة ستة أصفار (9 حالات)، و حتى تسع أصفار (تركيا سنة 2005).

كان متوسط إعادة تقييم العملة ثلاث أصفار، و استخدمت 19 دولة إعادة التقييم مرة واحدة، بينما 10 دول مرتين(في بعض الأحيان تفصل بينها العديد من السنوات كما في بوليفيا في عام 1963 و 1987) و في بعض الأحيان تتبع العمليتين بسرعة إلى حد ما (كما هو الحال في البيرو في عام 1985 و 1991). الأرجنتين (4 مرات)، صربيا (5 مرات)، و البرازيل (6 مرات) و هم من المستخدمين الأكثر شيوعا لإعادة تقييم العملة (Ilker، 2012).

2.3.2. النظريات و الأسس المنطقية لإعادة تقييم العملة:

إن البحث في الظروف التي تمر بها الدول في المرحلة الانتقالية من خلال المشاركة في عملية إعادة تقييم العملة، وبالنظر إلى أن العديد من هذه الدول جربت مستويات عالية من التضخم وتدهور قيمة عملاتها مقارنة بالعملات الأخرى، نتساءل حول السبب الذي تلجأ به هذه الدول إلى إعادة تقييم العملة بينما لا تفعل دول أخرى، أو السبب الذي يجعل بعض الحكومات تنتظر عدة سنين بعد موجة من التضخم، أو بعد تسعير عملاتها في 1000 أو 5000 وحدة بالنسبة للدولار لإعادة تقييمها، في حين البعض الآخر يقوم بها بسرعة نسبياً.

وجدنا بعض التفسيرات التي تقدم مزيج من العوامل الاقتصادية والسياسية بما في ذلك التضخم ومخاوف الحكومة حول المصادقية والتأثير على هوية العملة الوطنية، ودرجة التجانس الاجتماعي. أثناء بحثنا عن السبب الذي يجعل الحكومات تشارك في تقييم عملاتها في عصر يكون فيه المال مدعوماً بالثقة (نقود ورقية) بدلاً من الذهب والفضة، وجدنا أن هذه الحكومات تلجأ لمعالجة قيمة الأسهم و العملة الوطنية كإجراء مدر للدخل، وإحدى وسائل التحكم هو التضخم: يمكن أن تقلل الحكومات من الالتزامات المقومة بالعملة المحلية الخاصة بها من خلال السماح للتوسع الكبير في المعروض النقدي، وسيلة أخرى من التحكم هو إصلاح العملة: تقدم فيه الحكومة عملة جديدة، ولكن في هذه الحالة يصعب على المواطنين تحويل مقتنياتهم القديمة.

في هذه الحالة اقترح Ignacio و Mas (1995) أن إعادة تقييم العملة استخدمت كآلية لمصادرة القاعدة النقدية، وقد تم استخدامها على هذا النحو طوال التاريخ، على سبيل المثال عندما تطلب الحكومات من المواطنين تبادل العملة القديمة بشكل جديد خلال فترة قصيرة جداً (على سبيل المثال يوم واحد في لاوس في عام 1976، أو ثلاثة أيام في نيكاراغوا في عام 1988 والاتحاد السوفيتي في عام 1991)، فمن المحتمل جداً أنه لن يتم تبادل كل العملة القديمة، والعملة القديمة التي يتم تقديمها بقيمة ضعيفة هي في الأساس دخل (السك غير المباشر) للحكومة.

يوحي هذا الحساب أننا قد نفكر في نوعين من إعادة تقييم العملة: حالة أكثر شيوعاً والتي يكون فيها الدافع لإعادة تقييم العملة بسبب التضخم (رغبة في الإشارة إلى أن الأيام التضخمية قد ولت)، وحالة أقل شيوعاً عندما يتم إعادة تقييم العملة بدافع "رغبة الحكومة" لضخ موارد إضافية من المجتمع، ولا نتوقع أن الحكومات الديمقراطية سيكون لديها دافع أكبر (بصفة عامة) إلى إعادة التقييم، ولكننا لا نشير إلى أن إعادة تقييم العملة في غياب ارتفاع التضخم أكثر احتمالاً في المجتمعات الاستبدادية، أو أثناء حالات الصراع المدني (كما في نيكاراغوا في عام 1988، أو في رواندا في عام 1993)، في الواقع Mas (1995) يشير إلى أن الحكومات الملكية ستختار إعادة تقييم العملة المصادرة بدلاً من التضخم كإستراتيجية للتمويل.

استنتاج 1: قد يكون لكل من الحكومات الاستبدادية والديمقراطية أسباب سياسية لإعادة تقييم العملة، ومن المرجح أن إعادة تقييم العملة رداً على ارتفاع معدلات التضخم أكثر احتمالاً في الحكومات الديمقراطية، الحكومات الملكية قد تعيد تقييم العملة حتى من دون ارتفاع معدلات التضخم، خاصة في وجود الصراع المدني.

حسب Mas (1995) المحاسبة هي واحدة من بين العلاجات الأكاديمية القليلة لإعادة تقييم العملة، ولكنه يفترض أنه في حالة إعادة تقييم "نظيف"، لأن إعادة تقييم العملة في غياب الإصلاح النقدي لن توقف التضخم و بذلك يكون للسياسة دور في ذلك، وإعادة تقييم العملة له أهمية اقتصادية معتبرة وراء تكاليف الانتقال التي تفرض على الدول، في الواقع اعتماد إعادة تقييم العملة بشكل منفصل من برنامج أوسع لإصلاح الاقتصاد الكلي وتشديد السياسة النقدية، يبدو أنه من غير المحتمل أن يولد إعادة تقييم العملة الفائزين والخاسرين بنفس الطريقة التي تقوم بها في تغيير سعر الصرف أو السياسة التجارية، ولكن قد يكون هناك دور للسياسة حتى في مثل هذه الحالات الفنية على ما يبدو.

المصدقية، المحلية والعالمية: كثيراً ما كانت الحكومات مهتمة في إنشاء مصداقيتها (على وجه التحديد، في بناء الالتزام بسياسات التضخم المنخفض) وجهاً لوجه مع مواطنيهم وكذلك أسواق رأس المال الدولية، المصدقية المعززة يمكن أن تحسن ثروات الحكومة الانتخابية، كمواطنين سيحصلون على النمو الاقتصادي والانضباط في الاقتصاد الكلي ويمكن تحسين وضعية الحكومة (كمقترض، كجاذب للاستثمار الخاص، وكمدافع عن سعر صرف) في عيون أسواق رأس المال العالمية كجزء من جهودها الرامية إلى إنشاء التزامات ذات مصداقية، والحكومات في السنوات الأخيرة في كثير من الأحيان قد زادت من (وضع قوانين خاصة) استقلال البنوك المركزية وقدمت تعهدات صريحة حول أهداف الاقتصاد الكلي، وبالنسبة للبلدان التي تسعى للانضمام إلى مناطق العملات الإقليمية (مثل EMU) يجب أن تتأكد الأسواق الدولية من التزاماتها قبل ذلك.

في البلدان التي تعاني من التضخم المفرط تواجه الحكومات مهمة شاقة عندما يتعلق الأمر باستعادة ثقة الأسواق الدولية والمكونات المحلية، وأكثر الوسائل المباشرة التي تلجأ إليها هي من خلال برنامج الاستقرار، والذي ينطوي عموماً على استخدام إما سعر الصرف أو استهداف التوجه النقدي وزيادة الاستقلال التشغيلي للبنك المركزي وإزالة السياسات الاقتصادية التشويهية، في كثير من الحالات هذا الاستقرار يحدث تحت رعاية صندوق النقد الدولي بعد وضع الاتفاق والاستعداد له، يمكن تطبيق إعادة تقييم العملة في هذه العملية بطريقتين:

أولاً، أنها يمكن أن تستخدم في نهاية الاستقرار للدلالة على أن أيام ارتفاع معدلات التضخم قد ولت سواء للمواطنين أو للأسواق المحلية بشكل خاص، عند استخدام هذه الطريقة تكون إعادة

تقييم العملة عملية رمزية إلى حد كبير حيث يتم التحكم في التضخم عن طريق وسائل أخرى، وإزالة الأصفار تكون ببساطة لتذكير المواطنين والمستثمرين بنجاح مكافحة التضخم (أو لإزالة تذكارات مرئي جدا عن الماضي التضخمي)، إذن في هذه الحالة العملة الجديدة هي إلى حد كبير نتيجة وليس سبب لتحقيق الاستقرار، عند تطبيق هذه الآلية ينبغي لنا أن نتوقع أن إعادة تقييم العملة تحدث بعد فترة من ارتفاع معدلات التضخم، ولكن أيضا بعد أن يتم إزالة هذا التضخم من النظام ينبغي أن يؤدي التغير نحو الانخفاض الكبير في معدلات التضخم إلى زيادة فرص إعادة تقييم العملة، كما يمكن للضغوط من أسواق رأس المال الدولية ومن صندوق النقد الدولي ومن البنوك المركزية المستقلة سياسيا المساعدة في تحفيز تدابير مكافحة التضخم ، فضلا عن إعادة تقييم العملة اللاحق.

على طول هذه الخطوط، في الفترة التي تسبق إعادة تقييم العملة أشار البنك المركزي التركي لدافعين رئيسيين، كان الأول فني حيث أن هذه الأصفار المتعددة زادت من تعقيد الإحصاءات والمعاملات، والثاني حول المصادقية: حيث أن وجود 20,000,000 من الأوراق النقدية فريدة من نوعها على مستوى العالم "كان له تأثير سلبي على مصداقية عملتنا" وكانت إزالة الأصفار وسيلة لاستعادة المصادقية والمصلحة الوحيدة أن يكون ذلك" في جلب التضخم إلى رقم واحد بشكل دائم هو أفضل فهما" (البنك المركزي التركي، 2004)، وفي الواقع كان عام 2004 العام الأول من التضخم ذو رقم واحد في تركيا منذ عام 1972، ما يجعل عام 2005 وقت مناسب لتعزيز الالتزام بانخفاض التضخم ومسألة إصلاحات تركيا تأتي بعد خطة لتحقيق الاستقرار يدعمه صندوق النقد الدولي وافق عليها بعد الأزمة الاقتصادية عام 2001 ومن مصلحتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ثانيا، إعادة تقييم العملة يمكن استخدامها مباشرة في عملية تحقيق الاستقرار وذلك كجزء من محاولة لتغيير التوقعات التضخمية للمواطنين، على سبيل المثال تم إجراء إصلاح عملة إسرائيل في سبتمبر عام 1985 مع إنشاء قسيمة 1.000 الشيكل وكانت إسرائيل في خضم برنامج الاستقرار في ذلك الوقت ولكن في أغسطس عام 1985 معدل التضخم لم يبتعد عن المعدل السنوي 386% (البنك المركزي التركي، 2004)، وبالمثل في ديسمبر 1993 خفض البنك الوطني اليوغوسلافي تسعة أصفار من الدينار، على أمل تهدئة التضخم المستمر.

الأساس المنطقي لاستخدام إعادة تقييم العملة بهذه الطريقة هو أن الفعل المادي للاستخدام الأوراق النقدية ذات الوحدات النقدية الكبيرة له تأثير على وكلاء التوقعات، فمثلا عندما تكلف شراء صحيفة 10,000 ليرة يتم تذكير الشركات و المستهلكين باستمرار أن الأسعار ارتفعت بشكل كبير في الماضي وأنها لا تزال تتوقع مثل هذه الزيادات في المستقبل، عندما تكون أعلى ورقة نقدية

متداولة هي 100 ليرة من ناحية أخرى، قد تنمو ثقة المواطنين أكثر من أن العودة إلى ارتفاع معدلات التضخم غير محتمل، ويحدث نوع من الوهم المالي في هذه الحالة.

إذن الحكومات يمكنها القول بأن إعادة تقييم العملة هو جزء من حزمة لتثبيت نفسها، وبطبيعة الحال فإن المشكلة مع هذا المنطق هو أن العملة قد تلعب دورا كبيرا في الحد من الضغوط التضخمية وإعادة تقييم العملة في غياب الاستقرار الاقتصادي قد يؤثر بشكل جيد في العملة الجديدة ولكن مع استمرار التضخم الجامح، كما حدث في حالات عدة بما في ذلك أندريجان (إعادة تقييم العملة في عام 1992، ولكن مع استمرار التضخم في السنوات اللاحقة)، تؤدي إلى "إعادة التقييم المكررة" حيث الجهود الأولية في إزالة الأصفار فشلت في وقف الموجة التضخمية.

وإذا نظرنا إلى تأثير مصداقية إعادة تقييم العملة ينبغي لنا أن نتوقع أن النوع السابق (إعادة تقييم العملة باعتبارها نهاية لعملية الإصلاح، وليس كأداة للاستقرار في حد ذاتها) هو أكثر عرضة لطمأنة المستثمرين والمواطنين، هذا النوع الأخير هو إجراء مؤقت، تنفذه الحكومات التي ليس لديها المال الكافي السياسي المحلي للمشاركة في برامج الاستقرار الصعبة، أو التي لا تواجه ضغوطا دولية قوية للقيام بذلك، كما نتوقع مثل Mas أن "المصادرة" أو إعادة التقييم سوف تكون أكثر من ذلك بكثير استثناء من هذه القاعدة من حيث المصادقية.

استنتاج 2: إعادة تقييم العملة هو أكثر احتمالا بعد فترة من ارتفاع معدلات التضخم واستقرار لاحق في حالة انخفاض التضخم يرتفع احتمال إعادة تقييم العملة وهذا هو المرجح لاسيما في البلدان التي تكون أكثر انفتاحا على تدفقات رؤوس الأموال الدولية والتي هي في إطار برنامج التكيف مع صندوق النقد الدولي والتي لديها بنوك مركزية مستقلة سياسيا.

السياسة المحلية: استخدام إعادة تقييم العملة كوسيلة لتحسين مصداقية هو في نهاية المطاف متجذر في السياسة الداخلية، حيث تريد الحكومات الحفاظ على انخفاض التضخم لأنها تكافأ من قبل الناخبين للأداء الاقتصادي القوي، وانخفاض معدلات التضخم يساعد الاقتصاد، بدلا من ذلك الحكومات تريد إقناع الأسواق الدولية مما يتيح لهم اقتراض أكثر بثمن بخس وجذب الاستثمار الأجنبي والذي بدوره يسهل الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي المحلي كل هذا يفرض على الحكومات أن تستجيب لآراء المواطنين، والتي قد تكون حقيقية أكثر في الديمقراطيات.

وراء هذه النظرية كيف يمكن أن السياسة الداخلية أن تكون مهمة؟ أولا، في الديمقراطيات يمكن أن يكون الجدول الزمني للانتخابات عاملا حاسما في تحديد توقيت إعادة تقييم العملة إذا كانت الحكومات ترغب في الإشارة قبل فترة الانتخابات إلى أن الزمن قد تغير للفت انتباه الناخبين، يمكن أن تكون إعادة تقييم العملة أكثر احتمالا مع اقتراب موعد الانتخابات، وفي الوقت نفسه ومع ذلك يمكن أن ينظر إلى إعادة تقييم العملة باعتباره اعترافا بالفشل (الحكومة أو بعض الحكومات

الماضية التي سمحت بتفشي التضخم وتدهور القوة الشرائية للعملة المحلية في الأسواق العالمية وقد تكون الحكومات مترددة في تذكير الناخبين بمثل هذه الأخطاء السياسية تماما كما هي مترددة في خفض القيمة فقط قبل الانتخابات خاصة إذا كانت منتخبة مرة واحدة مع الانتخابات القادمة في المستقبل البعيد ينبغي أن تكون نفس هذه الحكومات أكثر استعدادا لإعادة التقييم) ولا سيما إذا كان يمكن إلقاء اللوم على أسلافهم بضرورة إعادة تقييم العملة، وعلاوة على ذلك مخاوف الحكومة بشأن إعادة تقييم العملة باعتبارها قبول للفشل قد تكون واضحة وخاصة مع حكومات ذات الحزب الواحد إذ يمكن للشركاء التحالف في تقاسم أخطاء السياسة الماضية في حين أن حكومات الحزب الواحد تتجنب اللوم بصعوبة.

استنتاج 3: يكون احتمال إعادة التقييم كبيرا بعد الانتخابات (أو مع العديد من السنوات المتبقية حتى حدوث الانتخابات المقبلة) وأقل احتمالا قبل الانتخابات مباشرة وأكثر احتمالا في الأنظمة السياسية متعددة الأحزاب منها ذات الحزب الواحد.

ثانياً، قد نتوقع بعدا عقائديا لقرارات إعادة التقييم العملة إذا كان إعادة تقييم العملة بدون عواقب توزيعية فانه من الصعب إبراز دور الأيديولوجية ولكن إذا نجحت إعادة تقييم العملة أحيانا في خفض (أو ساعد على خفض) التضخم، أو إذا حدث ذلك جنبا إلى جنب مع برنامج لاستقرار التضخم، بعد ذلك استفاد منها الدائنون والمدينون المتضررون، على هذا النحو قد نتوقع أن تكون الحكومات ذات التوجهات اليسارية أقل ميلا إلى إعادة التقييم من نظرائهم اليمينية، وعلاوة على ذلك إذا كنا نتوقع أن الحكومات اليسارية عادة ما تكون أقل استجابة لضغوط السوق الدولية من الحكومات الأخرى نحن قد نتوقع أيضا تأثير إيديولوجي على إعادة تقييم العملة.

درس Leblang (2002) هجمات المضاربة ضد أنظمة سعر الصرف الثابت و يرى أن مثل هذه الهجمات هي أكثر احتمالا في ظل حكومات اليسار لأن الأسواق تنتظر إلى هذه الحكومات على أنها أقل التزاما في الدفاع عن العملة وتفترض مثل هذه الفرضية بطبيعة الحال أن حكومات اليسار هي أكثر اهتماما في الدفاع عن مصالح ناخبهم من كسب ثقة الأسواق المالية.

استنتاج 4: إعادة تقييم العملة يكون أكثر احتمالا إذا كان الحزب اليميني هو الحاكم و أقل احتمالا إذا كان يساري.

عندما تكون النظرة سلبية لإعادة التقييم من طرف الحكومة فان حظوظ توظيفه تكون أقل، حتى و إن استخدم من قبل حكومات سابقة فان فشله يلام عليه الحاكم السابق.

ثالثاً، عندما ينظر لإعادة تقييم العملة كممنوع فإن الحكومات لا ترغب في توظيفه، ولكن إذا تم استخدام إعادة تقييم العملة من قبل الحكومات السابقة (أو عن طريق نفس الحكومة في السنوات السابقة) قد يصبح أقل اشتباها (ريبة) وأقل اعترافا بفشل السياسات ونتيجة لذلك يتوقع أن احتمال

إعادة تقييم العملة عند فترة معينة من الزمن هو أعلى في البلدان التي قامت بإعادة تقييم العملة في الماضي.

استنتاج 5: إعادة تقييم العملة هو أكثر احتمالا في الدول التي استخدم فيها سابقا في الماضي حيث أن مجموع التجارب السابقة مع إعادة التقييم يزيد من توقعات استخدامها.

الهوية و المال: يرى كثير من المراقبين المال كوسيلة للتبادل إلى حد كبير فالعملات الإقليمية هي الأدوات التي تسهل المعاملات في الاقتصاد ومساعدة الحكومات في إدارة الاقتصاد الكلي مع توفير الإيرادات في وقت الطباعة (السك) يأخذ الآخرون نظرة أوسع عن العملة الوطنية لأنها لا تسهل التفاعلات الاقتصادية فقط ولكن أيضا تؤثر على المواطنين (الهوية، شرعية الحكومة الوطنية)، الرأي الأخير متجذر في تحليل المال كظاهرة اجتماعية على سبيل المثال ذلك ما يقوله عالم الاجتماع جورج سيمل "استخدام المال لا يعبر عن الحساب العددي بل يسمح لها بذلك" (mosely، 2005).

يمكن أن يحدث التبادل بين المواطنين من دون المال، ولكن المال يسمح للمواطنين بقياس التبادل ويسعى إلى التكافؤ في المعاملات، وعلاوة على ذلك المعاملات النقدية تساعد على خلق المجتمع كما تمثل العملة الأفراد الذين يستخدمون العملة معا والذين يفترضون أن الآخرين في المجتمع يستعملون نفس العملة، و بذلك فإن النقود يمكن أن تكون بمثابة وسيلة لإنشاء أو تدعيم الهويات السياسية، على طول هذه الأفكار، كان الهدف الرئيسي من العملات الإقليمية في القرن التاسع عشر هو "بناء الأمة إلى أقصى حد ممكن، كمجتمع اقتصادي وسياسي موحد".

Woodruff (1999) يقول إن الاستخدام الواسع النطاق للمقايضة وظهور (الأموال البديلة) في روسيا في أوائل 1990 ولد جهود أكثر لخلق اقتصاد سوق موحد، وفقدت الحكومة احتكارها للسيطرة النقدية والقدرة الشاملة لتنظيم الاقتصاد تضاءلت إلى حد كبير.

الدراسة الاجتماعية لدور النقود في المجتمع و استخدام الحكومة لها لتوحيد السوق و توحيد المجتمع، تقول أن المجتمع الذي ينتمي لدولة واحدة يستعمل نقود موحدة (أو الموحدة)، و إعادة تقييم العملة يمكن أن يؤثر على رؤية المواطنين للسوق و لدولتهم (بما أن تداول العملة قد تغير و تداول النقود أصبح محل تساؤلهم أو شكهم) فإن رؤيتهم للسوق و العملة سوف تتطور أيضا، هنا يكون على الحكومة القلق من تصور المواطنين حول انخفاض قيمة عملتهم.

يرتبط الجانب الاقتصادي بمناقشة المصادقية بين الحكومة والمواطنين لإعادة ثقة الجمهور في العملة الوطنية حتى يسهل على الحكومة حذف الاصفار، عند ازدياد المال الوطني يتجه المواطنون إلى العملات الأجنبية وهذا يؤدي إلى ازدياد الحكومة وهويتهم الوطنية، هنا يبدأ القلق حول عجز وعدم كفاية هذه الأداة (العملة)، وتصبح العملة دلالة على عدم ملائمة الحكومة للقيادة.

الدولة (إحلال العملة المحلية بالدولار في المعاملات الاقتصادية) هي غالبا نتيجة عدم ثقة المواطنين في العملة الوطنية وهذا يؤدي بالحكومة لإعادة تقييم عملتها، (ميكانيزم الهوية والمال، حيث إن العملة المحلية هي تعبير عن هوية الدولة فان استعمال عملة أجنبية بين المواطنين يعرض الحكومة للازدراء وسحب الثقة من الجمهور لذلك تقوم بإعادة التقييم رغبة في استرجاع ثقة الجمهور) و التضخم في هذه الحالة يصعب قياس درجة تبادل العملات الأجنبية أكثر من مراقبتها تجريبيا (في ارض الواقع).

نتوقع أيضا أن استبدال العملة سيكون أكثر انتشارا مع اشتداد العولمة المالية، حيث تضع العولمة المالية العملات الوطنية في منافسة مباشرة مع بعضها البعض والانفتاح المالي يسمح للمواطنين بسهولة الانخراط أكثر في استبدال العملة.

استنتاج 6: إعادة تقييم العملة يكون أكثر احتمالا، عندما يكون إحلال العملات الأجنبية أكثر انتشارا في الاقتصاد المحلي، و أكثر احتمالا في البلدان التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة مع نسب مرتفعة لتحويل العملات (عملة/دولار) (نسب محلية مرتفعة)، و ظهر خاصة بعد 1989 (مع توسع العولمة المالية) من ذي قبل.

الارتباط الرمزي المحتمل بين العملات واحترام الحكومة الوطنية تشير أيضا إلى أن أنواع مختلفة من المجتمعات سوف تكون أكثر أو أقل استعدادا للمشاركة في إعادة تقييم العملة كوسيلة لإعادة قيمة عملتهم المحلية (الإقليمية).

قد نتوقع أنه في المجتمعات غير المتجانسة، حيث بناء هوية وطنية مشتركة هو أكثر تحديا للحكومات سوف تكون حريصة بشكل خاص على تعزيز استخدام المال الوطني، وفي الدول المستقلة حديثا حيث الهوية الوطنية هي حديثة الولادة الحكومات سوف تريد التأكد من أن المواطنين يرون العملة الوطنية ذات مصداقية، في كلتا الحالتين الحاجة إلى إعادة التقييم تطرح نفسها والحكومات سوف تصبح أكثر عرضة لها.

استنتاج 7: إعادة تقييم العملة هو استجابة أكثر عرضة للمشاكل الاقتصادية في المجتمعات غير المتجانسة و في الدول القومية الأصغر سنا.

3.3.2. مراحل إعادة تقييم العملة:

كما اشرنا سابقا بان تعدد الازفاد على فئات العملة مع انخفاض قوتها الشرائية لها مصاعب جمة منها صعوبة التعبير عن القيمة النقدية فضلا عن مصاعب العمليات النقدية نفسها و مشكلات فنية في تسجيل البيانات الإحصائية و التسجيل في الدفاتر المحاسبية و تغيير أنظمة الحسابات و نظم التسويات فضلا عن إظهار الأسعار بأرقام طويلة تصعب أحيانا قراءتها.

و على هذا الأساس أصبحت الحاجة لإصلاح نظام المدفوعات من خلال مرحلتين لإعادة تقييم العملة بالإضافة إلى الجوانب القانونية و المالية و الفنية من إصلاح العملة نذكر منها ما يلي:

أ) المرحلة الأولى: حذف الأصفار و طرح العملة الجديدة:

عن طريق إزالة الأصفار، واستبدالها بعملة جديدة تم التغلب على الصعوبات التقنية والتشغيلية الناجمة عن الأصفار المتعددة، مما يسهل التعامل الحسابي مع أرقام هي اقل عددا على صعيد الموازنات الاتحادية ، موازنات البنوك و الشركات فضلا عن موازنة الأسرة النقدية (الأفراد) دون أن يترتب أي تغيير أو تبدل على الدخل أو الثروة النقدية للأشخاص الطبيعيين و المعنويين فضلا عن عدم تأثيره على التعاقدات و الالتزامات بين الأشخاص الطبيعيين و المعنويين كافة، وهو ما يطلق عليه بتوليد دالة رياضية من الدرجة الصفر، طالما أن كمية النقود الجديدة الأصغر رقما تغطي في التبادل الحزمة السلعية نفسها في النقود القديمة ذات الرقم الأكبر، وهذا التأثير يشبه الانتقال من استعمال الأرقام الرومانية الكبيرة إلى استعمال الأرقام العربية فان هذا الانتقال لا يغير من المبادئ الأساسية لعلم الحساب و الرياضيات.

جلبت هذه العملية تبسيط في التعبير عن القيم و السجلات النقدية، وكانت هذه العملية مؤشر للرغبة في خفض التضخم والعزم على جلب التضخم بشكل دائم إلى رقم واحد، وأعادت ثقة الجمهور اتجاه العملة الوطنية، وهنا انخفاض التضخم ترافق مع عملية إسقاط الصفر و تحسين مصداقية العملة و إصدار عدد قليل من النقود ذات القيم المرتفعة أدى إلى تخفيض تكلفة إنتاج الأوراق النقدية وتراجع حجم المعاملات لكل من البنوك التجارية و البنك المركزي. يتم تنفيذ هذه العملية من خلال تعاون جميع المؤسسات المشاركة والجمهور، واتصال الحكومة بالجمهور مهم و يساعد على خلق الوعي، و حملة الدعاية التي تقوم بها الشركات المهنية والعلاقات العامة تساعد في تحقيق نتائج إيجابية.

ب) المرحلة الثانية: إعادة هيكلة العملة و تركيبها:

استنادا إلى ما تقدم، فان كلفة المعاملات النقدية بين الأفراد و المصارف و بين الأفراد أنفسهم طبيعية أو معنوية ستخفض حتما من حيث تكاليف العد و الفرز و التدقيق، و إذا ما علمنا، أن الأوراق النقدية المتداولة تتآكل بالمتوسط خلال مدة خمس سنوات مما يعني استبدال كتلة هائلة ضعيفة التركيب، وترتيب تكاليف طباعة ذات مواصفات أمنية عالية هو عبء آخر تتحمله سلطة الإصدار النقدي وهو من مخلفات نظام إدارة نقدية ولدها التدهور الاقتصادي السابق وأصبحت لا تتناسب و الاستقرار والتقدم الاقتصادي المنشود.

في بداية إعادة التقييم يتم تقرير أن اسم العملة سوف يتغير لتمييزها عن العملة القديمة وذلك بإضافة كلمة أو رمز، و في نهاية عملية إعادة التقييم يتم إزالة هذه الإضافة مثلما سوف نرى في العملة التركية و لكن قد يتم تغيير اسم العملة كلياً أو لا يتم إزالة الإضافة و هذا أمر تقرره الحكومة حسب قرار مجلس الوزراء.

في البداية يتم إصدار جميع الوحدات النقدية في نفس الوقت مع مراعاة طرحها من الأقل قيمة إلى أعلى قيمة، و يتم تصميم النماذج بميزات أمان مشتركة بين جميع الطوائف بنفس الطريقة و مجموعة من السيمات العامة يتم تقريرها من طرف البنك المركزي.

يتم السماح بالتداول المزدوج للعملة القديمة و الجديدة معاً للمواطنين لتحويل الأوراق و القطع النقدية القديمة إلى الجديدة بكل سهولة و راحة، حتى يتم سحب العملة القديمة كلياً من التداول في أجل يتم تحديده من قبل الحكومة، أو حتى يتم سحب جميع العملة القديمة من التداول.

4.3.2. الجوانب القانونية والمالية والفنية من إصدار العملة:

يتطلب عمل إصلاح شامل في المجالات القانونية و المالية و الفنية، ويتم تحليل الأنظمة و الإجراءات التي اتخذتها المؤسسات التي شاركت في بناء برنامج الإصلاح.

يتكفل البنك المركزي بنشر القانون المتضمن العملة الجديدة، و نشر التوعية لجمهور و تشم: القاعدة القانونية و الفوائد و التوقيت، والمعالم و الآثار الاقتصادية المحتملة و الأحكام القانونية و تجارب البلدان المختلفة في إسقاط الاصدار وجدول الأعمال.

إنشاء لجنة يرأسها البنك المركزي تتكون من مختلف القطاعات المشاركة و المهمة في برنامج إصلاح العملة من وزارات و مؤسسات هيئات أسواق المال من أجل تنظيم و تنسيق العمل لإصلاح العملة، تتكفل هذه اللجنة ببناء هيكل تنظيمي واضح المعالم لتتمكن جميع الجهات و الأطراف المشاركة من القيام بترتيب و تنسيق كامل، خاصة و أن جميع القطاعات الاقتصادية متكاملة في المجال المالي، و لذلك فإن إدخال عملة جديدة يتطلب التعاون الوثيق بين جميع الأطراف الرئيسية المعنية.

بعدها يتم إعداد خطط العمل و الاتفاق على الجداول الزمنية، و يتم تبادل المعلومات بين الأطراف المشاركة ومجموعات العمل، وإتاحة النتائج وتقديمها للجمهور على موقع مخصص لطرح الأسئلة و الإجابة عنها، يقدم هذا الموقع أيضاً معلومات بشأن الاستعدادات و اللوائح التنظيمية، والتعليمات و ما إلى ذلك.

إنشاء مجموعة للتعامل مع قضايا التحول، وإرسال استبيان لجميع البنوك الفردية والخاصة حول المشاكل التي تواجهها.

عقد تعاون وثيق ما بين الإدارات و تكييف أنظمة المعلومات التكنولوجية مع جميع اللوائح اللازمة للنظم المحاسبية، تقديم الجداول الخاصة بالرقابة المصرفية و تقارير عن حالة أعمالها التحضيرية.

إذن، تنظيم إصلاح العملة يجب أن يكون تحت إشراف لجنة خاصة تحت قيادة البنك المركزي مع تحديد وجبات و مسؤوليات اللجان و المؤسسات المشاركة بشكل واضح.

3. المنهجية:

هناك عدة أنواع من مناهج البحث العلمي واختيار إحدى هذه المناهج يعتمد على طبيعة البحث، في هذا الجزء سوف نوضح مختلف مناهج البحث العلمي المعتمدة في هذه الدراسة و تحليل سبب اختيار كل منها كما تبين وسيلة جمع البيانات والطرق الإحصائية المستخدمة في التحليل وشرحها بالتفصيل في هذا الجزء.

1.3. موضوع البحث:

يعتبر البحث العلمي وسيلة منهجية للاكتشاف و التفسير العلمي و المنطقي للظواهر والاتجاهات و المشاكل، و يستهدف الوصول إلى المعرفة الدقيقة و البحث عن أسبابها و معطياتها و الوصول إلى نتائج تحقق رغبات الباحث أو الجهة المتبينة للبحث، سواء كان هذا البحث نظريا أو تطبيقيا.

- يعرف "عبيدات" (1999) البحث العلمي بأنه: "سلوك إجرائي واع يحدث بعمليات تخطيطية وتنفيذية متعددة للحصول على النتائج المقصودة"، و يعرفه آخرون بأنه جهد علمي يهدف إلى اكتشاف الحقائق الجديدة و التأكد من صحتها و تحليل الحقائق المختلفة. كما يبين أن البحث العلمي بمنهجيته الهادفة المرسومة هو نظام سلوكي مثل أي نظام آخر يتكون من العناصر التالية:
1. **المدخلات:** ممثلة في الباحث و معرفته و أهدافه و فروضه و مجال عمله و البيانات المتوفرة أو التي يمكن جمعها.
 2. **العمليات:** و هي مكونة من منهجية البحث شاملة منهجية جمع البيانات و منهجية تحليلها، والأساليب المختلفة المستخدمة في ذلك.
 3. **المخرجات:** و المتمثلة في نتائج البحث العلمي و الحلول و التوصيات و الاستنتاجات و التقرير النهائي المكتوب.
 4. **الضوابط التقييمية:** و تشمل المؤشرات و المعايير التقييمية لكشف صلاحية البحث للمشكلة أو الظاهرة المبحوثة من قبل الباحث.

بعد اختبار موضوع الدراسة يخضع البحث العلمي لسلسلة من الإجراءات المعيارية التي تضبط ايقاع عملية البحث عن الحقائق بأسلوب علمي موضوعي بعيد عن التحيز و لهذا فان المنهجية العلمية تركز على مجموعة قواعد من الأسس الإجرائية التي إذا روعي في البحث فإنها ستكون المدخل إلى نتائج دقيقة و صادقة في التعبير عن المشكلة محل البحث و يمكن تعميمها و تلبية لأهداف الدراسة الحالية، قدم المعلا (2004) عرض لأهم الأسس و المعايير التي تقوم عليها المنهجية العلمية في البحث و هي:

1. تحديد واضح لمشكلة البحث.

2. وجود فروض منطقية قابلة للاختبار.

3. القياس الدقيق للمتغيرات محل البحث.

4. الاختيار الدقيق لعينة البحث.

5. الاختبار الصحيح لفروض البحث.

6. استخلاص و تحليل النتائج.

لقد اعتمدنا على عدة مناهج للإنجاز هذا البحث و الوصول إلى حقيقة المادة العلمية التي نستهدفها من خلال هذه الدراسة، و يمكن تلخيص هذه المناهج فيما يلي:

• **المنهج التاريخي:** هو وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق و السجلات مع بعضها بطريقة منطقية و الاعتماد على هذه الأدلة في تكوين النتائج التي تؤدي إلى حقائق جديدة، و تقدم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة".

• **المنهج المقارن:** تكون المقارنة لإبراز خصائص و مميزات كل موضوع من موضوعات المقارنة و إظهار أوجه الشبه و الاختلاف، و يتيح استخدام هذا المنهج التعمق و الدقة في الدراسة و التحكم في موضوع البحث أو في جانب من جوانبه.

• **المنهج الوصفي:** هذا المنهج يصف الظواهر وصفا موضوعيا من خلال البيانات التي يتحصل عليها باستخدام أدوات و تقنيات البحث العلمي، و يقوم المنهج الوصفي على جمع الحقائق والمعلومات و مقارنتها و تحليلها، و تفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، و يشتمل على عدد من المناهج الفرعية و الأساليب المساعدة نذكر منها أهمها و هي:

دراسة الحالة: تعتبر احد أساليب البحث و التحليل الوصفي المطبقة في مجالات علمية مختلفة و قد تكون الحالة المدروسة: شخصا، جماعة، مؤسسة، مدينة.

2.3. مصطلحات الدراسة:

العملة النقدية: يعرف الاقتصاديون النقود بأنها أي شيء مقبول قبولاََ عاماً للدفع من أجل الحصول على السلع أو الخدمات الاقتصادية (صالح مفتاح، 2005).

التضخم: هو من أكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل:

1. الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.

2. تضخم الدخل النقدي أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.

3. ارتفاع التكاليف.

4. الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

ليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد في وقت واحد، بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصاحبه ارتفاع في الدخل النقدي، كما أن من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصاحبه ارتفاع في الأرباح، ومن المحتمل أن يحدث إفراط في خلق النقود دون أن يصاحبه ارتفاع في الأسعار أو الدخول النقدية (حسين بن سالم، 2011).

إعادة تقييم العملة: هي عملية تغيير في سعر صرف العملة، وغالبًا ما تكون هذه العملية لزيادة سعر الصرف.

المؤشرات الاقتصادية: تعتبر المؤشرات الاقتصادية معلومات وبيانات مالية واقتصادية منشورة من طرف منظمات القطاع الخاص أو الحكومية حيث تساعد على رصد ومراقبة حركة الأسواق والاقتصاد (رجاء عزيز، 2015).

الأزمة الاقتصادية: عرف الأزمة بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك (رجاء عزيز، 2015).

حوكمة التنظيم: يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح CORPORATE GOVERNANCE، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها، فهي: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"، وبمعنى آخر فإن الحوكمة تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء.

معدل الصرف: يمكن تعريفه على أنه عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي .

2.3. طريقة جمع البيانات:

تعتبر الوثائق و السجلات من أهم أدوات جمع البيانات، حيث توفر للباحث كثير من المعلومات الرسمية و الدقيقة، حول موضوع الدراسة في جانبها التطبيقي و النظري. و اعتمدنا في جمع البيانات على الهيئات الدولية التالية:

احتياطي المجلس الاتحادي للبيانات الاقتصادية (FRED) Federal Reserve
Data Economic، البنك الدولي (world Bank)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
(Organization of co-operation and development)، منظمة العمل الدولية
(International Labor organization)، البنك المركزي التركي (central Bank of turkey)، صندوق النقد الدولي (international monetaryfund).
ينظر في العديد من المتغيرات التي شملت انفتاح الاقتصاد من أهمها:

سعر الفائدة (Intrest Rate)، الدخل القومي الإجمالي (GDP)، (Gross National Income)، ميزان الحساب الجاري (Account Balance Current)، معدل البطالة (Unemployment Rate)، نمو الناتج المحلي الحقيقي (real GDP growth)، مؤشر عرض النقود (Money Supply)، مؤشر ثقة المستهلك (CCI) (Consumer Confidence Index)، مؤشر أسعار المستهلك (CPI) (Price Index Consumer)، العجز الحكومي العام (General Deficit Government)، الدين الحكومي الإجمالي (gross government debt)، يعتمد على البحوث المنشورة سابقا فيما يتعلق بصعود و هبوط معدل التضخم في تركيا من عام 1990-2010، و كانت المصادر الرئيسية هي:

« inflationtargeting in turkey » (Hakan ; Ersel ; and Fatihozatay)

« the end of four big inflation » (Thomas J ; Sargent)

« Strengthening the turkisheconomy » (Kamal Dervis)

« Currency and financialcrisis in turkey 2000-2001 : Bad fundamental or badluck ? » (F.GulcinOzkan, 2005).

3.3. الطرق الإحصائية المستخدمة:

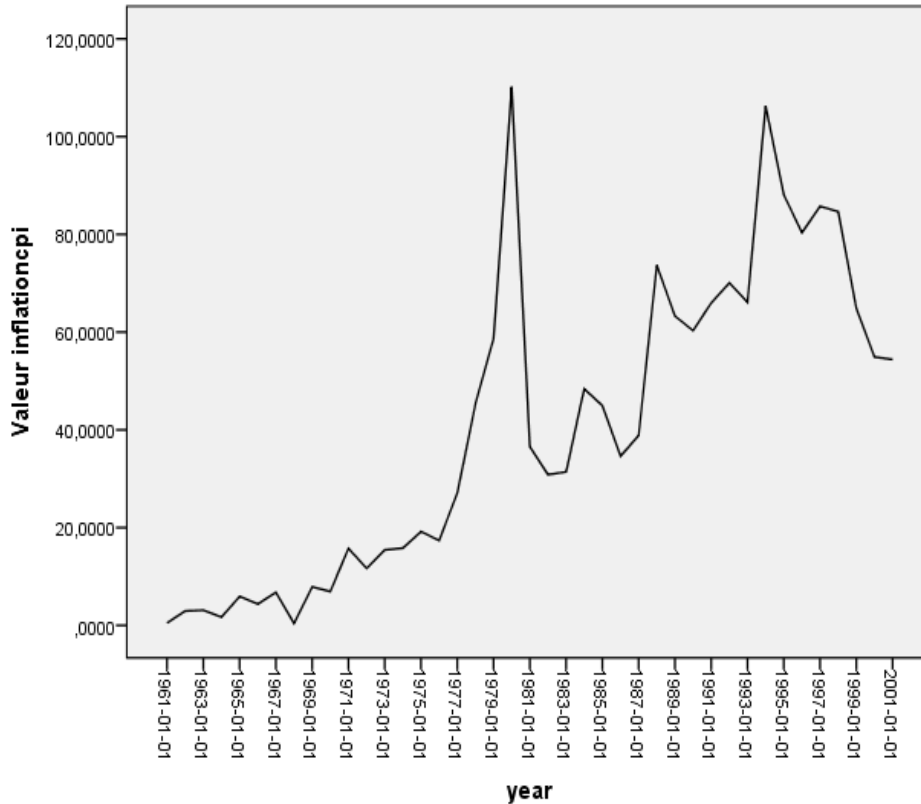
قامنا بتفريغ و تحليل البيانات من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) Statistical Package for the Social Science و لانجاز الرسوم البيانية لمختلف المؤشرات الاقتصادية.

4. التحليل:

1.4. نظرة عامة حول الاقتصاد التركي قبل أزمة 2001:

عانت تركيا من عدة أزمات خلال العام 1990، والكثير من الانتقادات تقول أن عدم استقرار الاقتصاد التركي خلال 1990 يعود إلى تغير في تطبيق القوانين وإعادة هيكلة القطاعات الذي تبع تحرير الاقتصاد التركي في 1989، تركيا كانت قادرة على السيطرة على أزمة صغيرة خلال أواخر القرن الـ 20، مع أضرار أقل في الاقتصاد، ولكن لم يتم أخذ أي حساب لحماية الاقتصاد من أزمات مستقبلية، و عدم استقرار وعدم ثبات الاقتصاد التركي استمر في النمو وهذا ما انعكسه مستويات التضخم التي نراها في الشكل الموالي:

الرسم البياني(07): التضخم بين (1961-2001):



المصدر: من إعداد الطالبة بعد تفريغ بيانات البنك الدولي (World Bank، 2015)، و الاحتياطي الفدرالي للبيانات الاقتصادية (FRED، 2015).

الرسم البياني أعلاه يوضح نسب تغير معدلات التضخم في السنوات من 1961 إلى سنة 2001، بدلالة تغير مؤشر أسعار المستهلك (CPI).

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن: معدلات التضخم كانت شبه معدومة في أواخر العام 1961، لتبدأ في التدذب بين السنوات 1962-1970 بين الارتفاع والانخفاض ولكن لا تتجاوز

معدل 10% في السنة، بعدها في سنة 1971 بدأ التضخم في الارتفاع ليصل أعلى قيمة في سنة 1980 بمعدل تجاوز 110% بعد أن كان في سنة 1970 بمعدل 58%، بعدها بسنة واحدة انخفض إلى 36%، وفي السنوات التي تلتها استمر في الارتفاع بمعدلات متفاوتة إلى غاية سنة 1994 ليتجاوز من جديد معدل 100 بنسبة بلغت 106%، و كانت آخر سنة شوهدت فيها هذه المستويات الجامحة من معدل التضخم حيث استمر في الانخفاض إلى غاية 2001، و ما كان بعد سنة 2001 سوف نوردته بعد تفسير أسباب أزمة 2000-2001 في تركيا و إصلاح العملة.

في بداية الفترة 1970 كانت النظم الاقتصادية والسياسية تعاني من صعوبات متزايدة نتيجة إستراتيجية إحلال الواردات بين 1960 و 1970 التي ولدت اقتصادا يعتمد بشكل كبير على الواردات والاقتراض من الخارج مع قدرة محدودة للتصدير.

كانت القروض الأولى لمنع الصدمة النفطية الأولى سببا في تفاقم الديون الخارجية لدرجة عدم قرتها على تقادي الصدمة النفطية الثانية لعام 1979، وبذلك تم وقف منح القروض الأجنبية لتركيا بعد عام 1977، وبحلول عام 1979 انخفضت تدفقات النقد الأجنبي وتم تخفيض التحويلات للخارج وتراجعت الصادرات بسبب الارتفاع الشديد لسعر الصرف و نقص الواردات.

زيادة عدم الاستقرار السياسي جنبا إلى جنب مع عدم الاستقرار الاقتصادي خلال أواخر 1970، إلى غاية 1979، ومحاولة تركيا تبني الإصلاحات لتفادي وقوع أزمة اقتصادية فشلت، حيث ألغي برنامج صندوق النقد الدولي في عام 1978 بسبب عدم وجود إصلاحات جوهرية وحتى مفاوضات سنة 1979 باءت بالفشل و كانت بداية عام 1980 صعبة على الاقتصاد التركي بسبب ضعف القدرة على استيراد الضروريات و المعاناة من أزمة الديون وعجز الميزان التجاري.

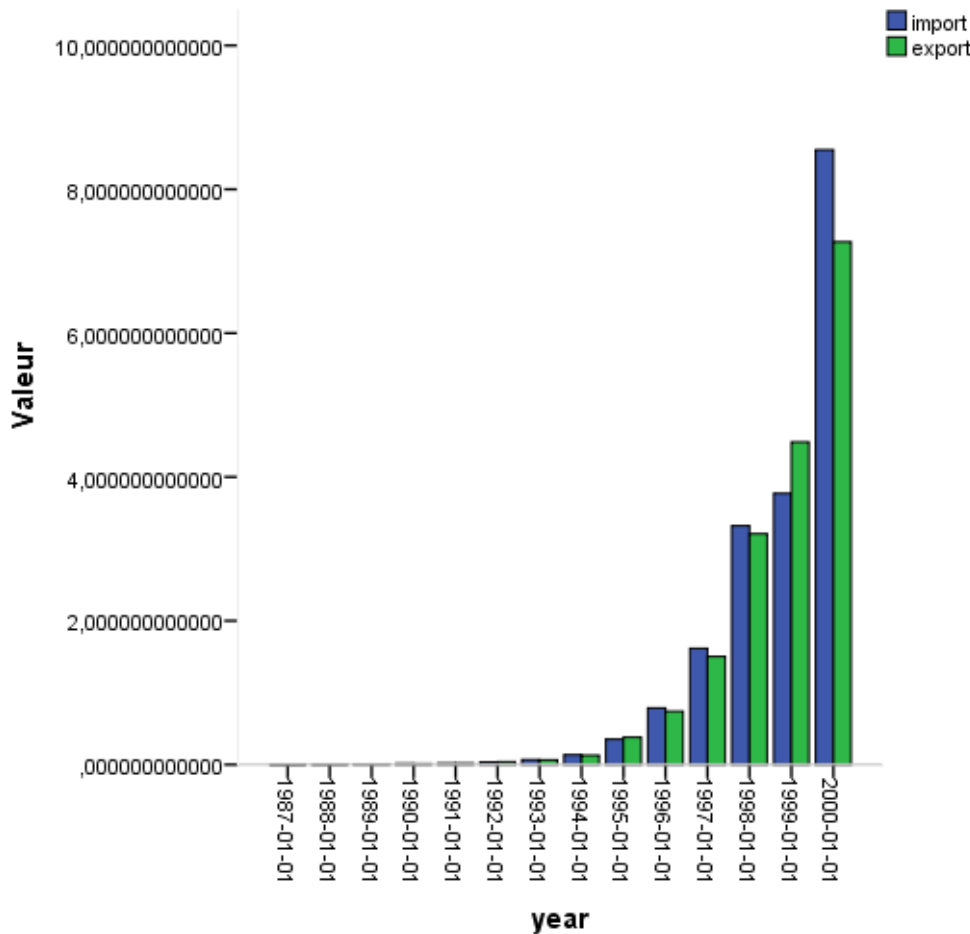
ابتداء من الثمانينات، بدأت الحكومة التركية اعتماد مبادئ توجيهية من شأنها التقليل إلى أدنى حد من التدخل الحكومي وتحرير السوق والعملية والتجارة الخارجية لتخفيف العجز و معالجة مشكلة التضخم حيث يمكن النظر في تحرير حساب رأس المال في أوت 1989 **كسابق لأوانه** "بطبيعة الحال في غياب شفافية الدولة وتطوير المؤسسات الفعالة قبل الانفتاح في حساب رأس المال".

أدى عدم الاستقرار السياسي إلى الاستخدام غير الفعال لتدفق رأس المال وجنبا إلى جنب مع التوسع المالي كان متوسط معدلات النمو منخفض، وبلغ معدل التضخم السنوي أكثر من 60% على مدى العقد بأكمله (تصل أحيانا إلى أكثر من 80%)، أجبر تحرير حساب رأس المال الحكومة على تحويل معظم أصولها إلى الدولار، وارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية على الدين الحكومي مما أدى إلى خلق فرص المراجعة للمصارف الخاصة لاستغلال الفرق بين معدلات الفائدة المرتفعة في الأوراق المالية الحكومية مقارنة بالاقتراض الأجنبي والودائع المحلية، ودفع

ارتفاع أسعار الفائدة الحكومة إلى الاقتراض لتلبية مدفوعات الفائدة (التي وصلت إلى 75% من عائدات الضرائب بحلول نهاية العقد)، وأخيرا فإن الجمع بين الفائدة المرتفعة ومعدلات التضخم وحساب رأسمالي مفتوح وتفاقم التقلبات في الأسواق المالية، أدى إلى أزمات و/ أو الزيادات المالية في نسبة الدين/الناتج القومي الإجمالي.

بالنظر إلى الدور الذي تلعبه الصادرات و الواردات في تحديد وضعية الميزان التجاري الذي يعرف بأنه الفرق بين الصادرات والواردات لبلد ما، وهو يقيس العجز بين الإيرادات من الصادرات، فإن الرسم البياني (8) يوضح الزيادات في الصادرات والواردات في أواخر القرن العشرين في تركيا.

الرسم البياني(08):الزيادة في الصادرات و الواردات بين (1987-2000):



المصدر: من إعداد الطالبة بعد تفريغ بيانات منظمة التنمية و التعاون الدولية (OECD، 2015)، البنك الدولي(2015).

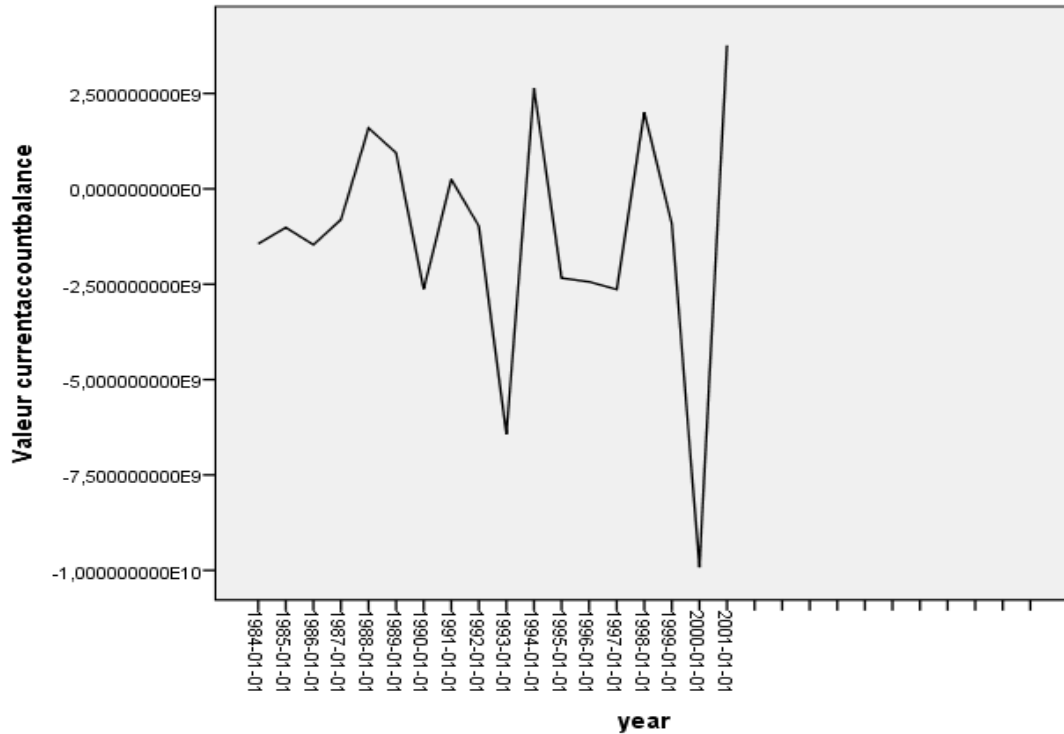
الوحدة: بليون ليرة تركية.

الرسم البياني أعلاه يوضح قيمة الصادرات و الواردات من المواد و الخدمات لدولة تركيا بين السنوات(1995-2001)، من خلال المنحنى نلاحظ أن: قيمة الواردات و الصادرات ارتفع ابتداء

من سنة 1994، ولكن هذه الزيادة في كلتا القيمتين توضح لنا أيضا وجود فارق بينهما، حيث قيمة الواردات تكون أكبر من قيمة الصادرات إلى غاية سنة 1999، ليعود العجز في الميزان التجاري إلى الاتساع مع حلول عام 2000.

ميزان الحساب الجاري وجه آخر للعجز التجاري، وهو مجموع الميزان التجاري، مع عامل تحويلات الدخل والنقدية يرسم الشكل البياني (9) التغيرات في ميزان الحساب الجاري في العقد الأخير من القرن العشرين.

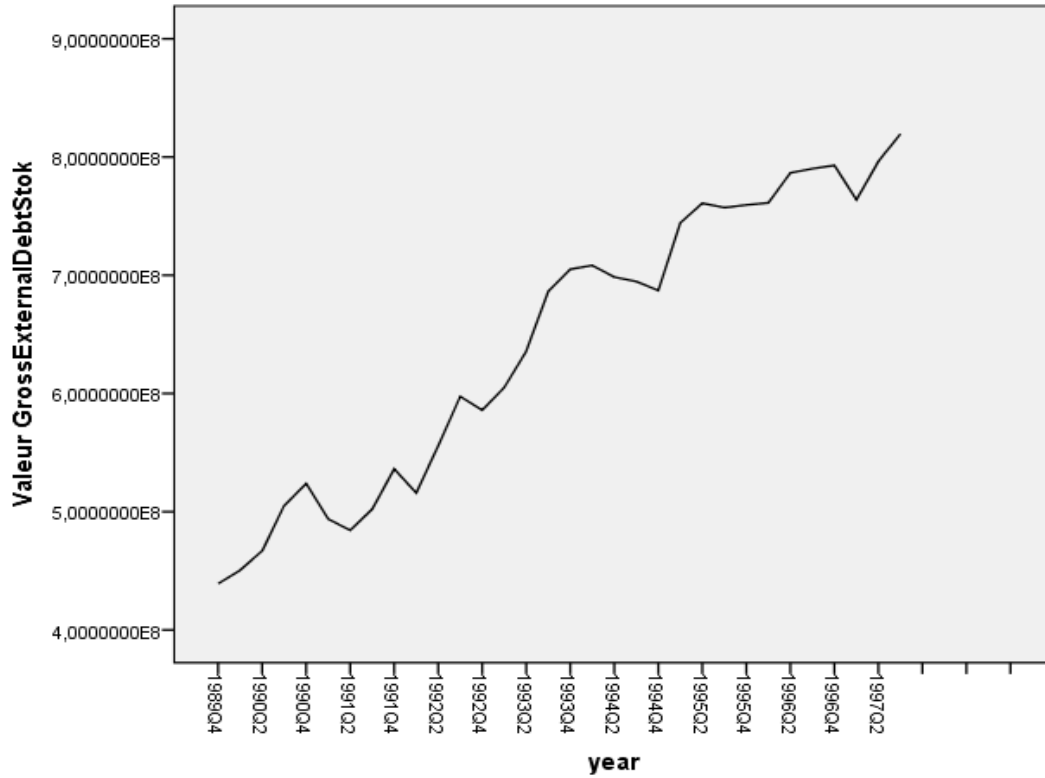
الرسم البياني (09): التغيرات في ميزان الحساب الجاري بين (1984-2001): (GDP%)



المصدر: من إعداد الطالبة بعد تفريغ بيانات منظمة التنمية والتعاون الدولية (OECD، 2015).

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن: انخفاضاً في ميزان الحساب الجاري لتركيا في سنة 1994 تلتها مرحلة التآرجح بين الارتفاع و الانخفاض ليبلغ أدنى قيمة له تحديداً عام 2000 "دراسة استقصائية لتركيا" في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تؤكد تفاقم العجز في الحساب الجاري كواحدة من المصادر الرئيسية وراء انهيار الاقتصاد خلال فترة ما قبل الأزمة.

الشكل البياني (10): أرصدة الديون الخارجية الإجمالية لتركيا بين (1989-2000)(مليون دولار)



المصدر: من إعداد الطالبة بعد تفريغ بيانات البنك المركزي التركي (CBRT, 2015).

يكشف المنحنى البياني رقم (9) عن زيادة في الاقتراض الخارجي في تركيا، على وجه التحديد ارتفع مجموع الدين الخارجي الإجمالي لتركيا من مبلغ 4.5 بليون في عام 1990 إلى مبلغ 9.5 بليون في عام 1999، ما يدعو للقلق هو حقيقة أن الاقتراض قصير الأجل لتركيا ارتفع إلى حد كبير، مما ينذر بالمشاكل داخل القطاع المصرفي بل أيضا على كيفية تسديد ديونها، خاصة و أن القطاع المصرفي لا يمكنه تحمل أزمة سيولة في ظل المستويات المرتفعة للتضخم. يمكن إظهار هذا بمقارنة القروض قصيرة وطويلة الأجل لتركيا، كما قدمها الجدول (2).

الجدول رقم (2): تغير النسب السنوية لمجموع القروض الطويلة و القصيرة الأجل بين (2001-1997)

السنة	التغير في القروض قصيرة الأجل	التغير في القروض طويلة الأجل
1997	4.05	7.8
1998	17.56	13.27
1999	10.63	5.65
2000	23.18	11.21
2001 الربع الأول	7.87-	1.13-
2001 الربع الثاني	2.01	0.25

المصدر: سكرتارية الخزانة (2015).

من خلال الجدول يمكن الملاحظة أن كل القيم تبدو متزايدة عموماً من عام 1997 إلى غاية 2000 هذا لأن أكثرية الديون القصيرة الأجل قد اتخذتها المصارف التجارية العمومية لتغطية عجز ميزانياتها ولتسديد قروضها الخارجية، وكان أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في حالة إفسار البنوك ممارستها لإعطاء القروض قصيرة الأجل التي كانت ممولة بقروض خارجية، وهذا يشير إلى هشاشة النظام المصرفي في التسعينات. ويمكن قياس قدرة تركيا على خدمة ديونها بأخذ النسبة بين رصيد الدين والناتج المحلي الإجمالي (Debt service/GDP)، والنسبة بين رصيد الديون والصادرات (Debt Service/Export)، نسبة الأول يقيس القدرة الحالية على تسديد الديون في المبالغ المطلقة ونسبة الثاني يقيس قدرة الاقتصاد التركي على توليد الإيرادات لتسديد ديونه و الجدول (3) يوفر لنا النسب المذكورة آنفاً:

الجدول (3): بعض القياسات للقطاع الخارجي بين (1996-2000):

السنوات	Debt Service/ GDP	Debt Service/Export
1996	6.22	49.16
1997	6.46	47.29
1998	7.99	61.22
1999	9.89	68.89
2000	10.90	78.98

المصدر: البنك المركزي التركي (CBRT، 2015).

ويظهر هذا الجزء انخفاضاً في نسب كليهما، ما يعني أن قدرة تركيا على خدمة ديونها كانت ضعيفة، علاوة على ذلك يبين الجدول أن النسبة بين معدل الفائدة على الاقتراض والصادرات أيضاً في زيادة ويبين هذا الإجراء مرة أخرى العبء الثقيل الواقع على إيرادات العملة الأجنبية، لاسيما في عامي 1999 و 2000.

تركيا كالعديد من الاقتصاديات الناشئة الأخرى تعاني من تخلف أسواق السندات والأسهم، وكذا حركات رؤوس الأموال والتدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة من القطاع المصرفي وعلى الرغم من تحرير الاقتصاد التركي، ما زال النظام المصرفي جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد التركي في التسعينات، يتفق العديد من الباحثين على أن ضعف القطاع المصرفي كان المساهم الرئيسي في عدم استقرار الاقتصاد الكلي في تركيا خلال الفترة 1990-2000 وانهايار سوق الأسهم في عام 2001، وكان الافتقار إلى التنظيم السليم والأطر المؤسسية في القطاع المصرفي مشكلة واضحة داخل الاقتصاد التركي، وأصبح عدم استقلال القطاع المصرفي عن الحكومة المشكلة الرئيسية في إطار القطاع المصرفي.

كان ضعف القطاع المصرفي إلى حد كبير بسبب الفساد المتوطن داخل البنوك التي تديرها الدولة حيث تستخدم الحكومة التركية البنوك الحكومية لتوزيع سياسات القروض التفضيلية لمجموعات يفضلها أشخاص في السلطة، كنتيجة لذلك تراكمت الخسائر الكبيرة في المصارف التي كانت تدفع من قبل وزارة الخزانة في شكل أوراق مالية حكومية مما يضر بالسيولة لدى هذه المصارف، وثمة مشكلة أخرى هي تضارب الأدوار أخلاقيا في مجلس الوزراء حيث كان لمجلس الوزراء الحق في اتخاذ قرار بشأن دخول وخروج المال من المصارف، كنتيجة لذلك منحت التراخيص المصرفية للأفراد المفضلين من أشخاص سياسيين، ونظرا لسلطة السياسية كانت المصارف تتصرف تحت الضغط لأنها لم تكن قادرة على اتخاذ أي إجراءات تنظيمية، ومن المهم أيضا أن نذكر الساحة السياسية غير المستقرة في التسعينات عندما تشكلت الحكومة التركية من أغلبية ساحقة من أحزاب الائتلاف، وكانت السلطات السياسية تقدم حوافز عالية لاستخدام سلطتهم للمحسوبية السياسية ولكن لا توجد نية لتطبيق الإجراءات التنظيمية التصحيحية كما أنها توضح مساوئ قصيرة الأجل لهم، هذه المشاكل تبرز ضرورة وجود هيئة تنظيمية مستقلة للقطاع المصرفي.

2.4. فهم للأسباب الرئيسية للأزمة:

الأزمة كانت نتيجة لفشل القطاع العام في الحفاظ على أهداف التقشف وعدم التنفيذ الكامل لمنطق السوق الحرة، بعد الذهاب من خلال سلسلة من دورات قصيرة الأجل من عدم الاستقرار خلال سنة 1990، دخلت تركيا فترة الاقتصاد الحاد، وتعرض الأبعاد الاقتصادية للأزمة في الجدول رقم (4):

a. معدل التغير السنوي خلال الفترة نفسها من العام السابق.

b. معدل الفائدة المركبة على سندات الخزانة، لمدة 3 أشهر.

	1998	1999	2000.I	2000.II	2000.III	2000.IV	2001.I	2001.II	2001.III	2001.IV	2002.I	2002.II	النتائج القومي المحلي
Annual Real Rate of Growth (%) GDP	3.1	-5.0	5.5	6.8	7.9	8.4	-0.8	-9.6	-7.4	-10.4	1.9	8.2	
Consumption Expenditures													تكاليف
Private	1.1	-5.1	4.0	4.6	9.6	5.6	-2.5	-11.5	-9.7	-11.4	-2.0	3.1	الاستهلاك
Public	6.9	5.1	-0.7	12.6	9.8	5.8	-1.3	-6.6	-15.0	-8.9	2.4	2.7	
Investment Expenditures													تكاليف
Private	-6.7	-18.8	9.4	16.5	20.4	16.4	-14.4	-32.1	-41.5	-50.2	-26.1	-1.0	الاستثمار
Public	8.0	1.0	10.8	21.8	21.3	19.9	-5.8	-32.0	-23.4	-18.8	-17.4	3.4	
Exports	11.9	-7.1	12.1	25.9	24.6	13.7	9.7	8.2	5.9	6.4	9.1	4.2	الصادرات
Imports	2.3	-3.7	34.9	25.3	23.5	19.6	-14.5	-31.0	-26.5	-26.0	1.4	19.4	الواردات
Macroeconomic Prices Inflation Rate (WPI) ^a	54.3	62.9	66.1	56.8	43.9	32.7	35.1	61.8	74.7	88.6	77.5	46.8	معدل التضخم
Exchange Rate (\$/TL) ^a	71.7	60.6	60.7	49.5	46.6	28.6	64.6	96.5	116.5	114.2	41.9	25.6	معدل
Rate of Return on (GDIs) ^b	29.5	29.5	-15.8	-9.4	-7.2	6.3	117.5	16.5	7.3	-7.8	-3.7	17.2	الصرف الفائدة لأدوات الدين الحكومي

المصدر: سكرتارية الخزانة (2015).

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) الذي تراجع بنسبة 5٪ في عام 1999، ارتفع إلى معدل 7.4٪ في عام 2000 ولكن انخفض إلى معدلات فصلية سلبية للنمو بعد الربع الأول من عام 2001، ومن بين النفقات على الناتج المحلي الإجمالي وركود في الاستثمارات مع تقلصات وصلت إلى -41.5٪ و -50.2٪ وخلال النصف الثاني من عام 2001 لوحظ أن نفقات الاستثمار استمرت في اتجاهها الانكماشى خلال الربعين الأولين من عام 2002 مع معدلات النمو الحقيقية -26٪ و -1٪.

وعلى الرغم من انخفاض تنافسية الليرة التركية خلال عام 2001 لم تسجل الصادرات زيادة ذات مغزى و بلغ معدل النمو السنوي 7.4٪، والواردات تضاعلت بنسبة تصل إلى 24.8٪، وفي أعقاب انكماش الطلب على النقد الأجنبي من القطاع الحقيقي، كان ميزان الحساب الجاري يميل إلى وجود فائض يصل إلى 1.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

كانت أهم المؤشرات المباشرة للأزمة على الأسواق المالية الانخفاض السريع لقيمة الليرة التركية، والارتفاع المفاجئ في أسعار الفائدة على أدوات الدين الحكومي (GDIs)، بعد الربع الثاني من عام 2001، ازداد التكافؤ الاسمي لليرة التركية/الدولار بنسب فصلية بلغت 96.5٪، 116.5٪، 114.5٪، ولم تستقر إلا بعد نوفمبر من عام 2001، من ناحية أخرى لوحظ أن ارتفاع السعر الحقيقي للفائدة على (GDIs) بلغ 117.5٪ في الربع الأول من عام 2001، ولوحظ تحول أسعار الفائدة الحقيقية على (GDIs) سلبيا خلال الربع الأخير من عام 2001، واستمر في الارتفاع مرة أخرى بعد الربع الثاني من عام 2002.

في هذه الحالة يمكن القول بأن تركيا قد تستخدم المبلغ الصافي الكلي 20.6 بليون دولار من أموال صندوق النقد الدولي منذ بداية عام 2000، ومن خلال مسار الاستفادة من هذه الأموال تم إدخال مجموعة من التدابير التي تتجاوز السياسات القياسية من التشفير وكانت موجهة ليس فقط لإعادة توجيه الاقتصاد ولكن أيضا إلى جهازها السياسي أكدت مجموعة جديدة من السياسات التي أدخلت رسميا في 14 أبريل 2001 تحت عناوين مثل "برنامج وطني" ثم "الانتقال إلى برنامج اقتصاد قوي (TSEP) أن "الهدف الرئيسي للبرنامج (كان) للقضاء على عدم الاستقرار بسبب انعدام الثقة وإلى بناء البنية التحتية القانونية اللازمة وذلك لإعادة تنظيم الإدارة العامة وعمليات صنع القرار الاقتصادي، وفقا لذلك فإنه" لم يعد من الممكن العودة إلى الأساليب القديمة في صنع القرار " (البنك المركزي التركي، 2004).

أوضح البنك المركزي في جميع وسائل الإعلام الشعبية أن:
" فشل البيروقراطية التركية في تنفيذ إصلاحات التكيف الهيكلي اللازمة في الوقت المناسب، وبالتالي إزعاج وكلاء السوق والسماح لرؤوس الأموال الأجنبية بمغادرة البلاد"، ووفقا لهذا الرأي

كان يعتقد أن برنامج الاستقرار لسنة 2000 مخطط له بعناية، وبعد فشل تركيا في تلبية أهدافها فإن "الأزمة هي النتيجة النهائية لفشل تركيا في متابعة برنامجها"، ويرجع ذلك إلى مشكلة "سجل تركيا السيئ من حيث القيام بواجبها في الوقت المناسب والذي يستحق أن تعاقب عليه بشدة".

وقد انعكس هذا الرأي الذي يصور تركيا كطالب أساء التصرف في الأسواق العالمية في الوثائق الرسمية لمرحلة ما بعد عصر أزمة 2001، وكمثال حي على ذلك الخطاب الرسمي للسيد كمال درويش الذي يمكن الاستشهاد به، الذي استقال من من صبه كنائب لرئيس البنك الدولي في أعقاب أزمة 2001 وتولى دورا قياديا باعتباره وزيرا جديدا للدولة:

"مع تنفيذ سياسة مالية أكثر صرامة، ربما قد يتم تخفيف الأزمة، لسوء الحظ، فإن السياسة المالية لم تكن قوية بما فيه الكفاية واتسع عجز الحساب الجاري".

وفقا لهذه الملاحظة كان المصدر الرئيسي للأزمة التركية الاتساع السريع للعجز في الحساب الجاري، هذا التفسير من دون شك هو الصحيح نظرا للمؤشرات الرقمية للأزمة، عجز الحساب الجاري الذي بلغ 1.3 بلايين دولار في عام 1999، ارتفع حيث بلغ 9.8 بلايين دولار في عام 2000، أما العجز في الحساب الجاري، والذي وصل إلى 4.8٪ كنسبة من الناتج القومي، هي واحدة من أوضح المؤشرات على الأزمة. ومع ذلك فإن القضية الرئيسية هنا هي لمناقشة الأسباب الرئيسية وراء هذا التدهور بدلا من تسليط الضوء على مصير ذلك التدهور الذي هو في الواقع مجرد نتيجة نهائية.

اتهم السيد درويش الإدارة المالية بعدم الصرامة كمصدر رئيسي للعجز في الحساب الجاري حيث أن البيانات لا تتناسب مع الحقائق والبيانات من الميزانية وغيرها من الحسابات المالية المركزية الموحدة تؤكد بوضوح أن القطاع العام لم يتعرض للعجز فقط بل تجاوز الحجم المخطط له أو المتوقع، وأنه خلال عامي 2000 و 2001، اضطرت الحكومة التركية في الواقع لتتبع سياسة انكماشية من حيث تلبية نفقاتها العامة، يوثق الجدول (5) هذه الحقائق.

الجدول (5): الإيرادات والإنفاق في الميزانية لعامي 2000-2001.

	2000			2001		
	المحقق	المستهدف	A/B	المحقق	المستهدف	A/B
	A	B		A	B	
الإيرادات	33,756.4	32,585.5	103.6	51,812.0	49,300.0	105.1
إيرادات الضرائب	26,526.8	24,000.0	110.5	39,768.0	37,710.0	105.5
الضرائب المباشرة	10,861.9	9,585.0	113.3	15,647.0	12,741.0	122.8
الضرائب غير المباشرة	15,664.9	14,415.0	108.7	18,135.0	18,083.0	100.3
النفقات	46,602.6	46,713.3	99.8	80,379.0	78,999.0	101.7
نفقات خاصة	9,982.1	9,899.8	100.8	15,203.0	14,630.0	103.9
نفقات استثمارية	2,472.3	2,351.7	105.1	4,139.0	3,749.0	110.4
نفقات الفوائد	20,439.9	21,132.3	96.7	41,064.0	41,268.0	99.5
Transfers to SEEs	885.9	594.6	149.0	1,201.0	1,100.0	109.2
Other Transfers	9,211.1	8,894.5	103.6	8,030.0	7,162.0	112.1
As a Ratio the GDP(%)						
إيرادات الميزانية	-10.3			-15.5		
نفقات الفوائد	16.4			22.2		
إيرادات من غير الفوائد	6.1			6.7		
صافي الدين المحلي	7.5			12.7		
رصيد الدين المحلي	29.0			59.5		

المصدر: Enriç Yeldin, (2003)، « Behind The 2000/2001 Turkish Crisis »

تكشف البيانات عن إيرادات والإنفاق في الميزانية لعامي 2000 و2001 ونلاحظ أن الحسابات المالية تتماشى مع القيم المستهدفة، البيانات المالية فيا لجدول (5) تكشف عن أن المنجزات المتحققة من إيرادات الميزانية تجاوزت أهدافها بنسبة 3.6٪ في عام 2000 وبنسبة 5.1٪ في عام 2001، النفقات من ناحية أخرى لوحظ أنها أقل من الحد الأقصى المستهدف المسموح بنسبة 0.2٪ في عام 2000، وتجاوزت الهدف الهامشي بنسبة 1.7٪ فقط في عام 2001، وهكذا خلال كل السنوات نجح القطاع العام في تحقيق أهدافه المالية وزيادة فائض ميزانيته من غير الفوائد إلى 6.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 وإلى 6.7٪ من الناتج القومي الإجمالي في عام 2001، هذا "النجاح" في الأرصدة المالية العامة في النهاية النتيجة المباشرة لانكماش حاد في الاستثمارات العامة والنفقات الاجتماعية الأخرى، فضلا عن سن الضرائب غير العادية في سنة 2000.

وهكذا، فإن التفسير الشائع للأزمة من حيث "العجز المالي المفرط" معيب تماما، ويؤدي إلى الدعاية لإخفاء الديناميكيات الكامنة وراء تطور الأزمة، وعند التفتيش بالقرب من التوازنات الاقتصادية الكلية في ما قبل الأزمة للاقتصاد التركي يؤكد بوضوح أن استمرار التقلب والاضطراب في الاقتصاد لا ينبغي أن يعتبر نتيجة لبعض الأخطاء التقنية في الإدارة المالية أو سوء الإدارة

البيروقراطية، ولكن ينبغي أن ينظر إليها كنتيجة مباشرة للسياسات الليبرالية الجديدة لمرحلة ما بعد 1980، التي سعت إلى ترك الاقتصاد المحلي إلى قوى السوق غير المقيدة.

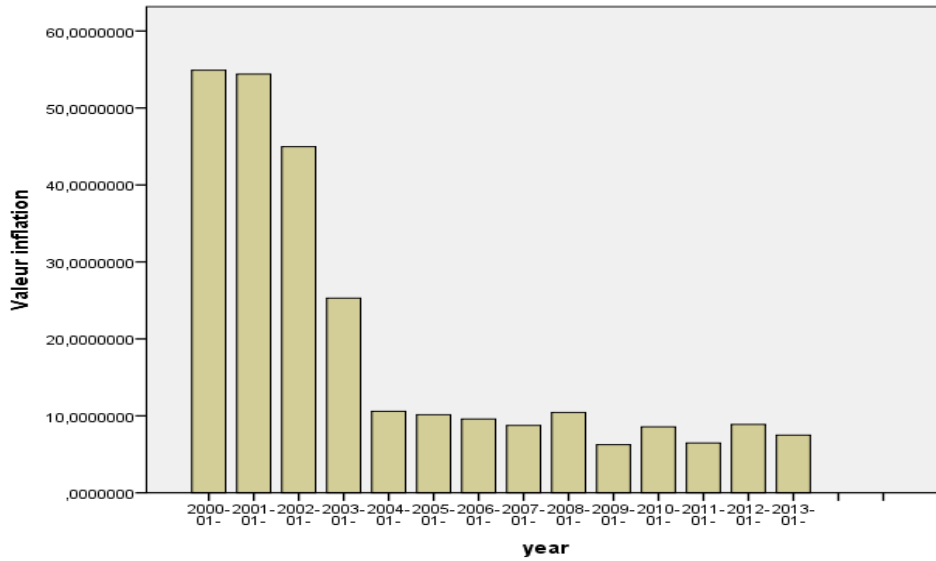
3.4. برنامج استقرار معدل التضخم 2001-2006: (تعزيز الاقتصاد التركي):

عدد كبير من الأزمات التي شهدتها تركيا قبل عام 2001 كانت مرتبطة بسوء التنظيم وهيكل القطاع العام والمالية، وكانت الأزمة المالية لسنة 2001 نتيجة لحالة عدم اليقين السياسي والتقلبات، ستة أيام بعد الأربعاء الأسود (21 فيفري 2001) الجدل الساخن بين رئيس الوزراء التركي والرئيس)، يومين بعد هذا الجدل انهارت الليرة التركية حيث فقدت نصف قيمتها في مدة شهر فقط، خلق هذا الغموض تدهور الحالة بالنسبة للنظام المصرفي وترك الاقتصاد التركي في حالة من الفوضى.

بسبب النظرة السلبية للاقتصاد التركي في الأسواق المالية العالمية، كان لابد من فترة عازلة بعد للأزمة قبل أن يتم تنفيذ برنامج رسمي يستهدف التضخم، وجاءت الإصلاحات في أعقاب الأزمة المالية لسنة 2001 و 2002 إلى غاية 2005، المعروفة رسمياً باسم تعزيز الاقتصاد التركي (البنك المركزي التركي، 2007)، وكانت أهداف هذا البرنامج لتوفير العمود الفقري لبرنامج استهداف التضخم الرسمي الذي سيتم عرضه في عام 2005.

وتم وضع الأهداف في عام 2001 حيث شملت تأكيد التوازن في الموازنة وزيادة القدرة التنافسية واستعادة الثقة في السوق ومصادقية الاقتصاد التركي، للقيام بذلك يهدف البرنامج إلى زيادة الشفافية والمساءلة في تخصيص الموارد في القطاع العام، وتعزيز وإضفاء الطابع الرسمي للحكم الرشيد لمكافحة الفساد، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي والموازنة المالية العامة من خلال غرس الانضباط في الاقتصاد الكلي، هذه الأهداف النبيلة تتطلب إصلاحات هيكلية أي التنفيذ الفعال في الوقت المناسب لتعزيز الثقة.

الشكل البياني(11): التضخم بعد أزمة 2000-2001: (CPI%)



المصدر: من إعداد الطالبة بعد تفريغ بيانات الاحتياطي الفدرالي للبيانات الاقتصادية(2015).

نلاحظ من الشكل البياني انخفاضا حادا لمستوى التضخم بعد تنفيذ برنامج أزمة عام 2001 قبل أن يستقر أخيرا في عام 2005، هذا القسم يحاول شرح ضرورة وجود نهج استهداف التضخم الضمني قبل أن تتمكن من إدخال نهج استهداف رسمي في عام 2005.

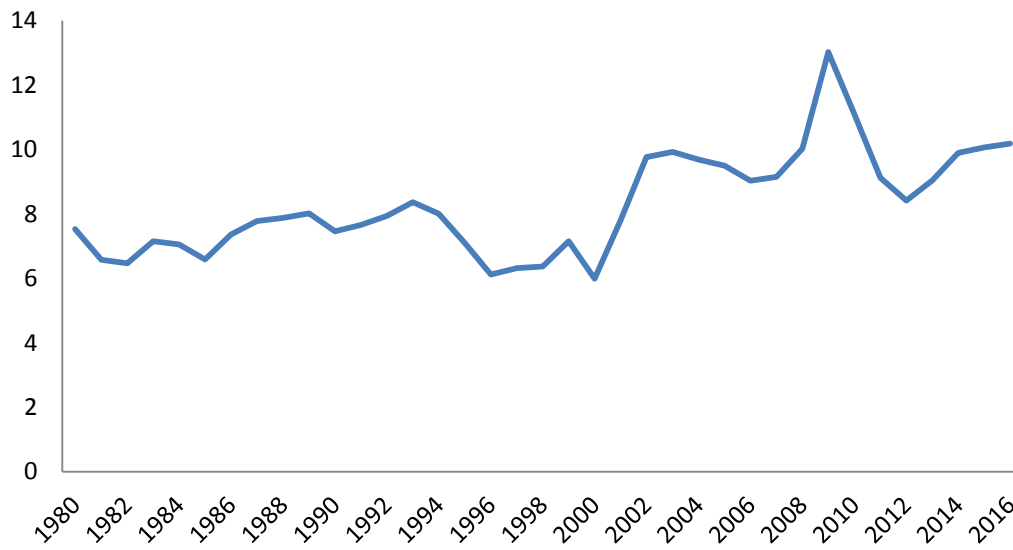
انخفاض قيمة الليرة التركية على نطاق واسع وارتفاع معدل التضخم السنوي إلى 68% في نهاية عام 2001، استدعت تعديلات قانونية لإعادة هيكلة القطاع العام بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة، فضلا عن إصلاح القطاع المصرفي، وشمل ذلك خصخصة الصناعات المملوكة للدولة سابقا في الاقتصاد التركي الذي تضمن الطيران المدني، وتوركتيلكوم، والسكر، والتبغ، والغاز الطبيعي(البنك المركزي التركي، 2007)، وكانت هذه الصناعات التي لم تعد تسيطر عليها الدولة وزيادة القدرة التنافسية والكفاءة من خلال الاعتماد على أسعار السوق من أجل الحد من التخلف، وأخيرا كان هناك إعادة هيكلة كاملة للقطاع المصرفي والتي أثرت على صندوق التوفير و التأمين على الودائع المملوك للدولة(SDIF) والمصارف الخاصة، وشمل ذلك تعزيز وإغلاق العديد من البنوك ذات الأداء المنخفض، فضلا عن استغنائها عن الموظفين الذين أدوا وظائف متكررة.

وقدم برنامج إعادة هيكلة القطاع المصرفي (ماي 2001)، ليركز بشدة على إصلاح البنوك المملوكة للدولة وزيادة المنافسة صودرت(تم توقيف عملها) البنوك العمومية المطلوب إعادة هيكلتها بسبب تراكم ديون الخزنة والتي تم توريقها عن طريق استخدام السندات الحكومية، تم دمج البنوك المملوكة للدولة في اثنين من البنوك الرئيسية، خفض لنفقات الكثير من الموظفين مع مسؤوليات مماثلة وتسريح العمالة غير الفعالة من أجل تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، أيضا تم نقل إدارة هذه البنوك لمجلس الحكم الذاتي المعين حديثا لإشراف الإدارة على التعقل مع قروض الرهن

العقاري وضمان الشفافية والمساءلة كما خضعت البنوك (SDIF) لتغييرات مماثلة والتي شملت دمج البنوك وخفض العمالة الذي ساعد القطاع المصرفي الخاص، وقد يقترن هذا مع متطلبات رأس المال بما في ذلك تعزيز القاعدة الرأسمالية للبنوك من أجل ضمان قدرتهم على تسديد المطلوبات.

الإصلاحات شملت القطاعين العام والخاص وكانت تهدف إلى خفض الشركات المملوكة للدولة وموظفي القطاع العام إلى حد كبير، وهو اتجاه استمر في الألفية الجديدة، وكان هذا الإجراء للتأكد من أن القطاعين العام والخاص كانت تعمل بكفاءة في حين تساعد على المنافسة داخل الصناعات عن طريق الحد من الشركات المملوكة للدولة، وعن طريق دمج البنوك وخفض الموظفين في زيادة احتياطات الدولة في حين تم التضحية بمعدلات التوظيف كما يوضحه الشكل التالي.

الشكل البياني (12): نسب البطالة في تركيا (Unemployment rate):



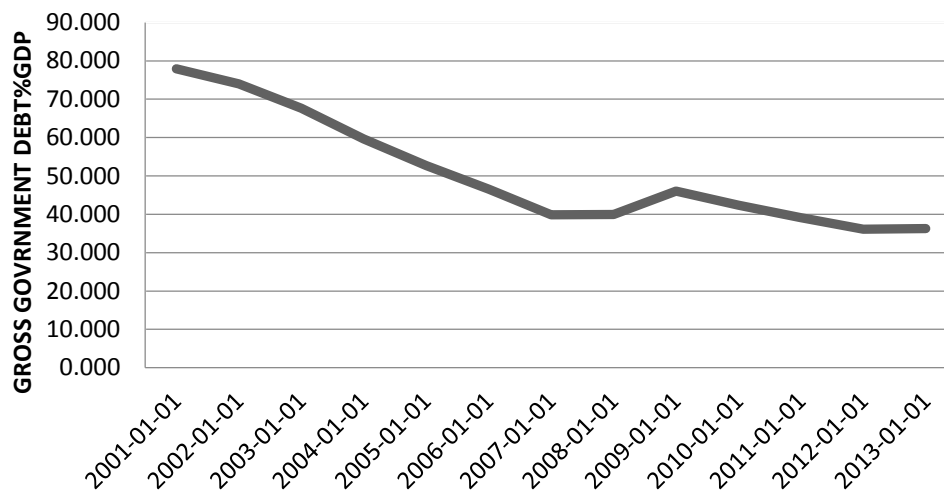
المصدر: من إعداد الطالبة بعد تفريغ بيانات منظمة التنمية و التعاون الدولي (2015).

من خلال الشكل البياني يمكن ملاحظة أن معدلات البطالة ارتفعت بعد سنة 2000 بعدما كانت في مستويات منخفضة وهذا راجع إلى إعادة هيكلة جميع القطاعات وخاصة العمومية لتخفيض نفقات الميزانية وتحسين الأداء من خلال دفع المنافسة.

ارتفاع التزامات الديون العامة التي لا يمكن تحملها خلال الأزمة المالية عام 2001، مما أدى إلى الارتفاع في الدين العام والمخاطر المتوقعة مما أدى إلى زيادة معدل الفائدة الحقيقي، وبذلك تشكلت ضغوط تصاعدية على تكلفة الاقتراض وتسببت في انخفاض القدرة على تحمل الديون، وهكذا كان لا بد من التعويضات القانونية اللازمة من أجل تحقيق التوازن في الميزانية،

وأصبح البنك المركزي مستقل تماماً من أجل تحرير نفسه عن السياسة لحماية الاقتصاد من الفساد، وأشرفت المجالس الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية على تنفيذ الإصلاحات من أجل زيادة الشفافية والمساءلة في إدارة الدين العام، خلال هذا الوقت، كانت الصادرات تشهد زيادة كبيرة، بالإضافة إلى إصلاحات القطاع العام كما ذكر في وقت سابق، مما أدى إلى التقليل من عدد موظفي الحكومة ساعد في توازن الميزانية بحلول أواخر عام 2006، كما يتضح الانخفاض المطرد في الدين العام الإجمالي بالنسبة للنواتج المحلي الإجمالي، كما هو مبين في الشكل البياني التالي:

الشكل البياني (13): الدين الحكومي الإجمالي (Gross Government Debt): (%GDP)



المصدر: إعداد الطالبة بعد تفريغ بيانات صندوق النقد الدولي (IMF، 2015).

إن إعادة هيكلة النظام المصرفي في عام 2001 زادت من عبء الدين العام إلى مستويات مرتفعة تاريخياً، مما يجعل من الهيمنة المالية عقبة خطيرة في استهداف التضخم، وكان أكثر من نصف مجموع الديون الحكومية مقومة بالعملة الأجنبية، مما يجعل ديناميكيات الدين حساسة للغاية للصدمات الخارجية، وفقاً لذلك كانت القدرة على تحمل الديون وقضايا إعادة التمويل في صلب جدول الأعمال الاقتصادي، مما يترك مجالاً أقل للسياسة النقدية النشطة.

كانت تركيا تعاني من دولة الاقتصاد بشكل كثيف، حيث أن الدولة قد وصلت إلى ذروتها خلال أزمة 2001 قبل اعتماد نظام استهداف التضخم الضمني، دولة الأصول كانت أيضاً عالية في السنة الأولى من استهداف التضخم الضمني، في عام 2002، تم تقويم حوالي 40% من إجمالي الموجودات بالعملات الأجنبية.

ومع ذلك كان هناك حالة حرجية واحدة يجب على تركيا معالجتها وهي: استقلالية البنك المركزي، قانون البنك المركزي الذي تم تعديله في أبريل 2001 بعد الأزمة وقبل تنفيذ تعزيز نظام استهداف التضخم الضمني من خلال السماح للبنك باختيار أداة للسياسة النقدية التي يراها مناسبة،

وتم تعريف الهدف الرئيسي للبنك المركزي التركي على أنه تحقيق والحفاظ على استقرار الأسعار، كما فتح قانون البنك المركزي الباب للمساءلة من خلال إلزام مسؤولي البنك على إطلاع الجمهور على عمليات البنك والسياسة النقدية، و أخيرا و ليس آخرا لم يعد بمنح البنك المركزي قروض أو منح الائتمان لصالح الخزينة والمؤسسات العامة، ويمكنها أن شراء أدوات الدين التي تصدرها المؤسسات المالية والعامة والمؤسسات في سوق السندات الرئيسي.

كان الانتقال إلى برنامج اقتصادي قوي يدار تحت إشراف دقيق ومساعدة مالية من صندوق النقد الدولي ابتداء من جويلية 1999 حيث وافق رسميا على تقديم مساعدات مالية لتركيا بلغت قيمتها 31.9 بلايين دولار، وبلغت قيمة المصروفات 28.2 بلايين دولار، يقدم الملحق حول توزيع المساعدات المالية لصندوق النقد الدولي شرح مفصل لهذه المصروفات.

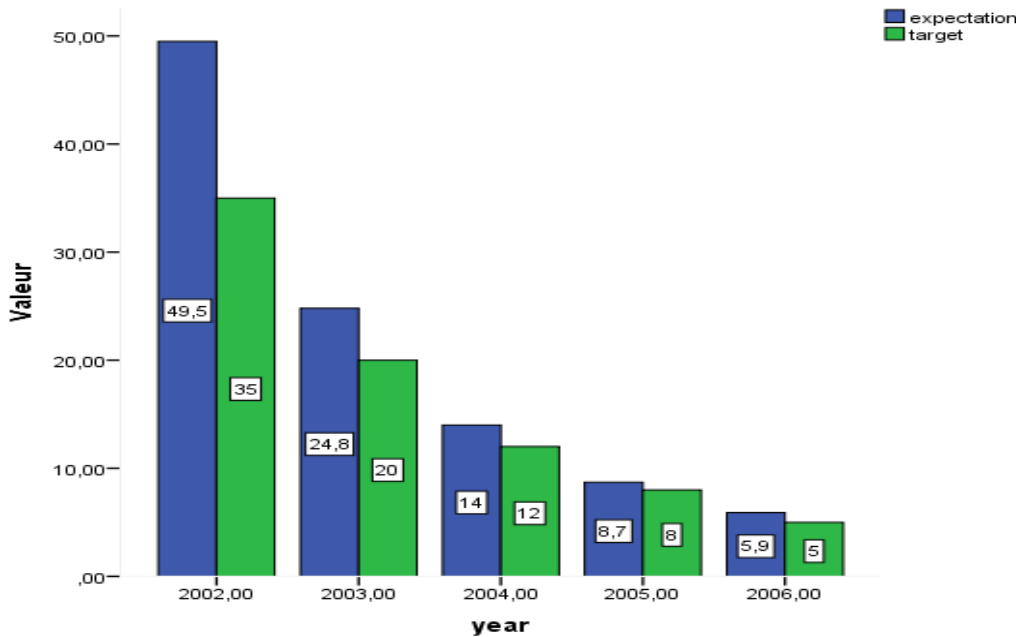
بالنظر إلى البيانات المذكورة في الجدول، تلقت تركيا ضمن مبلغ إجمالي قدره 20.6 مليار دولار من صندوق النقد الدولي خلال الأزمة وفقا لشروط البرنامج، تم استخدام 11.9 مليار دولار من هذا المبلغ من قبل وزارة الخزانة في تمويل الميزانية لإدارة ديونها المحلية، واستخدمت 7.6 بليون دولار من قبل البنك المركزي في تعزيز موقف الاحتياطي واستخدمت 11.2 بليون دولار من قبل وزارة الخزانة في احتياطاتها الخاصة، ومن الواضح أيضا كما ورد من قبل محافظ البنك المركزي، أن الموارد التي تم الحصول عليها من صندوق النقد الدولي كانت لاستخدامها أولا وقبل كل شيء في تسديد الديون الداخلية والخارجية.

كانت النتيجة ناجحة تفوق كل التوقعات خلال فترة استهداف التضخم الضمني، وجاء تخفيض معدلات التضخم من 68% في نهاية عام 2001 إلى 7.7 في المائة في نهاية عام 2005. كانت الخطة لخفض التضخم إلى 35% في عام 2002 و 20% في عام 2003 و 12% في عام 2004 و 8% في عام 2005، وكلها وضعت عن التغيرات في مؤشر أسعار المستهلك، ولما كان الهدف هو خفض التضخم من مستويات مرتفعة تاريخيا، فسر البنك المركزي التركي (CBT) هذه الأرقام بأنها "الحدود العليا" بدلا من النقاط المستهدفة.

ربما كانت نقطة التحول في عملية التضخم الاعتراف بدور الانضباط المالي في إدارة التوقعات في ظل هيمنة مالية ثقيلة ذكر البنك المركزي التركي في مختلف بياناته الصحفية صراحة على أهمية الانضباط المالي في احتواء التوقعات، واستقرار الاقتصاد والحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، وحقيقة أن البنك المركزي التركي والحكومة مشتركان في مجموعة من الأهداف خلقت التنسيق الطبيعي بين السياسة المالية والنقدية، ونتيجة لذلك في فترة ما بعد 2001 ظهر الانضباط المالي كمرساة السياسة الرئيسية إلى جانب مصداقية البنك المركزي، واستقلاليته التي فرضها القانون، وهذا ساعد بالتأكيد على بناء قدر معقول من المصداقية في فترة قصيرة جدا، وكان سجل

البنك المركزي حافل بنجاحات الحكومة والالتزام بتحقيق الأهداف مما عزز الثقة، وساهم في التراكم السريع للمصداقية، ومصادقية السياسة عن طريق قياس الانحراف في الفجوة بين توقعات التضخم من جهة والمستهدفة من جهة أخرى انخفض بشكل ملحوظ كما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل البياني (14): الفجوة بين التضخم المتوقع و التضخم المستهدف بين (200-2002) (CPI%)



المصدر: من إعداد الطالبة بعد تفريغ بيانات المعهد التركي للإحصاء (TURKISTAT، 2015).
انخفضت التقلبات في النمو وشهد الاقتصاد التركي معدلات نمو مرتفعة لافتة للنظر لأربع سنوات على التوالي، في غضون ذلك رفض التقلبات في أسعار الصرف والأسواق المالية، وجاء علاوة المخاطرة إلى أسفل، ونتيجة لذلك، فإن كلا من وأسعار الفائدة الاسمية و الحقيقية انخفضت إلى مستويات تاريخية.

في عام 2005 بدأ النمو في ثقة المستهلك، مما فتح المجال لبرنامج رسمي لاستهداف التضخم. البرنامج الجديد بمثابة استمرار الإصلاحات السابقة ولكن بشكل أكثر صرامة زيادة الاحتياطات البنك المركزي بإصلاح الهيكل الضريبي، أي جمع الضرائب أكثر وإصلاح برامج الزراعة والضمان الاجتماعي.

كانت إعادة تقييم "الليرة التركية" بإسقاط الأصفار أملا في إعادة تأسيس مصداقية وتحسين التوقعات التضخمية للمستهلك بجعل العملة مفهومة أكثر للمستهلكين، هذه الممارسة تحسن فعالية تصورات المستهلك حول الأسعار المستقبلية، مما يساعد التوقعات التضخمية، مما يساعد على زيادة استقرار الأسعار (Mosley، 2005). كان ذلك بالتزامن مع وضع أهداف جديدة في

التضخم، وإعداد المزيد من المجالس التنظيمية، بما في ذلك "لجنة السياسة النقدية"، من أجل زيادة نوعية الانضباط النقدي والمالي، والشفافية، والمساءلة.

4.4. سنة التحول 2005 (إصلاح العملة):

أصدرت الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا في أواخر ديسمبر عام 2003 قانوناً يسمح بإعادة تقييم العملة عن طريق إزالة ستة أصفار من الليرة التركية و إنشاء عملة جديدة، و كان ذلك نتيجة تدهور قيمة العملة التركية حيث شهدت عدة إصدارات لوحدات نقدية ذات قيم مرتفعة لتتنقل من ثلاث أصفار إلى ستة أصفار خلال 20 سنة كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول (6) الوحدات النقدية ذات القيم المرتفعة في التداول بين (1981-2001):

الوحدة النقدية	تاريخ طرح الوحدة للتداول	الفترة الفاصلة بين كل إصدار	معدل التضخم (%CPI)	معدل الصرف بالنسبة للدولار عند كل إصدار
5.000	02.11.1981			38,7
10.000	25.10.1982	سنة 1	29,1	55,5
20.000	09.05.1988	5 سنوات و 6 أشهر	670,9	15,5
50.000	15.05.1989	سنة 1	60,2	24,3
100.000	11.11.1991	2 سنة و 6 أشهر	235,9	20,2
250.000	02.10.1992	شهر 11	57,3	34,2
500.000	18.03.1993	أشهر 5	32,9	52,7
1.000.000	16.01.1995	1 سنة و 6 أشهر	251,8	25,0
5.000.000	06.01.1997	2 سنتان	195,6	46,2
10.000.000	05.11.1999	2 سنتان و 6 أشهر	416,7	20,6
20.000.000	05.11.2001	2 سنتان	140,4	12,8
Average		2 سنتان	209,1	31,4

المصدر: تقرير البنك المركزي التركي (2007).

يوضح لنا الجدول أعلاه عدد المرات التي أصدر فيها البنك المركزي وحدات نقدية مالية ذات قيمة مرتفعة ويبين في نفس الوقت الفترة الزمنية التي تستغرقها في تآكل قيمتها وهو ما يعبر عنه بالفترة الزمنية الفاصلة بين كل إصدار وآخر، من هنا فان الوحدات النقدية ذات القيمة المرتفعة هددت مصداقية العملة التركية مما أدى إلى تداول الدولار واليورو في التعاملات التجارية،

نتيجة للدوافع السابقة تم تمرير قانون إعادة تقييم العملة التركية وعرضه في الأول من جانفي لسنة 2005.

1.4.4. إصلاح العملة المرحلة الأولى:

الليرة التركية الجديدة وقانون إصلاح العملات رقم: 5083 الصادر في 31 ديسمبر 2004 المتوخى أن الإصلاح سيكون في مرحلتين، في المرحلة الأولى، ستة أصفار تم إزالتها من العملة وبادئة يني (جديد) أضيفت إلى تسمية العملة.

أ) إصلاح 2005:

النقود الورقية: 1، 5، 10، 20، 50، و 100 ليرة تركية جديدة (YTL)

النقود المعدنية: 1، 5، 10، 25، 50 كروش جديد (YKr)

كانت الوحدة الفرعية من الليرة التركية الجديدة هي كروش جديد

1 ليرة التركية الجديدة = 100 نيو كروش

1.000.000 ليرة تركية = 1 YTL ، و 10.000 ليرة تركية = 1 كروش جديد (YKr).

جلبت إصلاح العملة فوائد مختلفة:

أولا، من خلال إزالة الأصفار والتغلب على الصعوبات التقنية والتشغيلية الناجمة عن الأصفار المتعددة، جلبت هذه العملية تبسيط في التعبير عن القيم والسجلات النقدية، تم إعادة ثقة الجمهور تجاه العملة الوطنية وتحسين مصداقية العملة وإصدار وحدتين نقديتين ذات قيم مرتفعة من YTL يعمل على تخفيض تكلفة إنتاج الأوراق النقدية وتراجع حجم التعاملات للبنوك التجارية والبنك المركزي.

إذن كان إصلاح العملة عموما ناجحا حيث تم تنفيذ هذه العملية من خلال تعاون جميع المؤسسات المشاركة والجمهور وكانت سياسة الاتصال هامة لخلق الوعي، وحملة الدعاية التي تقوم بها الشركات المهنية والعلاقات العامة في تحقيق نتائج إيجابية أيضا، النتائج الإيجابية لبرنامج الاستقرار أسهمت كثيرا في نجاح التحول في العملة.

خلال عام 2005، كانت ليرة تركية جديدة والتركية الجديدة الأوراق النقدية الليرة القديمة والقطع النقدية في وقت واحد في التداول لمدة سنة واحدة.

اعتبارا من 1 جانفي 2006، تم قبول الأوراق النقدية الليرة التركية القديمة مقبولة خلال فترة الاسترداد لمدة 10 سنوات والقطع النقدية خلال فترة الاسترداد 1 سنة من قبل البنك المركزي لجمهورية تركيا وفروع البنك زيرات (حيث كان احد فروع البنك المركزي غير متوفر).

2.4.4. إصلاح العملة المرحلة الثانية: العودة إلى الليرة التركية:

في بداية إصلاح العملة، تقرر أيضا أنه في المرحلة الثانية البادئة الجديدة المستخدمة خلالها ستحذف في الفترة الانتقالية واسم العملة التقليدي الليرة التركية سوف يعاد. في 5 ماي 2007 قرر مجلس الوزراء إزالة البادئة المؤقتة الجديدة والعودة إلى ليرة تركية (TL)، والاسم الأصلي والتقليدي للعملة اعتبارا من 1 جانفي 2009 وفي المرحلة النهائية من إصلاح العملة، الأوراق النقدية الليرة التركية لمجموعة الإصدارات، مع تصاميم متجددة، وتعديل أحجام وميزات الأمان المتقدمة، وأدخلت في التداول في 1 جانفي 2009. وكانت الأوراق النقدية الجديدة الليرة التركية في التداول جنبا إلى جنب مع الأوراق النقدية لليرة تركية القديمة في عام 2009.

اعتبارا من 1 جانفي 2009، يتم قبول الأوراق النقدية الجديدة الليرة التركية خلال فترة الاسترداد لمدة 10 سنوات وقبلت النقود خلال فترة الاسترداد (1 سنة) من قبل البنك المركزي لجمهورية تركيا وفروع بنك زيرات (حيث كان احد فروع البنك المركزي غير متوفر).

أ) إصلاح 2009:

عملات ورقية: 5، 10، 20، 50، 100 و 200 ليرة تركية

عملات معدنية: 1، 5، 10، 25، 50 كروش و 1 ليرة

في حين تم إصدار جميع الوحدات النقدية في نفس الوقت، كان للبنك المركزي فرصة لإنتاج الأوراق النقدية لليرة التركية مع مفهوم تصميم سلسلة الأوراق النقدية لليرة التركية تتميز باحتوائها على بدايات عديدة، ازداد حجم الأوراق النقدية من أدنى إلى أعلى الوحدات، ويتم تطبيق ميزات الأمان، والتي هي مشتركة بين الجميع، في نفس الموقف وب نفس الطريقة، هناك عدد من المزايا العامة المشترك و او الخاصة بكل فئة من الوحدات النقدية.

أنشأت اللجنة التوجيهية هيكل التنظيمي واضح المعالم الذي مكن جميع الأعمال التحضيرية اللازمة من الدوائر الحكومية والمؤسسات النقدية وسوق رأس المال والبنوك والشركات الخ القيام بترتيب منسق ومتكامل وكان ذا أهمية كبيرة لأن الاقتصاديات الحديثة تتكامل بعمق وخاصة في المجال المالي، وبالتالي فإن طرح العملة الجديدة يتطلب التعاون الوثيق بين جميع الأطراف الرئيسية المعنية.

تأسست اللجنة التوجيهية بمشاركة ممثلين حكوميين رفيعي المستوى وكذلك وكالة التنظيم والإشراف المصرفي وهيئة أسواق رأس المال في ظل رئاسة البنك المركزي التركي.

حددت اللجنة التوجيهية ثلاثة لجان فرعية لإدارة تقنية المعلومات، المحاسبة والشركات وأنشأت اللجان الفرعية مجموعات العمل الأخرى كل واحدة تتعامل مع القضايا الخاصة بها، أعدت المؤسسات المشاركة خطط العمل ووافقت على الجداول الزمنية بموجب توجيه من اللجنة التوجيهية، تبادل المعلومات بين هذه اللجان ومجموعات العمل منسق بشكل جيد، وتقديم نتائج وإتاحتها للجمهور على موقع مخصص يمكنهم من خلاله طرح أسئلة (الأسئلة المتكررة) تسرد مع الإجابات عليها.

وكان الموقع متاحاً لتقديم معلومات عن الاستعدادات وجمع أسئلة/ تعليقات ونشر المعلومات على الفور لجميع الأطراف المعنية (الموقع متضمن لجميع اللوائح ومواد الحملة، وما إلى ذلك) وكان كل شخص يزور الموقع قادرة على العثور على إجابات على الأسئلة المحتملة، وكانت جميع العروض والإعلانات التي تقدمها سلطات البنك المركزي في مناسبات مختلفة متاحة للجمهور على موقع الويب للبنوك (أسعار الصرف، والأمثلة والقواعد المتعلقة ونشر الرسوم التوضيحية الأوراق النقدية والصور والتعليمات وما إلى ذلك).

بالإضافة إلى ذلك كان الموقع الإلكتروني تحت عنوان (yenilira@tcmb.gov.tr) المخصص لجمع الأسئلة والأجوبة المنشورة على الإنترنت، تم إضافة بنود جديدة إلى تعليمات المواقع في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى ذلك عقدت اجتماعات مع البنك الزراعي للحصول على دعم لوجستي.

كما أنشأت جمعية البنوك مجموعة متنوعة من مجموعات العمل للتعامل مع قضايا التحول، من أجل تحديد خطط العمل المناسبة، أرسل استبيان إلى جميع البنوك الفردية لتحديد المشاكل، كما أنشأت جمعية المصارف موقع على شبكة الانترنت خاص حيث قدمت جميع الأوراق والمذكرات التي تنتجها مجموعة العمل فضلاً عن غيرها من المعلومات المتعلقة بإدخال الليرة التركية الجديدة المتاحة لدى جمعية البنوك أيضاً قائمة التعليمات على موقعها على شبكة الإنترنت وأثبتت أنها مفيدة جداً.

أنشأت جميع الأطراف الرئيسية المعنية مجموعات العمل الداخلية، التي حددت المهام في قوائم، وضعت خطط العمل وعقد تعاون وثيق بين إدارات البنك المركزي، جمعية البنوك وكذلك إدارات البنوك الكبيرة، وتطوير البرمجيات خاصة تلك التي تناولت المحاسبة، وكانت خطط العمل في هذه المنطقة الحساسة للغاية متكاملة بشكل جيد.

وخلاصة القول، فإنه يمكن القول بأن تنظيم إصلاح العملة كان تحت إشراف لجنة توجيهية برئاسة البنك المركزي التركي وتم تشكيلها للوفاء بجميع الترتيبات وقد تم تحديد توزيع المهام والمسؤوليات من اللجان والمؤسسات المشاركة بشكل واضح.

ب) طرق توزيع العملة:

إصلاح العملة في تركيا قبل 1 جانفي 2005؛ تقريبا 800 طن و 16 مليار ليرة تركية جديدة أنتجت في قيمتها و 600 مليون في قطع (أوراق مالية)، $\frac{4}{3}$ من هذه الأوراق النقدية كانت توزيع على فروع البنك المركزي من خلال الطرق السريعة والخطوط الجوية بجعل 344 نقل في المجموع.

وفيما يتعلق بالنفود المعدنية؛ 6.356 طن تقريبا و 425 مليون ليرة تركية جديدة في القيمة و 1.2 مليار من العملات تم توزيع 3.451 طن من هذه من خلال الطرق السريعة والسكك الحديدية بحلول نهاية العام بجعل 150 نقل في المجموع، $\frac{3}{2}$ من القطع النقدية وزعت من قبل البنك المركزي التركي و البنك الزراعي (TCZB)، $\frac{1}{3}$ منهم من قبل خزانة الدولة، قدمت (PTT) الدعم اللوجستي للعملة مباشرة من الخزانة و CBRT والبنك الزراعي (TCZB)، تم الانتهاء من شحن (YTL) في الفروع الشرقية بنهاية أكتوبر 2004.

يتم توفير أمن شحنة من مديرية الأمن العام ومراقبة الشرطة وضباط الأمن في البنوك، عمليات النقل تمت بسلاسة، بعد تقييم الأرصدة النقدية بحلول نهاية العام ولما كانت فترة تداول مزدوج لمدة شهرين فقط، كان التخصيص المبكر عملية حيوية للغاية لتسريع التحول النقدي كان مهما لإعطاء فرصة للتخصيص المبكر الفرعي، وتخصيص الوقت للتدريب والتكيف معه لوضع مزيد من الشاحنات مجانا في جانفي وملء أجهزة الصراف الآلي في الوقت المحدد لاستخدام قدرات التخزين بكفاءة، وأعطى التخصيص المبكر فرصة استخدامها في أكثر من العدادات من بداية العام.

وبالتالي التوزيع المبكر من العملات الورقية والعملات المعدنية يلزم الإدارة الفعالة للمشروع من طرف المكاتب المركزية الوطنية، مع مسؤوليات واضحة خصصت بين البنك المركزي، والخزانة والبنوك التجارية وشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بشكل عام تم الانتهاء من هذه العملية بنجاح، بكميات كافية (40% من العملات الورقية، $\frac{3}{2}$ من القطع النقدية)، بأمان وبطريقة منظمة.

5.4. الاستهداف الرسمي للتضخم بداية من 2006:

كل هذه التطورات مهدت الطريق لتبني استهداف التضخم الرسمي، حيث أعلن البنك المركزي التركي في نهاية عام 2004، إن استهداف التضخم الرسمي سيتم تنفيذه في بداية عام 2006، الإعلان عن تاريخ اعتماده مقدما بسنة واحدة سمح للبنك المركزي بجعل الاستعدادات النهائية سلسلة لتنفيذ التكنولوجيا، وقام البنك المركزي بصياغة إطار عملي تفصيلي لنظام استهداف التضخم وتقاسمها مع الجمهور في نهاية عام 2005.

والانجازات الرئيسية في نظام متكامل المدرج على النحو التالي: كانت القرارات التي سوف تتخذ على أساس التصويت الذي تتولى لجنة السياسة النقدية المسؤولية الكاملة في تحديد معدلات الفائدة، تم تعيين سنوات الأفق المستهدفة ونشرت توقعات التضخم على المدى المتوسط في " تقرير التضخم " الجديد للبنك المركزي التركي في الشكل التالي:

الجدول (7): تقرير إطلاق استهداف التضخم لسنة 2006:

نقطة الهدف	نهاية العام (CPI)
مجال عدم اليقين	(-/+) 2 نقطة مئوية
آفاق الهدف	المجال (3 سنوات) (5% ل 2006، 4% ل 2007، و 2008)
توقعات في الأفق	6 رباعيات (ربع سنة)
آليات السياسة	معدل O/N
المسؤول عن اتخاذ القرار	لجنة MPC (اجتماعات شهرية معلنة مسبقا)
أداة التواصل الرئيسية	تقرير التضخم
شروط IMF	أداء التضخم، وضعية NIR

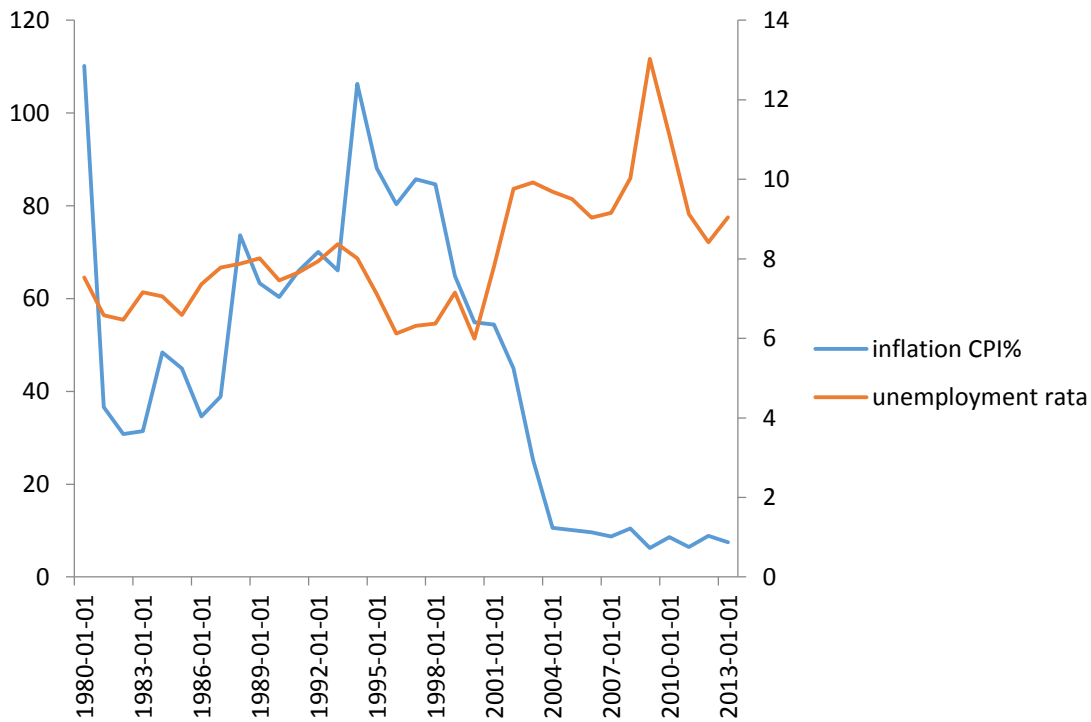
المصدر: البنك المركزي التركي (2007).

6.4. التضخم فيما يخص المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى (2010-2004):

سوف يعنى هذا الجزء من البحث بتحليل العلاقة بين معدل التضخم وغيره من المتغيرات الاقتصادية الكلية، هذا القسم يقدم العديد من الرؤى الجديدة والمثيرة للاهتمام في الاقتصاد التركي(على وجه التحديد ما يؤكد التزام الحكومة التركية في السيطرة على التضخم في مواجهة الصدمات الإيجابية والسلبية على حد سواء).

أولاً الحقيقة أن التضخم بقي مستقرًا منذ عام 2005 في إشارة إلى إحراز تقدم في الاقتصاد التركي، هذا مهم لأن مستويات الأسعار المستقرة لا تقوم بتعزيز ثقة المستهلك والمستثمر فقط، بل تعجل نجاح أي برامج حكومية لدفع الاقتصاد التركي إلى الأمام، وأيضاً مؤشر على أن الحكومة التركية قد تصبح مجهزة بشكل أفضل في التنبؤ بالتوقعات الشعبية، على هذا النحو فإن ثقة المستهلك والمستثمر جنباً إلى جنب مع مفهوم التوقعات المنطقية تلعب دوراً هاماً في تفسير التباين بين ملاحظتنا للاقتصاد التركي وتلك التنبؤات النظرية.

الشكل البياني (15): التضخم/CPI% و معدل البطالة:



المصدر: إعداد الطالبة بعد تفرغ بيانات البنك الدولي (2015)

نمو معدل التضخم/CPI% ومعدل البطالة قد لا يرتبطان ببعض البعض هذا على الرغم من أن المستويات المرتفعة من التضخم قد تتوافق مع انخفاض مستويات البطالة في الأجل

القصير لأن النمو النقدي في الواقع يؤثر إيجابياً على الاقتصاد ولكن لا تدوم على المدى الطويل، هذه النظرية هي الأكثر شيوعاً المعروفة بـ "منحنى فيليبس".

في سياق الاقتصاد التركي، وضعنا كل المتغيرات في نفس الرسم البياني لتحديد ما إذا كان هناك ارتباط من سنة 1980 إلى 2013.

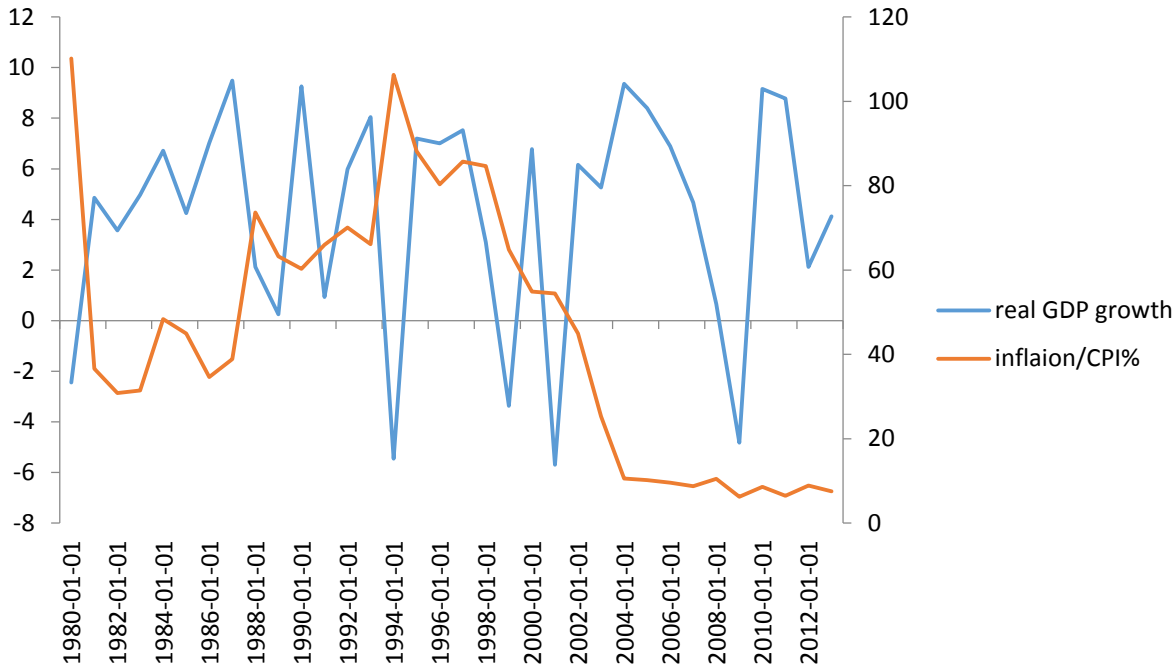
كما يتضح في الشكل البياني (15)، يبدو أنه ليس هناك علاقة خاصة بين معدل التضخم ومعدل البطالة من سنة 2000 إلى 2010، ولكن نلاحظ على وجه التحديد أن معدل البطالة يزداد فجأة بينما معدل التضخم يبقى مستقراً بين 2008 و 2010، وينخفض التضخم من عام 2002 إلى عام 2004 في حين أن معدل البطالة مستقر نسبياً.

التحليل:

ويبدو أن نمو معدل التضخم/CPI% وفقاً لتوقعاتنا ونظرية "منحنى فيليبس"، ليس على ارتباط مع معدل البطالة في الاقتصاد التركي من 2000 إلى 2010، كما ذكره الاقتصاديون Boluhbaski colak and karahan، الذين ركزوا على "استهداف التضخم الرسمي في النظام التركي" (2012) من 2006 إلى 2011 في بحثهم "المقايضة بين التضخم والبطالة في تركيا"، تحقق من ذلك من خلال حسابات رياضية متطورة والأدلة التجريبية.

لمعظم العقد الماضي كان معدل البطالة يتراوح بين 10 إلى 15% من قوة العمل الإجمالية التركية، كما هو مبين في الشكل البياني (15) ويعزى هذا إلى الخصخصة واسعة النطاق وتوحيد للخدمات المصرفية، والقطاع العام حيث أن العاملين في القطاع العام تم تسريحهم في محاولة لتحقيق مزيد من الكفاءة في الاقتصاد، كما تمت مناقشته في المقاطع السابقة، وتشمل العوامل الأخرى التي تسهم في ارتفاع معدلات البطالة لوائح العمل المرهقة، مثل معدلات الضريبة مرتفعة جداً، وارتفاع الحد الأدنى للأجور بالنسبة للإنتاجية وضرورة الامتثال للوائح الإضافية مثل حصص توظيف المعوقين، المدانين السابقين إلخ. (OECD، 2006).

الشكل البياني (16): التضخم/CPI% ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:



المصدر : من إعداد الطالبة بعد تفريغ بيانات البنك الدولي (2015)

يرتبط معدل التضخم/CPI% ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إيجابياً لكن الصلة غير سببية، مثل العلاقة بين البطالة والتضخم، هناك تناقض بين التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير، كما يحفز التضخم الاقتصاد إذا كان غير متوقع، مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك على المدى الطويل بسبب ضبط الأسعار الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى مستويات ما قبل التضخم، تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد علاقة ارتباطية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم.

كما هو موضح في الشكل البياني (16)، يبدو أنه ليس هناك علاقة خاصة بين نمو التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 2000 إلى 2010، و لكن على وجه التحديد، ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 2004 إلى 2008 في حين أن معدل التضخم لا يزال مستقر نسبياً.

التحليل:

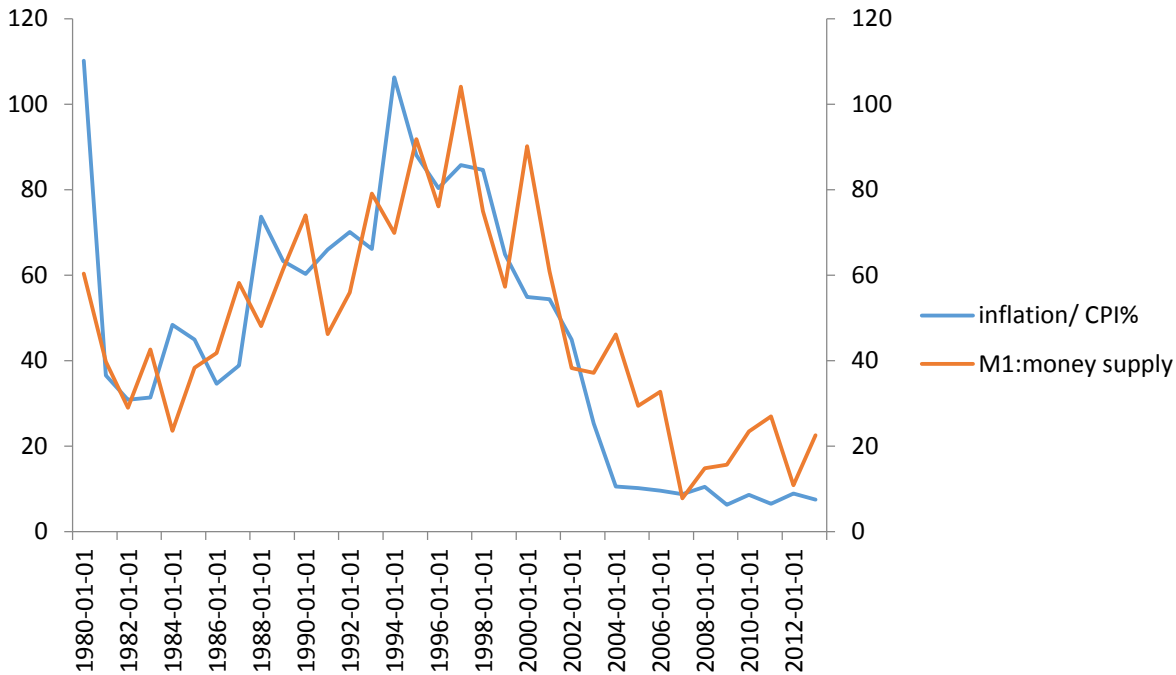
الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006، انخفض بشكل كبير في الاستجابة للتطورات المالية السلبية في الاقتصاد، في الواقع كانت تركيا أحد البلدان الأكثر تضرراً لأن الأجانب حصلوا على مناصب كبيرة من العلاقات بالنسبة لحجم السوق المحلية (صندوق النقد الدولي، 2006). من ماي إلى جوان 2006، كان هناك ارتفاع في المخاطرة بين المستثمرين بسبب الخوف من

"زيادة أسعار السلع الأساسية، وتزايد القدرة على استخدامها، وتشديد أسواق العمل" مما أدى بالتضخم في الأسواق إلى الارتفاع (صندوق النقد الدولي، 2006). على افتراض اقتصاد مغلق دون الصادرات والواردات، نتوقع نظرياً زيادة في التضخم وانخفاضا في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذا هو سبب الانخفاض في الاستثمار ويؤدي إلى انخفاض الطلب على "الليرة التركية"، مما جعل تركيا أكثر عرضه للتضخم. وفي الواقع "الليرة التركية" الجديدة أضعف بنسبة 22% مقابل الدولار الأمريكي في الأسابيع الثلاثة الأخيرة من ماي 2006 (صندوق النقد الدولي، 2006) بسبب أن الواردات أصبحت أغلى نسبياً (ارتفعت قيمتها).

ومع ذلك، لم يكن هناك ارتفاع في التضخم في عام 2006، حدث هذا لأن المصرف المركزي التركي لجأ إلى تخفيض حاد في الليرة، مما شجع المستثمرين الأجانب زيادة مدخراتهم في المصارف التركية، كنتيجة لذلك ازداد الطلب على الليرة مما تسبب في ارتفاع قيمتها في نفس الوقت التحكم بنجاح في معدل التضخم، هذا العمل يسلط الضوء على "التزام تركيا بتحقيق أهدافها التضخمية" (صندوق النقد الدولي، 2006).

من المهم أيضاً أن نلاحظ مع ذلك أن تركيا بدأت برنامجها كاملاً لاستهداف التضخم في عام 2006، الذي كان كذلك سبباً في تضاعف خطر التضخم.

الشكل البياني (17): التضخم/CPI% و عرض النقود M1:



المصدر: من إعداد الطالبة بعد تفريغ بيانات البنك الدولي (2015)

نظرياً، من المتوقع أن يكون هناك ارتباط إيجابي بين معدل التضخم/CPI% وعرض النقود M1، هذا بسبب ظاهرة وجود "الكثير من النقود تجري خلف القليل من المواد" (OECD، 2006).

بمقارنة هذين المتغيرين في نفس الرسم البياني بين عامي 1990 و 2010، يبدو أن هناك زيادة حادة لاسيما في نمو M1 متبوعاً بانخفاض أكثر وضوحاً له خلال نفس الفترة الزمنية، من ناحية أخرى شهدت تغييرات صغيرة على التضخم وظلت المعدلات مستقرة نسبياً من 2004 إلى 2010.

التحليل:

الارتفاع الحاد في نمو عرض النقود M1 هو المستحق لاستبدال "الليرة التركية" (الليرة) مع الليرة التركية الجديدة (YTL) في جانفي 2005.

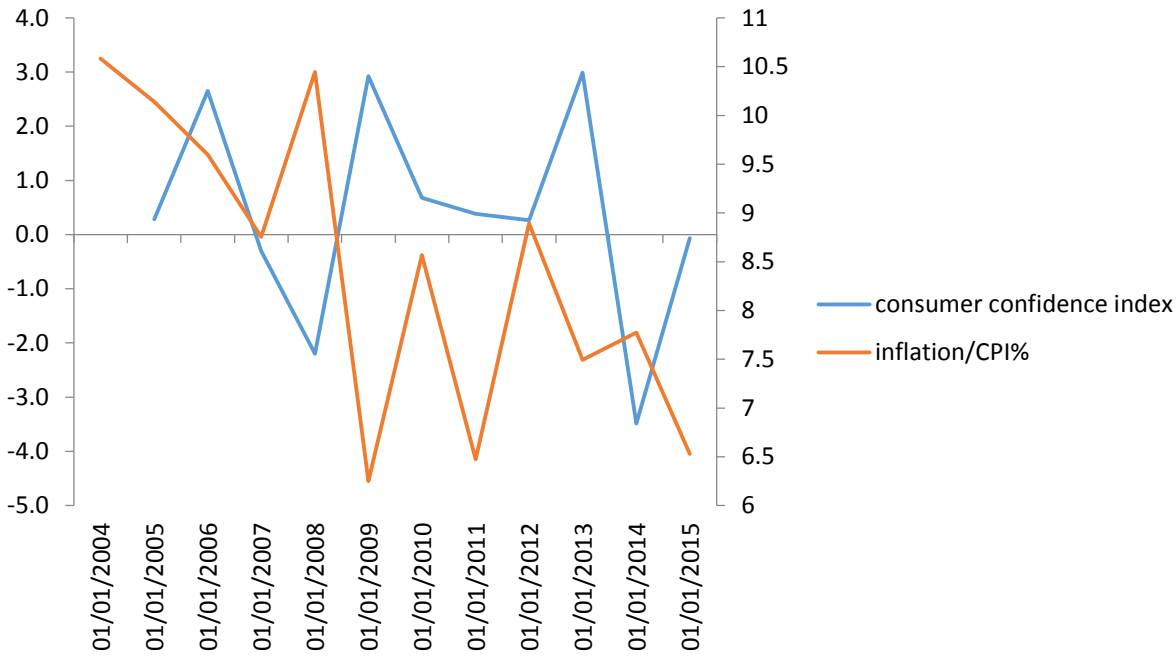
هذا التغيير ينطوي على تحويل كل مليون من الليرة التركية القديمة (LT) إلى ليرة واحدة جديدة (YTL)، ساعد هذا الإجراء على استعادة ثقة الجمهور من خلال التأثير على نفسياتهم، وهذا يرجع إلى أن التغييرات لا تملك أي تأثير حقيقي على الاقتصاد، كما نوقش من قبل في البحث يدفع انخفاض ثقة المستهلك بالوكلاء الاقتصاديين إلى استخدام العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة التركية، وفي ضوء هذا البنك المركزي التركي (CBRT) سعى إلى الحد من التعرض للضغوط التضخمية المحتملة والتهديدات بإزالة الأصفار الستة في "الليرة التركية" وطمأنة المواطنين حول قيمة الليرة لاستعادة ثقة المستهلك.

هذه العملة الجديدة أدت إلى الزيادة في طباعة المال في محاولة لاستبدال سندات الليرة القديمة في الاقتصاد، ومع ذلك على الرغم من أن نمو عرض النقود ارتفع في عام 2005، وبلغ ذروته في ما يقارب 85 %، معدل نمو التضخم بقي مستقراً طوال هذه السنوات، يتلخص هذا النجاح في توقيته المناسب، ومؤشر ثقة المستهلك قد أخذ في التناقص حتى بداية عام 2005، وهذا يكشف عن "الرسم البياني لثقة المستهلك" الذي سناقشه في الشكل التالي.

أما بالنسبة للهبوط الحاد في M1 خلال عام 2006، نفترض أن هذا كان نتيجة للتدابير التي اتخذتها (TCB) لضمان استقرار الأسعار، هذا بسبب خشية البنك المركزي التركي من أن الزيادة في السنة السابقة في عرض النقود قد يكون له آثار تضخمية شديدة، مما يحتمل أن تكون هناك تفاقم في ضعف الليرة بسبب الظروف الاقتصادية العالمية السلبية في تلك المرحلة من الزمن، في الواقع البنك المركزي التركي "اعترف أن هدف التضخم نهاية العام 2006 كان في حدود 5% (مع مجال عدم يقين من +/-%2) لن يتحقق"، ومن ثم الانخفاض الكبير في نمو المال قد يكون كرد فعل على هذا التوقع.

إحدى الطرق التي تبناها البنك المركزي التركي حول تقليل معدل نمو M1 كان "بالتخلي عن مجراها السابق لخفض أسعار الفائدة ورفع معدل السياسات القصيرة الأجل في ثلاث مراحل متتالية، دفع سعر الفائدة قصيرة الأجل لتصل إلى 17, 50% (OECD، 2006). ارتفاع أسعار الفائدة ترتبط بانخفاض معدل النمو M1 نظراً لارتفاع أسعار الفائدة أدى إلى تشجيع الادخار، وهذا يؤدي بدوره إلى الحد من تأثير مضاعف النقود.

الشكل البياني (18): التضخم/CPI% و مؤشر ثقة المستهلك



المصدر: إعداد الطالبة بعد تفريغ بيانات turkistat (2015)

نظرياً، التضخم وثقة المستهلك من المتوقع أن يكون بينهما ارتباط إيجابي مع فارق زمني، وهذا يوحي بأن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يكون مصحوباً بارتفاع معدلات التضخم، ويعزز أيضاً ثقة المستهلك.

تم وضع كل المتغيرات في نفس الرسم البياني بين عامي 2004 و 2012، مع ذلك يكشف عن علاقة سلبية بين التضخم وثقة المستهلك في سياق الاقتصاد التركي، يمكن أن يكون هذا بسبب تاريخ تركيا و استمرار ارتفاع معدلات التضخم التي حكمت مصداقية السياسية التي حاولت الحكومة التركية والبنك المركزي التركي بناءها.

التحليل:

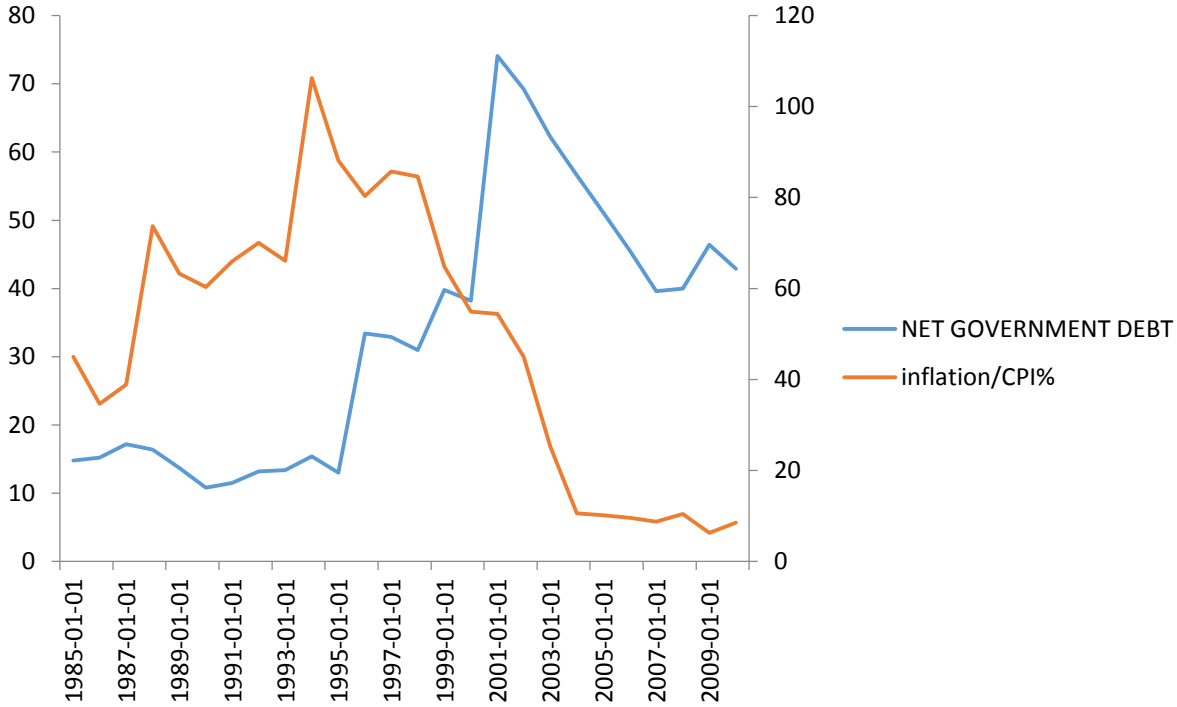
يوضح الشكل (18) تقلبات كبيرة في ثقة المستهلك بين سنوات 2004 و 2010: من 2005 إلى 2007، نشاهد ارتفاع في ثقة المستهلك و ابتداء من عام 2007 ثقة المستهلك تواجه انخفاضاً حاداً.

من 2007 إلى 2008 يمكن أن يعزى الانخفاض الكبير في ثقة المستهلكين إلى إعلان الحكومة التركية أنها لم تحقق هدفها من التضخم 5% (OECD، 2006). وهذا يتوافق مع الزيادة في معدل التضخم، بينما مفهوم التوقعات المنطقية كأحد العوامل الرئيسية وراء ثقة المستهلك، عوامل أخرى مثل الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على ثقة المستهلكين أيضاً، في السياق التركي هذه العوامل تشمل الشواغل فيما يتعلق بالانتخابات الوطنية وانفجار قنبلة في أنقرة التي أدت إلى وفاة 6 أشخاص (BBC، 2012).

من المثير للاهتمام، ثقة المستهلكين الأتراك خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008 ارتفع كثيراً حتى سنة 2010 تعتبر كمؤشر إيجابي، تقف استعادة ثقة المستهلك وراء التدبير والإجراء الضمني لعام 2001 وكامل النجاحات التي تحققت طوال البرنامج حتى عام 2005، بينما جزء كبير من العالم يناضل لضبط ومكافحة الأزمة الاقتصادية تعاملت تركيا بشكل أفضل نسبياً والسبب الرئيسي كان السياسات والمبادرات التي نفذتها تركيا، والتي مكنتها من استعادة ثقة المستهلك وفي نهاية المطاف في كبح التضخم.

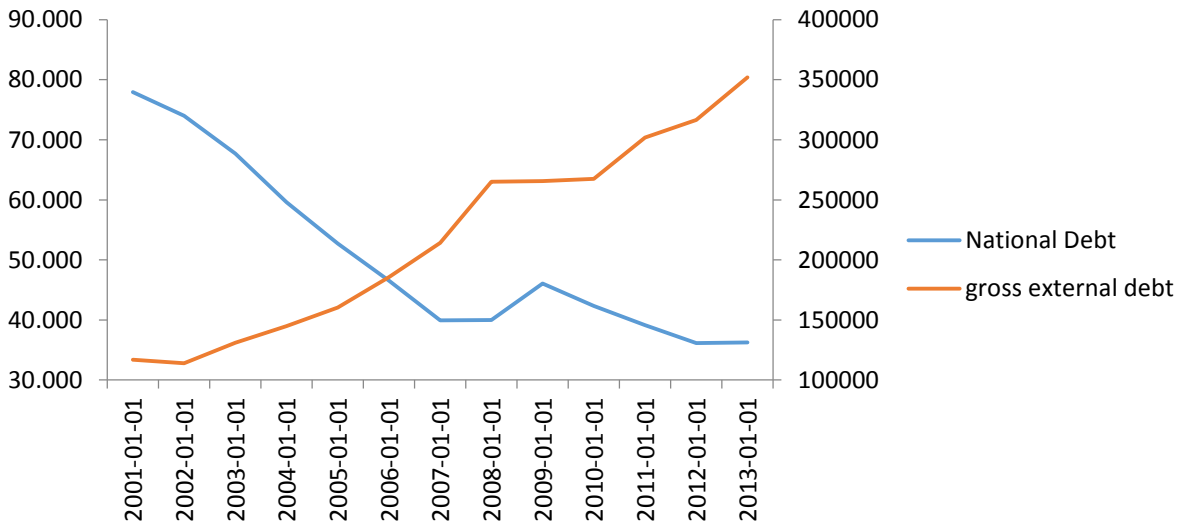
من المهم أيضاً أن نلاحظ أن ثقة المستهلك انخفضت اعتباراً من نهاية عام 2012 كان حوالي 0.1 وهناك درس يمكن جنيته من هذا: الجهود الرامية إلى زيادة ثقة المستهلك غير كافية، الجهود المنسقة مطلوبة أيضاً لزيادة امتصاص الصدمات غير المتوقعة من الاقتصاد. كما يتضح من التحليل الوارد أعلاه، فإن تحديد علاقة قاطعة بين ثقة المستهلك ومعدلات التضخم يعتبر تحدياً هذا لأن ثقة المستهلك تتأثر بعوامل خارجية أخرى مثل التطورات السياسية.

الشكل البياني (19): التضخم/CPI% و صافي الدين الحكومي:



المصدر : إعداد الطالبة بعد تفريغ بيانات البنك الدولي (2015) .

الشكل البياني (20): إجمالي الدين الخارجي و الدين الوطني:



المصدر : إعداد الطالبة بعد تفريغ بيانات البنك الدولي (2015) .

نظرياً، التضخم والديون هي مرتبطة ببعضها ايجابيا لأن الدين عادة ما يمول طباعة النقود ومن ثم يقابل الديون نمو أعلى للمال وزيادة في معدلات التضخم.

تأكدت هذه الفرضية في سياق الاقتصاد التركي بين الأعوام 2001 و2010: هبوط حاد في صافي الديون الحكومية (من 75% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001 إلى حوالي 35% في عام 2010) يتوافق مع انخفاض كبير في نمو التضخم. عند فحص مزيد من الديون المحلية والخارجية لتركيا، نجد أنهما يرتبطان سلبيا، لا سيما بين عامي 2008 و2012، وهناك مختلف الأسباب المحتملة وراء هذه الاتجاهات التي يمكننا شرحها وتحليلها.

التحليل:

وفيما يتعلق بالشكل (20)، يعكس الارتباط الإيجابي بين صافي الديون الحكومية والتضخم النقشف المالي الذي مارسه البنك المركزي التركي كجزء من الإصلاحات الهيكلية التي تلت أزمة عام 2001، وتشمل هذه الإصلاحات الامتناع عن دقة الطباعة من المال بغية تعزيز فعالية برنامجها الانكماش.

الارتباط السلبي بين الديون المحلية والخارجية لتركيا يشير إلى أن تركيا قد قامت بتمويل ديونها بالاقتراض من الوكالات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، يؤكد الانخفاض في الديون المحلية زيادة الانضباط المالي والالتزام بالإصلاحات الهيكلية التي اقترحها السيد درويش في تركيا، وعلاوة على ذلك في حين تزايدت الديون الدولية كان لها آثار مضرّة، تحليل هذه الآثار على الاقتصاد التركي خارج نطاق هذا البحث. على الرغم من الزيادة في الديون الدولية، من المهم أن نذكر أنه في ماي عام 2013 دفعت تركيا القسط الأخير من قرض "صندوق النقد الدولي" (IMF)، (2013).

5. النتائج و التوصيات:

1.5. النتائج:

قامت هذه الدراسة بتسليط الضوء على عملية مهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم السيطرة على معدل التضخم، و ذلك من خلال تطبيق سياسة نقدية صارمة، و قد ركز على دور إعادة تقييم العملة من خلال حذف الأصفار منها في التأثير على انخفاض مستويات التضخم، بالاعتماد على تاريخ دولة تركيا و تجربتها في هذا الميدان، تمكنا بعد تحليل و معالجة البيانات من التوصل إلى النتائج التالية:

1. الأزمة الاقتصادية تكون نتيجة تراكم عدة مشاكل اقتصادية لا سيما إذا كانت الدولة مقصرة في عملية الإصلاح و غياب الشفافية في تأدية المهام، و في هذه الحالة يجب أن يكون هناك إصلاح هيكلي لجميع القطاعات قبل تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي.
2. إن نجاح عملية إعادة تقييم العملة يجب أن يكون مصحوبا ببرنامج إصلاحي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، و بذلك تكون عملية حذف الأصفار من العملية تكملة للإجراءات الإصلاحية في الاقتصاد و ليس العملية الأساسية، لان حذف الأصفار ليس له تأثير على القوة الشرائية للعملة (تبقى نفس الكمية) و لكن لها تأثير مباشر على ثقة المستهلك في العملة، و التوقعات المستقبلية لها.
3. أوضحت الدراسة أن ارتفاع مستويات البطالة في تركيا غير مرتبطة بارتفاع التضخم، وإنما لأسباب هيكلية أثناء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال خصخصة واسعة النطاق و توحيد للخدمات المصرفية و القطاع العام.
4. زيادة تؤدي انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي و هذا يسبب انخفاض في الاستثمار ويؤدي إلى انخفاض الطلب على الليرة التركية مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها و يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للتضخم.
5. إصدار العملة الجديدة أدت إلى الزيادة في طباعة المال لكن هذا الفائض من السيولة لم يؤثر على التضخم و ذلك لأن ثقة المستهلك كانت مرتفعة و بذلك لم يتأثر الطلب والعرض على النقود مما جعل التضخم يبقى مستقرا طوال سنوات استبدال العملة من 2005 إلى 2009.
6. ثقة المستهلك تعتبر مؤشرا مهما لقياس مدى ثقة المواطنين في السياسات و الإجراءات التي تطبقها الحكومة لذلك فإن تأثيرها على التضخم يعتمد على التوقعات المستقبلية ومدى تحكم الدولة في معدل التضخم.

7. يؤكد انخفاض الديون المحلية زيادة الانضباط المالي للقطاع المصرفي التركي و هذا ما أثر إيجابا في خفض معدل التضخم.

2.5. أهم التوصيات:

من خلال النتائج السابقة تقدم الباحثة أهم التوصيات التالية:

1. تطوير نموذج تنبؤي اقتصادي للضعف المالي للتنبؤ بأزمات العملة: من خلال منهجية

اقتصادية بديلة تعالج عيوب المناهج القائمة، و التركيز على أهم محددات الضعف المالي

و التي تشمل تحركات سعر الصرف الحقيقي و نسبة القروض و احتياطات النقد الأجنبي،

و قد تم دراسة هذه المتغيرات من قبل العديد من الباحثين أهمهم :

- Nikolay Nenovskyk, (2000), « Currency Circulation After Currency Board Introduction In Bulgaria (Transaction Demand, Hoarding Shadow Economy) ».
- Roberto S.Marino, and others, (2004), « Prediction Of Currency Crises :Case of Turkey ».
- Jhi-Lin Wu, And Yu-Hau Hu, « Currency Substitution and Non-Linear Error Correction In Taiwan's for Board Money ».

2. دراسة تأثير إعادة تقييم العملة على المؤشرات الكلية لاقتصاد: من أجل وضع مجال

لتوقعات توجه الاقتصاد و معرفة نقاط القوة و الضعف من بين المؤشرات الاقتصادية

المدرسة و ذلك لوضع و تخطيط الأهداف المستقبلية بدقة.

في الأخير يعتبر هذا البحث الأول من نوعه في هذا المجال، على مستوى المركز الجامعي لميلة،

وربما على مستوى الجزائر، و عليه ندعو الطلبة القادمين للمزيد من العمل في هذا الحقل البحثي

من خلال دراسة و تقييم جوانب أخرى ، كمنظور جزئي للاقتصاد أو دور الهيئات الدولية في

استقرار اقتصاديات الدول النامية و هذا يقع دائما في مصلحة المركز الجامعي و الوطن والجميع.

6. قائمة المراجع:

1.6. المراجع باللغة العربية:

1. أحمد فريد مصطفى، (2009)، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية .
2. أحمد هني، (2015)، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية.
3. أحمد السلطان، (1975)، موجز الاقتصاد السياسي: الجزء الثاني، مطبعة جامعة دمشق.
4. السيد محمد أحمد السريتي، (2014)، الاقتصاد الجزئي: الناتج القومي التدفق الدائري وقطاعات المجتمع الطلب الكلي السياسة المالية التضخم البطالة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
5. حسين بن سالم جابر الزبيدي، (2011)، التضخم والكساد، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن.
6. حافظ محمود شلتوت، (1990)، اقتصاديات النقود و البنوك، جامعة الزقازيق، مصر.
7. خالد أحمد سليمان شبكة، (2008)، التضخم وأثره على الدين دراسة مقارنة، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
8. ربيع محمود الروبي، (1989)، اقتصاديات النقود و المصارف، دار الحقوق، مصر.
9. صالح مفتاح، (2005)، النقود و السياسة النقدية: المفهوم - الأهداف - الأدوات، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر.
10. عبد اللطيف بن أشنهو، (2015)، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية.
11. عبيدات محمد و أبو ناصر، و آخرون، (1999)، منهجية البحث العلمي: القواعد و المراحل و التطبيقات، دار وائل للنشر و الطباعة، ط2، عمان.
12. عبد القادر متولي، (2010)، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الفكر ناشرون و موزعون.
13. فوزي عطوي، (1989)، في الاقتصاد السياسي: النقود و النظم النقدية، دار الفكر العربي، بيروت.
14. محمد صالح القرشي، (2009)، اقتصاديات النقود و البنوك و المؤسسات المالية، إثراء للنشر و التوزيع، عمان.
15. مروان عبد المجيد إبراهيم، (2000)، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة ورق للنشر و التوزيع، عمان.

16. ناظم محمود نوري الشمري، (2006)، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار الزهران للطباعة و النشر، عمان.
17. هلال درويش، (2008)، اقتصاديات نقدية: تاريخ حركة تشريع، دار المعرفة، بيروت لبنان.
18. أحمد أحمد صالح الجلال، (2006)، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر.
19. درواسي مسعود، (2006)، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
20. سعيد هتهات، (2006)، دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة.
21. صالح مفتاح، (2003)، النقود و السياسة النقدية مع إشارة لحالة الجزائر في الفترة (1990-2000)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و بنوك، جامعة الجزائر.
22. علي بطاهر، (2006)، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر.
23. كركاشة حسين، (2012)، أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية: دراسة إحصائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة ورقلة.
24. ميرندا زغلول رزق، (2009)، النقود والبنوك، كلية التجارة بجامعة بنها للتعليم المفتوح.
25. طارق محمد خليل، (2015)، مقرر: اقتصاديات النقود والبنوك، الفصل الدراسي الأول بقسم الدراسات العليا دكتوراه إدارة مصارف، الأكاديمية المفتوحة في الدنمارك.
26. كمال البصري، و إبراهيم موسى الورد، و عبد الجبار.ع، (2006)، التضخم و دور السياسات المالية و الاقتصادية، أعمال ندوة التضخم و أوراق بحثية، العدد الثالث.
27. إبراهيم آدم حبيب، (2015)، اصدار النقود: دراسة تأصيلية، مدير عام للرقابة المصرفية، بنك السودان، مجلة مصرفي.
28. رجاء عزيز بندر، (2015)، استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي و السياسة النقدية أخذ من الموقع التالي: (www.cbi.iq/documents/raja_pub2_f.pdf).

29. منتدى الأعمال الفلسطيني، (2011)، التضخم الاقتصادي حالات و مفاهيم، قسم البحوث و الدراسات الاقتصادية.

30. الدكتور مظهر محمد صالح قاسم، (2012)، إعادة هيكلة العملة العراقية: مشروع حذف الأصفار الثلاثة و كلف المعاملات النقدية، نائب محافظ البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي.

2.6. المقالات باللغات الأجنبية:

1. Erinç.Y,(2015),Behind The 2000/2001 Turkish Crises :stability,credibility, and Governance, for whom ?, BilkeentUniversity, Ankara, Turkey.
2. Ilker.B,(2012),Currency Reform in Turkey and Lessonsfrom Re-Denomination and Euro Changeover, Money and Economy, Vol.6, No.2.
3. Odior.E.S , SHODEIND.A.A, (2013), Currency Restrecturing Exercice in Nigeria :over view and potential implication, University of Lagos Nigeria.
4. Mosley.L, (2005), Dropping Zeros :Gaining Credibility ? Currency Redenomination in Developing Nation,web : www.unc.edu/~lmosley/.
5. Sahinbeyoglu.G, (2007), From Exchange Rate Stabilization To Inflation Targeting :The Case Of Turkey, central bank of turkey.
6. Suhendra.E.S, (2012), Impact of Redenomination on EconomicsIndicators, International Conference On Eurasian Economies, GunadarmaUniversity, Indonesia.
7. Haberlier.G,(1960), Inflation :Its Causes and Cures, americanentrprise association, WASHINGTON,D.C.
8. Roberto S.M ,Bulent N.G, Suleyman.O,(2004), Prediction Of Currency Crises :case of turkey, review of middle easteconomics and finance ;Vol.2 ;No.2.
9. Rasheed O.A, (2011),Revisiting The Ce Ntral Bank Of Nigeria August 2007 Proposal On Redenomination Of The Nigerian Naira, journal of african macroeconomic review Vol.1, No.1.
- 10.Dogarawa A.B,(2007), THE ECONOMICS OF CURRENCY REDENOMINATION :An Appraisal of CBN Redenomination Proposal,web : « <http://mpira.ub.uni-muenchen.de/23195/> . »
- 11.Strengthening The TurkishEconomy ,turkey's transition program, web :
- 12.Firat.B, (2006), Strengthening Turkish Position At Eu Negotiations Table :identifying and addressing in advance major economic challenges of turkey, Ankara Review of European Stadies, Vol.6,No.1.

- 13.Mathieu.D,andOzgur.O, (2007), The 2000-2001 Financial Crises In Turkey :acresis for whom,web: « <http://mpira.ub.univ-muenchen.de/7837/>. »
- 14.HAKAN A.K, (2006), Turkish Experience With Implicit Inflation Targeting,the central bank of the republic of turkey,research and monetary policy department, workingpaper No 06/03.
- 15.Ismail H.G,andMehmet.B, (2010), Turkish Experience With Inflation Targeting, web :
- 16.Megan C, and Ming C ;andothers, (2014), The Turkish Economy Post-2001 Cesis :whytiming,fath, and exectations matter, UChicago Undergraduate Besiness Journal.
- 17.Hakan.Y,(2008), Twin Crises In Turkey : acomparison of currency crises models, the european journal of comparative economics, Vol.5,No.1.
- 18.Mas, Ignacio,(1995), « thing' government do to scams »,Kyklos :48.
- 19.Safdari Merhdi, and Motiee Reza ,(2012), an investigation zeros elimination of the national currency and its effect on naional economy (case stady in iran),Pelagia Research Library.

7. قائمة الملاحق:

العبارة	الشرح و المعنى
الدولة (dollarization)	هي الحالة التي يستخدم فيها مواطني دولة ما عملة بلد أجنبي بشكل رسمي أو غير رسمي لإجراء المعاملات و السبب في ذلك هو الاستقرار الكبير للعملة الأجنبية المستخدمة مقارنة بالعملة المحلية، و الجانب السلبي في ذلك هو أن البلد يفقد قدرته في التأثير على السياسة النقدية الخاصة بها عن طريق ضبط المعروض النقدي.
GDIs	GOVERNMENT DEBT INSTRUMENT أدوات الدين الحكومي و يقصد بها سندات الخزينة
MPC	MONETARY POLICY COMMITTEE لجنة السياسة النقدية،
IMF	INTEBATIONAL MONETARY FUND صندوق النقد الدولي: منظمة دولية تم إنشاؤها لغرض: - تعزيز الاستقرار النقدي و التبادل العالمي - تيسير التوسع و النمو المتوازن في التجارة الدولية - المساعدة في إنشاء نظام متعدد الأطراف لمدفوعات المعاملات الجارية.
برنامج استهداف التضخم	في عام 2002، اعتمد البنك المركزي إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة، وهي "نظام استهداف التضخم" أثناء تنفيذ نظام استهداف التضخم الضمني للفترة 2002-2005، حاول البنك وضع الأسس للنظام من خلال ضمان ما يلزم من الشروط المسبقة، وتعزيز البنية التحتية التقنية والمؤسسية، ونماذجها التقديرية المتقدمة وتوسيع مجموعة البيانات الخاصة به. خلال هذه العملية، تمت إعادة هيكلة إدارة البحوث باسم وزارة السياسة النقدية والبحوث وأنشئت وزارة الاتصالات لكفالة فعالية سياسات الاتصالات. من عام 2005 فصاعدا، بدأت لجنة السياسة النقدية تعلن في وقت مبكر مواعيد اجتماعها كتقويم سنوي، لزيادة قدرة القرارات السياسية على التنبؤ وكانت نتيجة هذه العملية برمتها صريحة لنظام استهداف التضخم التي بدأت تنفيذها في عام 2006. وبعد تحقيق بعض التقدم في عملية التضخم، وبدأ الإصلاح النقدي في مرحلتين من أجل التأكيد على عزم البنك لتعزيز مصداقية العملة التركية، والقضاء على مختلف المشاكل. في المرحلة الأولى، تم إزالة ستة أصفار من الليرة التركية، وأصدرت الأوراق النقدية من الليرة التركية الجديدة (YTL) والقطع النقدية من kuruş جديد (YKr) للتداول اعتبارا من 1 جانفي عام 2005 فصاعدا. في 1 جانفي 2009، تم إطلاق المرحلة الثانية من الإصلاح عن طريق إزالة البادئة "الجديد" المستخدمة في "الليرة التركية

الجديدة" و "kuruş جديد"، والأوراق النقدية والقطع النقدية الليرة التركية وضعت في التداول مع تصاميم وأحجام جديدة .اعتبر البنك المركزي لجمهورية تركيا، كمؤسسة ذات مصداقية، ويتابع تنفيذ سياسته مع موظفين مؤهلين وبنيتها التحتية الحديثة ضمن إطار ديناميكي أفضل من أي وقت مضى.	
ORGANISATION for ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT منظمة دولية لدراسات الاقتصادية، و تلعب دور مجلس الشورى للبلدان الأعضاء.	OECD
FEDERAL RESERVE OF ECONOMIC DATA مجلس الاحتياطي الاتحادي للبيانات الاقتصادية: هي قاعدة بيانات تحتفظ بها شعبة الأبحاث في بنك الاحتياطي الفدرالي في سانت لويس.	FRED
CONSUMER PRICE INDEX (مؤشر أسعار المستهلك) : يقاس التضخم بمؤشر أسعار المستهلك و هو يعبر بذلك عن التغير في تكلفة حصول المستهلك على سلة من المواد و الخدمات التي قد تكون ثابتة أو متغيرة في مجال معين سنويا (استعملت طريقة لاسبير).	CPI
CENTRAL BANK OF THE REPUBLIC OF TURKEY البنك المركزي لجمهورية تركيا، تأسس كشركة مساهمة مع الحق الحصري لإصدار الأوراق النقدية في تركيا، بدأت التحضيرات لإنشاء البنك المركزي التركي في عام 1926م، و لكن المنظمة تأسست في 3 أكتوبر 1931م، و افتتح رسميا في 1 جانفي 1932، كان في الأصل يملك امتيازاً لإصدار الأوراق النقدية فقط لمدة 30 عاما، في عام 1955 تم تمديد هذا الامتياز حتى عام 1999، و أخيرا أعطي هذا الحق لأجل غير مسمى في عام 1994م.	CBRT
مؤشر ثقة المستهلك هو دراسة ميدانية تشمل على ما يزيد عن 5000 أسرة، و يعتبر أحد أدق مؤشرات الثقة، يعرض الاستبيان أسئلة على المشتركين حول دخلهم، حال السوق كما يرونه و الفرص التي يرونها لزيادة دخلهم، و ينظر إلى مؤشر الثقة بعناية عند تحديد أسعار الفائدة في البنك المركزي.	مؤشر ثقة المستهلك
بعد آخر بقايا الإمبراطورية الرومانية القديمة انهارت مع سقوط القسطنطينية للعثمانيين، تأسست الدولة التركية منت اليوم من قبل محمد الثاني .وقد سكّت أول عملة ذهبية باسم "الفتاح" في 1467، وقدم الليرة العثمانية باعتبارها الوحدة الأساسية للعملة في عام 1844، مع العملة السابقة kuruş، وتبقى بمثابة تقسيم 1/100 وظلت الليرة العثمانية في	الليرة التركية (YTL)

جدول توزيع المساعدة المالية لصندوق النقد الدولي لتركيا من 1999 إلى 2004:

1999 July-Decembre, Staff Monitored Follow-up		
2000-2002 Stand-by		
2000 November/December Extra reserve facility following the November 2000 crisis		
2001 February/March Extra financing in response to the February 2001 crisis		
2002-2004 stand-by		
11 September Extra financing due to the international crisis		
Total Approval : 31,930 milyon \$		
Realized Dispositions (annually)		
1999	288	millions \$
2000	1.408	billions \$
2001	11.564	billions \$
2002(end of august)	12.908	billions \$
Total Desposition	:	28.168 billions \$
Payments of Capital :		
2001	1.218	billions \$
2002	6.391	billions \$
Total payments :	7.519	billions \$
Net usage : Total usage – Payment		
28,168 billions \$ – 7,519 billions \$ = 20,649 billions \$		
Approved unit the end of 2004 :		
2002 (August-December)	1.654	billions \$
2003 (Annual)	1.052	billions \$
2004 (Annual)	1.052	billions \$

Total	3.759	billions \$
Distribution of Aggregate Dispositions over 1999-2002 (August)		
IMF's Disbursement	28.2	billions \$
Payments of Capital	-7.6	billions \$
Net usage of funds	20.6	billions \$

(Exchange rate correction)	1.0	billions \$
Usage from IMF's Stocks	21.6	billions \$
Interest Payments to the IMF	1.0	billions \$
Functional Distribution of the Funds		
a) Budget Financing	11.9	billions \$
b) Reserve Support to the CB	7.6	billions \$
c) Reserves of the Treasury	1.1	billions \$

20.6 billions \$		

المصدر : Erinc.Y (2003) "Behind The 2000/2001 Turkish Crisis "